مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (١٧) محرم ١٤٤٣هـ - أغسطس ٢٠٢١م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

- د. محمد يوسف محمد
- د. آدم يوسف
- إسماعيل محمد طاهر
- د. مبروك كاهي
- تيكواج فيتر
- د. حسان سيسي
- محمد الجزار
- آلاء عبد النبي

متابعات إفريقية

العدد (١٧)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **إسهام منظمات المجتمع المدني في تحسين المسار الديمقراطي في تشاد انتخابات ٢٠٢١**
د. محمد يوسف محمد – أمين عام جامعة سار – سار – تشاد ٨

- **مستقبل المعارضة التشادية المسلحة ما بعد مقتل الرئيس ديبي الواقع والمآل**
د. آدم يوسف – أكاديمي تشادي – مركز البحوث والدراسات الإفريقية
– جامعة إفريقيا العالمية – الخرطوم. ١٧

- **المعارضة السياسية في تشاد: تغير المرحلة وثبات السلوك**
إسماعيل محمد طاهر – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية –جامعة هيك – أنجمينا. ... ٢٦

- **اتفاقية السلام الشامل في ليبيريا والجهود الدولية لاستعادة الأمن والاستقرار بعد الحرب الأهلية**
د. مبروك كاهي – جامعة ورقلة – الجزائر. ٣٤

- **الصراعات الإثنية في جنوب السودان:**
دراسة حالة ولاية جونقلي (نوير لو – دينكا بور – موريل)
تيكواج فيتر – باحث في العلوم السياسية – جوبا. ٤٤

- **أولويات الحكومة الإيفوارية في المرحلة المقبلة: قراءة في المصالحة الوطنية**
د. حسان سيسي – جامعة الفرقان الإسلامية – أبيدجان. ٥٣

- **الأزمة السياسية في مملكة إسواتيني**
محمد الجزار – باحث متخصص في الشؤون الإفريقية – القاهرة..... ٦٢

- **الميليشيات الإيرانية في الخارج... المنظمة الإسلامية النيجيرية «دراسة حالة»**
آلاء عبد النبي – باحثة في الشؤون الإفريقية – القاهرة..... ٧٠

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤٣هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مؤلفين مجموعة
متابعات إفريقية./ مؤلفين مجموعة.- الرياض، ١٤٤٣هـ

٧٨ ص؛ ١٦,٥ x ٢٣سم (سلسلة؛ ١٧)

ردمك: ٨_٩٨_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

١- إفريقيا - تاريخ أ. العنوان ب. السلسلة

ديوي ٩٦٠ ١٤٤٣/١١٩٣

رقم الإيداع: ١٤٤٣/١١٩٣
ردمك: ٨_٩٨_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

كميل الأحمد
تحرير

بدر الخرعان
مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

كلمة المحرر

تشكّل تطورات الأوضاع السياسية والعسكرية في تشاد أَثَر مقتل الرئيس إدريس ديبي محور هذا العدد من دورية متابعات إفريقية، إذ تناول موقف المعارضة المسلحة للنظام، وكذلك موقف المجتمع المدني من الانتخابات الرئاسية ومن الأحداث التي تلت مقتل الرئيس. ولكن أيضا توجه الاهتمام نحو تحليل مواقف المعارضة السياسية من المرحلة الانتقالية في ظل المجلس العسكري. التركيز على الديناميات الداخلية يجب ألا يشتت انتباه المهتمين بالأوضاع الإقليمية في منطقة الساحل والصحراء حيث يقوم الجيش التشادي بدور مهم منذ سنة ٢٠١٧م بمشاركته مجموعة دول الساحل الخمس في محاربة الإرهاب بتوجيه ١٢٠٠ مقاتل من جنودها على المثلث الحدودي مع كل من مالي والكاميرون وبوركينا فاسو؛ ذلك أن إعلان تشاد في الأيام الأخيرة على إعادة انتشار جنودها العاملين في المثلث الحدودي وسحب نصف عددهم قد يؤشر على تغيرات أكيدة في موقف تشاد، ويثير تساؤلات حول الخلفية القائمة وراء هذا القرار.

جاء هذا القرار المهم على أثر تخفيض فرنسا من عدد جنودها العاملين في مالي ضمن قوات «برخان». فهل يعد قرار تشاد تناغما مع التوجه الفرنسي؟ أو هو خاضع لاعتبارات داخلية تشادية؟ أو هو إشارة إلى صعوبات مالية تشادية في سياق استعدادها لانطلاق الحوار الوطني الشامل؟ وما تداعيات إعادة الانتشار التشادي على جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة؟

ومهما يكن من أمر فإن قرار تشاد المشار إليه يعود إلى إرادة تعزيز حماية أمنها الداخلي، وهو جزء في النهاية من أمن دول المنطقة ككل، ولكن أيضا هو توجه لدعم جهود المصالحة الوطنية، وهو كذلك استدراج لدعم مالي دولي لتشاد في ظل تحديات جائحة كورونا الاقتصادية.

إلى جانب تشاد اهتمت مقالات هذا العدد بجملة من القضايا السياسية والأمنية في بلدان إفريقية أخرى؛ وذلك مثل جهود استعادة الأمن والسلام في ليبيريا، وهي نموذج الدولة الإفريقية الفاشلة. كما تصدى أحد المقالات إلى تاريخ وأسباب ومظاهر توتر العلاقات بين مختلف الإثنيات في دولة جنوب السودان، وكذلك خصص مقالا لجهود المصالحة الوطنية في ساحل العاج، حيث استعرضت تجارب الماضي وهياكلها، علاوة على طرح التحديات القائمة أمام المبادرات الحالية على أثر تجديد انتخاب الرئيس الحسن وترا. وفي ورقة أخرى وضّحت مظاهر وجذور الأزمة السياسية في مملكة إسواتيني. وتبقى ورقة الميليشيات الموالية لإيران في بعض الدول الإفريقية من أبرز مواد هذا العدد، وقد طرحت مجموعة من التساؤلات حول الأهداف والغايات من سعي نظام الجمهورية الإسلامية لتشكيل أحزاب مسلحة حاملة لأيديولوجية ولاية الفقيه في إفريقيا وخاصة في نيجيريا.

إسهام منظمات المجتمع المدني في تحسين المسار الديمقراطي في تشاد انتخابات ٢٠٢١

د. **محمد يوسف محمد** - أمين عام جامعة سار - سار - تشاد.

نظّم إدريس ديبي أول انتخابات رئاسية في عهده عام ١٩٩٦م، وأعيد انتخابه رئيسًا للبلاد ست مرات آخرها عام ٢٠٢١م، لكن الأجل لم يمهله للاحتفال بفوزه، وتحولت زغاريد الاحتفالات إلى بكاء، وفي أقل من ٢٤ ساعة على نشر خبر وفاته شكّلت المؤسسة العسكرية مجلسًا بقيادة نجله محمد لقيادة البلاد، فرفضت منظمات المجتمع المدني والأحزاب استيلاء العسكر على السلطة، لكن التدخل الأجنبي رجَّح كفة العسكر، وأصبحت معظم مؤسسات المجتمع المدني أسيرة الاستقطاب السياسي الحاد بين موالٍ للنظام وآخر مؤيد للمعارضة، وأضحت مؤسسات المجتمع المدني المحايدة نادرة، ويشير المشهد السياسي الحالي إلى تخطي العسكر أزمة الشرعية باقتسامه السلطة مع أكبر أحزاب المعارضة، وجاهزية المعارضة المسلحة للتفاوض، كما أبدت منسقية المعارضة الراديكالية المعروفة اختصارا (بوقت تم) استعدادها للمشاركة في الحوار، لذا استعرضت الورقة وقائع انتخابات ٢٠٢١م، ومواقف مؤسسات المجتمع المدني المؤيدة والمعارضة منها.

تشكل حرية تكوين الجمعيات والتجمع مبدأً دستوريًّا وهي حقًّا تكفله وتؤكده المادة٢٧ من الدستور، وتشهد تشاد منذ عقد المؤتمر الوطني المستقل عام ١٩٩٣م، طفرة في الجمعيات والنقابات. فهناك اليوم العديد من النقابات المركزية كاتحاد نقابات تشاد، واتحاد النقابات الحرة للعمال التشاديين، ونقابة المعلمين التشاديين التي تمارس نشاطها ليس بحرية فحسب وإنما بدعم من الدولة ويوجد اليوم ما يقارب ٣٠٠٠جمعية تشمل أنشطتها مجالات مختلفة[١].

أولا: انتخابات ١١ أبريل ٢٠٢١م

أ- المرشحون

تولى إدريس ديبي السلطة عبر تمرد قاده ضد نظام حسين هبري في الأول من أبريل ١٩٨٩م، وتمكن من الإطاحة به في الأول من ديسمبر١٩٩٠م، عُقد مؤتمر وطني سنة ١٩٩٣م نتج عنه دستور ١٩٩٦م،

(١) تقرير مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة الخامسة، مايو١٤-١٥، جنيف، ٢٠٠٩م تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ تشاد، ٨.

ثم عدل ٢٠٠٦م، ثم ٢٠١٨م أعاد تحديد الفترات الرئاسية لكي يسمح له بالبقاء في السلطة حتى ٢٠٣٣م، بينما اتهمه خصومه بمحاولة إقامة نظام يؤبده في الحكم. وقد قاد ديبي البلاد بسلطة قوية لكنه حظي بدعم المجتمع الدولي الذي يرى فيه حليفاً أساسيّاً في مكافحة الحركات المسلحة، وعنصر استقرار في المنطقة[٢].

وقد أعلن ١٢حزباً تقديم مرشح ضد ديبي، ووقّعوا اتفاقا لإنشاء ائتلاف انتخابي يحمل اسم «تحالف النصر». وقال الموقعون -من بينهم صالح كبزابو ومحمد أحمد الحبو المعارضان البارزان-: «هذا ليس اندماجا ولا تجمعا للأحزاب، وليس ائتلافاً حزبياً، لكنه تحالف انتخابي سُمّي بتحالف النصر، وبالانضمام إلى هذا الإعلان، يتخلى كل حزب موقِّع عن تقديم مرشح منفرد إلى الانتخابات الرئاسية.» ولكن هذا الائتلاف انفرط عقده قبل أن يجف المداد الذي وقع به مبادئه.

أما الانتخابات الرئاسية فقد ترشح لها ١٦حزباً، أبطلت المحكمة العليا ترشيحات سبعة، ثم انسحب ثلاثة مرشحين هم: صالح كبزابو الخصم «التاريخي» لديبي، ونقار لوجييورو نقار، وتيوفيل بونقورو، للاحتجاج على العنف ودعوا إلى مقاطعة الاقتراع، لكن المحكمة أبقت أسماءهم على بطاقات الاقتراع التي باتت تضم عشرة مرشحين.

وقد تنافس الرئيس ديبي مع ستة مرشحين هم: باهيمي باداكيه؛ وبالتازار اللادوم؛ و بريس مبايمومباي؛ وتيوفيلي مادجيتولوم؛ وفيليكس رومادومنغار؛ وليدي بياسومدا، وهي أول امرأة تترشح للانتخابات الرئاسية[٣].

سعى الرئيس ديبي إلى الفوز بولاية سادسة في انتخابات ١١ أبريل ٢٠٢١م ينافسه خلالها ستة مرشحين غير معروفين بعدما أزاح بعنف الشخصيات التي يمكن أن تهدده في المعارضة المنقسمة. وفي شوارع العاصمة فُرضت إجراءات أمنية مشددة جداً، ولا يبدو السكان مهتمين باقتراعٍ نتائجُه «محسومة»، ويحاولون بصعوبة تأمين لقمتهم ويعانون انقطاع المياه والكهرباء، لأيام في بعض الأحيان.

ب- الحملة الانتخابية

ركز ديبي في حملته على «السلام والأمن» اللذين يؤكد أنه مهندسهما في منطقة مضطربة ولا تملك أي منفذ على البحر والمحوطة بدول غير مستقرة، وتسهم تشاد في مكافحة الإرهابيين في الساحل، عبر نشر قوات مدربة في مالي وأحيانا نيجيريا، النيجر والكاميرون.

---

(٢) «معارضون لجؤوا لسفارة واشنطن.. احتجاجات واعتقالات في تشاد تزامنا مع إعادة ترشيح ديبي للرئاسة»، الجزيرة نت، (٢، يوليو، ٢٠٢١م)، https://www.aljazeera.net/news/2021/2/7/قادة-المعارضة-لجأوا-لسفارة-واشنطن.

(٣) «حزب الرئيس ديبي يرشحه رسميا لولاية سادسة في تشاد»، فرانس٢٤، (٢، يونيو ، ٢٠٢١م)، https://www.france24.com/ar/الأخبار المستمرة/-20210206حزب-الرئيس-ديبي-يرشحه-رسميا-لولاية-سادسة-في-تشاد.

وخلال آخر تجمع انتخابي، حث ديبي أنصاره على «التصويت بكثافة، وقال: إنه واثق من الفوز، ودعا نحو ٧,٣ مليون من أصل ١٥ مليونا إلى التصويت.

وقال الخبير السياسي إيفاريست إن ديبي «عرف كيف يتلاعب بالجميع وهو الذي يحرك الخيوط».

وانتقد جان برنار باداري المرشحين الذين انسحبوا ويدعون إلى مقاطعة الاقتراع وقال: من الذي يمنعهم من الترشح إن اللعبة مفتوحة لكنهم قادة بلا قاعدة نشطة.

وتلخِّص كيلما، الباحثة التشادية في جامعة باريس سيفوز ديبي لغياب المرشحين التاريخيين وبالموارد الكبيرة التي حشدها.

ولخص دبلوماسي طلب عدم الكشف عن هويته، قائلا: إن «الأمر المهم في نظر ديبي هو الفوز من الدورة الأولى بمشاركة كبيرة حتى لا يعترض أحد على أنه أُنتُخب بشكل

توجه يوم ١١ أبريل الناخبون لاختيار من يقود البلاد في السنوات الست القادمة، ويتنافس على مقعد الرئاسة سبعة مرشحين من ضمنهم الرئيس المنتهية ولايته، واقتصرت الانتخابات على التشاديين في الداخل دون الخارج لجائحة كورونا، التي حالت دون تنظيم الانتخابات في الخارج حسب اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. بدأت الانتخابات ١٠ أبريل ٢٠٢١م، وصوّت أفراد الجيش والدرك الوطني والشرطة مُقدَّما لبسط الأمن في يوم الاقتراع، ويبلغ عدد المسجلين للتصويت ٧,٢٨٨,٢٠٣ منهم ٣,٥٨٨,٤٢٨ رجال بنسبة ٤٩,٢٤٪ مقابل ٣,٦٩٩,٧٧٥ نساء بنسبة ٥٠,٧٦٪. بينما انسحب ثلاثة مرشحين هم كبزابو، يورونقار، وبونقورو[٤].

أشار المدير الوطني للحملة الانتخابية لديبي، محمد زين بدا في نقطة صحفية أشاد فيها بالروح الوطنية للشعب التشادي الذي خرج وأدّى واجبه رغم دعوات المقاطعة وحرارة الشمس وخطاب التخويف للذهاب لأداء واجبهم والصعوبات التنظيمية، وقال: أعطى التشاديون درساً في النضج السياسي، لجميع أولئك الذين كانوا متوهمين أنهم قادرون على التحكم في حق التصويت لمواطنينا، لقد أظهر التشاديون للعالم درجة عالية من روحهم المدنية وتعلقهم الراسخ بالقيم الديمقراطية، لقد تمكنوا من إحباط أفخاخ الانقسام والفوضى، وقد أنكروا من خلال هذا السلوك المسؤول التوقعات القاتمة التي حلم بها بعض الفاعلين الذين وعدوا بإجراء انتخابات في برك من الدماء![٥]

ج- نتائج الانتخابات

فاز الرئيس ديبي المنتهية ولايته، الذي حكم أكثر من ٣٠ عاما منذ الدور الأول بحسب رئيس اللجنة الوطنية

(٤) «المنافسون في الانتخابات يدلون بأصواتهم»، أنجمينا الجديدة، العدد: ٦٥٧ السنة الخامسة عشرة، (١٢، أبريل، ٢٠٢١م)، ٢.

(٥) «محمد زين بدا يشيد بالروح الوطنية العالية للشعب التشادي»، أنجمينا الجديدة، العدد: ٦٥٧ السنة الخامسة عشرة، (١٢، أبريل، ٢٠٢١م)، ٣.

الانتخابية بعهدة رئاسية سادسة، وذلك بعد حصوله على ٧٩,٣٢٪ من أصوات الناخبين الذين بلغت نسبة مشاركتهم ٦٤,٨١٪.

وحل رئيس الوزراء -الحالي- باييمي في المرتبة الثانية بنسبة ١٠,٣٢٪، وأتت في المرتبة الثالثة السيدة ليدي بياسمدا بحصولها على ٣,١٦٪ .

وكانت إعادة انتخاب ديبي متوقعة بدرجة كبيرة، فيما لم يُقبِل التشاديون بحماسة على الانتخابات؛ لأنه كان يواجه ستة مرشحين ليس لهم ثقل سياسي كبير، إذ إن السلطة أزاحت بموجب القانون أو العنف أو الترهيب -أحياناً- الشخصيات البارزة القليلة في المعارضة المنقسمة جدّاً[٦].

مراقبة الانتخابات

أكد ممثل بعثة المراقبة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا في تشاد، إيفارست مومبا في بيان أن الانتخابات جرت في هدوء وكان حماس الناخبين متوسطا. وقدمت الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا توصيات للحكومة، منها:

- الحفاظ على الحوار السياسي الدائم والشامل وتعزيزه.
- تحسين عملية تصويت قوات الدفاع والأمن والبدو، وتسهيل مراقبة انتخابات قوات الدفاع والأمن.

وهنأ رئيس بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الإفريقي في تشاد سيلوم كومي كلاسو، الشعب التشادي لمشاركته بهدوء في الانتخابات الرئاسية رغم تفشي كوفيد ١٩.

وفيما يخص بعثة منظمة التعاون الإسلامي في تشاد رحّب ممثلها علي قوتالي، بالجهود التي بذلتها اللجنة الانتخابية، لا سيما تزويد المواطنين ببطاقات الناخبين البيومترية وتوسيع نطاق الانتخابات لتشمل القوات المسلحة والرحل، وتوفير جميع الوسائل اللازمة، وقال: إن منظمة التعاون الإسلامي ستعمل على دعم ومساعدة تشاد في العملية الديمقراطية «من أجل خير شعبها وازدهاره ولمصلحة المنطقة كلها.»[٧]...

ثانيا: مواقف جمعيات المجتمع المدني المؤيدة للنظام

١- دعوات للحوار والتهدئة

حشد محمود علي سعيد رئيس تحالف جمعيات المجتمع المدني من أجل المواطنة، عدداً كبيراً من محبي التحالف بملعب إدريس محمد أويا، ودعا المواطنين للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، وأضاف يجب المحافظة

---

(٦) «تشاد: فوز إدريس ديبي بعهدة رئاسية سادسة بعد حصوله على ٧٩,٣٢ ٪ من أصوات الناخبين»، فرانس٢٤، (٢٠، أبريل، ٢٠٢١م)، https://www.france24.com/ar/أفريقيا/-20210420تشاد-فوز-إدريس-ديبي-بعهدة-رئاسية-سادسة-بعد-حصوله-على-32-79-من-أصوات-الناخبين.

(٧) «إعلان مشترك بين الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط إفريقيا بشأن الانتخابات»، أنجمينا الجديدة، العدد: ٦٥٨ السنة الخامسة عشرة، (١٩، أبريل، ٢٠٢١م)، ٢.

على مكتسبات البلاد متمثلة في الأمن والاستقرار، اللذين تنعم بهما البلاد وتفقدهما العديد من الدول المجاورة[٨]. أيضاً أعرب المتحدث باسم ائتلاف تحالف التناوب ٢١ الدكتور بابا أحمد بابا في بيان عزّى فيه الشعب التشادي، وقال: في هذا الظرف المؤلم، فإن الاتحاد المقدس لأبناء تشاد ضروري وواجب، ودعا إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد وتنظيم حوار وطني شامل. كما طالب بإنشاء حكومة انتقالية مدنية مكونة من تكنوقراط وكذلك إنشاء برلمان انتقالي يضم جميع القوى الحية للأمة، وطالب بتنظيم منتدى وطني تحت رعاية الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. كما طالب التناوب ٢١ من أعضاء المجلس العسكري الالتزام بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، كما دعا التشاديين إلى جعْل المصلحة العليا للأمة فوق كل المصالح الحزبية[٩].

كما نظمت المنسقية الوطنية لدعم تطبيق الثنائية اللغوية في تشاد نقطة صحفية على خلفية الأحداث التي تمر بها البلاد من أزمة سياسية أثر وفاة الرئيس ديبي. وفي بداية البيان عزى الدكتور عبد القادر أبكر التشاديين وأسرة ديبي خاصة على الفاجعة الأليمة، قائلا: إن تشاد تمر بمرحلة متقلبة لذا على مكونات المجتمع كافةً التلاحم والتفاهم والتعاون والتماسك وبناء الثقة فيما بينهم لحماية الوطن وتحقيق الأمن والاستقرار تحت شعار (تشاد أولا)، كما دعا المجتمع الدولي للتفاهم والتآزر مع التشاديين للخروج إلى بر السلام، وكذلك على المجلس العسكري والحكومة تعزيز المنهج الوطني للحوار برؤية واضحة وشاملة لنهضة البلاد وتحقيق متطلبات الشعب التشادي، داعية المجتمع المدني للوقوف مع المجلس العسكري[١٠].

في إطار المشاورات الوطنية الرامية إلى تشكيل الحكومة الانتقالية، التقى رئيس الوزراء الانتقالي باهيمي بداكي يوم ٢٤ أبريل ٢٠٢١م في فندق راديسون القادةَ السياسيين ومنظمات المجتمع المدني، وشدد على ضرورة تهدئة الأوضاع والالتزام بالإجراءات التوافقية من أجل إنقاذ تشاد، وأشار إلى أن الخلافات السائدة ستنعكس سلبا على الوحدة الوطنية، وحث قادة الرأي على المشاركة في هذه الفترة التي وصفها بالحرجة. وختم حديثه بدعوة المتظاهرين إلى إعطاء فرصة للسلطات للنظر في مطالبهم التي وصفها بالمشروعة[١١].

كما دعا الاتحاد النسائي الإسلامي العالمي فرع تشاد، المجلس العسكري، لإجراء انتقال السلطة بشفافية، عبر الأمينة العامة الدكتورة خديجة حسب الله، وقد أعلنت دعم الاتحاد للمجلس العسكري، لإقامة السلام والحوار الاجتماعي في تشاد. كما دعا الاتحاد، إلى إجراء حوار وطني شامل في أقرب وقت، حاثاً الطبقة

(٨) «رئيس تحالف كازاك يصدر بيانا يحث فيه المواطنين على الحفاظ على الأمن والاستقرار»، أنجمينا الجديدة، العدد: ٦٥٧ السنة الخامسة عشرة، (١٢، أبريل، ٢٠٢١م)، ٢.

(٩) «تشاد: تحالف التناوب ٢١ يطالب بحكومة انتقالية مدنية»، صحيفة الخبر، (٢٢، أبريل، ٢٠٢١م)، https://www.alkhabar-journal.com/2021/04/22/تشاد-تحالف-التناوب-21-يطالب-بحكومة-انتق/.

(١٠) «منصة الجمعيات المدنية (إنقاذ تشاد) تقدم بياناً صحفياً»، أنجمينا الجديدة، العدد: ٦٦١ السنة الخامسة عشرة، (١٠، مايو، ٢٠٢١م)، ٢.

(١١) «رئيس الوزراء يجري مشاورات مع القوى الحية»، أنجمينا الجديدة، العدد: ٦٦٠ السنة الخامسة عشرة، (٢٦، أبريل، ٢٠٢١م)، ٢.

السياسية والمجتمع المدني، إلى الهدوء والاعتدال، من أجل الخروج من الأزمة والعودة إلى العمل الطبيعي للمؤسسات الديمقراطية وأدان الاتحاد أي زعزعة لاستقرار تشاد[١٢].

أيضاً نظم القطاع النسوي لتحالف الأصالة للمنظمات الشبابية والمدنية، مسيرة دعم ومساندة للمجلس العسكري في جميع القرارات التي اتخذها ويتخذها. وقد أدارت المسيرة من دار المرأة إلى قصر ١٥ يناير أمينة القطاع النسوي فاطمة محمد جدي[١٣].

مواقف مؤسسات المجتمع المدني المعارضة للنظام

أ- احتجاجات أبريل ٢٠٢١م

بعد ٢٤ ساعة من إنشاء المجلس العسكري الانتقالي في أعقاب وفاة الرئيس ديبي، وقفت عشرات الأحزاب ضد الاستيلاء على السلطة بالقوة، وتتابعت ردود الأفعال منذ إنشاء المجلس العسكري، الذي أُسس بُعَيْد وفاة الرئيس إدريس ديبي، -ونظراً لمخالفة تكوين هذا المجلس الدستور- فقد اجتمعت عدة أحزاب معارضة يوم ٢١ أبريل وبعد التشاور، عبروا عن موقفهم للشعب التشادي والمجتمع الدولي بالآتي:

إن إنشاء المجلس العسكري برئاسة محمد، نجل الرئيس الراحل ديبي، يسير سيراً سيئا بالنسبة لهذه الأحزاب المعارضة، وقال المتحدث باسم هذه المجموعة محمد بشارة إنهم يرفضون أي انتقال للسلطة بالتوريث. فيما يتعلق بموضوع الميثاق الانتقالي، وحظر التجوال، وإغلاق الحدود تدعو الأحزاب السكان إلى «عدم الانصياع للقرارات غير القانونية التي اتخذها المجلس وإلى التزام اليقظة تجاه أي شكل من أشكال الاستيلاء على السلطة أو مصادرتها بالقوة. وتريد هذه الأحزاب استعادة فترة انتقالية يقودها مدنيون يحترمون النظام الجمهوري من خلال حوار شامل وحذروا الفرنسيين من التدخل في الشأن التشادي. ودعت الأحزاب السياسية المعارضة أطراف النزاع إلى وقف المدافع في أسرع وقت، والجلوس من أجل حل سلمي لصالح لتشاد[١٤].

فالمعارضة، وبعض جمعيات المجتمع المدني ترى أن ما أقدم عليه العميد محمد ديبي حركة انقلابية لا شرعية لها، وتطالب بقيادة مدنية للمرحلة الانتقالية، وعدم تجميد أو حل المؤسسات الدستورية وقد برزت نقابات العمال في تبنيها الصريح والمباشر لرفض القيادة العسكرية للمرحلة المقبلة، وأن «الطغمة» حسب تعبير تجمع المعارضة والمجتمع المدني، الذي أطلق عليه تجمع (وقت تم) حسب ما تنطق بالعربية التشادية لا تمتلك أي شرعية ودعت المعارضة إلى حوار شامل.

---

(١٢) «الاتحاد النسائي الإسلامي العالمي فرع تشاد يدعو إلى الحوار الشامل»، أنجمينا الجديدة، العدد: ٦٦٠ السنة الخامسة عشرة، (٢٦، أبريل، ٢٠٢١م)، ٣.

(١٣) صحيفة السلام التشادية، (٢٩، يوليو، ٢٠٢١م)، ٤.

(١٤) «تشاد: عشرات الأحزاب السياسية تندد بالاستيلاء على السلطة بالقوة»، صحيفة الخبر، (٢١، أبريل، ٢٠٢١م)، https://www.alkhabar-journal.com/2021/04/21/تشاد-عشرات-الأحزاب-السياسية-تندد-بالا/.

ويلاحظ هنا وجود بعض التناغم بين مطالب المعارضة السياسية والمدنية والمتمردين المسلحين بهذا الخصوص، لكن قبول دخول بعض أحزاب وشخصيات المعارضة للحكومة سيزيد من تشتتها ويمكِّن أكثر ولو مؤقتاً لرئيس المجلس العسكري الانتقالي، لحد الآن برزت حركة «المحولون» التي يقودها الدكتور ماسرا، الذي حاول تعبئة الشارع ضد الحاكم الجديد، لكن حركته محصورة في دائرة ثقافية وإثنية ضيقة غير قادرة على الانتشار إلا في بعض الأحياء الجنوبية للعاصمة وكذلك بعض المدن في الجنوب[١٥].

كما أعلنت منسقية أعمال المواطنة (وقت تم) الرأي الوطني والدولي بعيد القمع العنيف للمحتجين السلميين ٢٧ أبريل ٢٠٢١م بأمر من المجلس العسكري، وقد كانت الحصيلة كالآتي: في العاصمة أنجمينا ١١ قتيلا من بينهم امرأة واحدة و٥٦ جريحا، وإيقاف ٧١٤، واختفاء شاب اسمه ماجادوماي، وفي مندو ٣ قتلى من بينهم امرأة واحدة و٣٦جريحاً، في سار جريح واحد و١٨ معتقلا.

انتقد موساي دي لا تشيري مقابلة بعض زعماء الأحزاب للرئيسين النيجيري والموريتاني ٢٦ أبريل والتحدث معهما باسم الشعب التشادي، وتضم الحركة من أجل ثقافة المواطنة صوتها لمنظمات المجتمع المدني الأخرى للمطالبة بحل المجلس العسكري واستبداله بمدنيين، وطالبت الشباب أن يشاركوا في مسيرة يوم ٢٧ أبريل ٢٠٢١م[١٦].

كما وجه التشاديون في المهجر باسم أعضاء المبادرة الاجتماعية من أجل تشاد رسالة إلى الرئيس الأمريكي جو بايدن يعربون فيها عن رفضهم لخرق المجلس العسكري لبنود الدستور ورفضهم لميثاق الفترة الانتقالية بشكله الحالي، ويدينون التدخل الفرنسي السافر في الشأن الداخلي التشادي.

أيضا أصدر رئيس الكنائس الكاثلوكية في تشاد السيد جيتانقار قويتبي إيدموند، في ٢٢ أبريل ٢٠٢١م بيانا صحفيا دعا فيه الفرقاء إلى وقف إطلاق النار من دون شروط، وإلقاء السلاح وتحكيم التفاوض، كما طالب بالاحترام الصارم لنصوص الدستور.

ومما يجدر ذكره إعلان مجموعة الشباب الوطنيين لإنقاذ الجمهورية رفضهم للمجلس العسكري، الذي احتكر السلطة بالقوة حسب قولهم، قائلين: نحن لا نقف مكتوفي الأيدي أمام هذه الحالة التي تهدد بلدنا، لذا ننادي بالحوار الشامل الذي يؤدي إلى توافق وطني، نحن الشباب من مختلف الاتجاهات والثقافات والأديان، نطالب بالآتي: على المجلس العسكري الاستمرار في مساعيه للبحث عن السلام والتوافق الوطني، ووضع لجنة فنية بصورة عاجلة لمراجعة ميثاق الفترة الانتقالية الذي أُعتمِد من طرف واحد، ووقف إطلاق النار في كل الأراضي التشادية.

---

(١٥) محمد السبيطلي، «تشاد بعد إدريس ديبي: أزمة النظام ومأزق الإقليم»، تقرير خاص، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، (مايو، ٢٠٢١م)، https://kfcris.com/ar/view/post/341.

(١٦) «المرحلة الانتقالية في تشاد: محمد بازوم ومحمد ولد الغزواني يقودان المشاورات»، صحيفة الخبر، (٢٤، أبريل، ٢٠٢١م)، https://www.alkhabar-journal.com/2021/04/24/المرحلة-الانتقالية-في-تشاد-محمد-بازوم/.

كما أدان تجمع جمعيات حركة شباب تشاد قمع المحتجين بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٢١م بأنجمينا وبعض الأقاليم، مطالبين بالعودة إلى الدستور، ويرفضون إدارة الفترة الانتقالية من قبل العسكر، ويقولون لا لمصادرة الحكم بالقوة، ويطلبون الانفتاح على الحوار مع كل القوى الحية للأمة، ويطالبون بالعدالة لإنصاف الضحايا[١٧].

ب- احتجاجات مايو ٢٠٢١م

عقد السيد دينامو دارام، المتحدث باسم منصة الجبهة الجديدة من أجل التغيير (FNC) مؤتمرا صحفيا ٦ مايو ٢٠٢١م في دار الصحافة حول الوضع السائد، وقال في الوقت الذي لا يزال فيه التشاديون في حالة صدمة -بسبب مقتل الرئيس ديبي-، فإن المجلس العسكري يكافح من أجل تولي السلطة، كما أن تعيين باهيمي، يمثل إدامة للنظام القديم.

وكما كان متوقعا، فقد ألف رئيس الوزراء باهيمي حكومة ٧٠٪ من أعضائها من الحكومة السابقة، ومع ذلك يكرر تحالف الجبهة الجديدة للتغيير دعوته لإجراء حوار شامل في أقرب وقت لإرساء أسس انتقال مدني مضمون وشامل وسلمي للسماح بإنشاء مؤسسات ديمقراطية ومستدامة. وبحسب التحالف، من الضروري أن يأخذ الشباب مصيرهم بأيدهم باتخاذ إجراءات ضد انتهاك السلطات الانتقالية -للدستور- لوضع حد لاستمرارية النظام القديم. كما أدان همجية رجال الشرطة القاتلة في ٢٧ أبريل ٢٠٢١م، وطالب بفتح تحقيق محايد لمحاكمة المتواطئين والجناة وفق القانون، وحضر المؤتمر الصحفي منظمات حقوق الإنسان، والمجتمع المدني والأحزاب والجاليات، ونشطاء ومحبو السلام والعدالة. كما أصدر المنسق الوطني لتجمع جمعيات وحركات الشباب التشادي هاملاها دوقسي، بيانا يدعو كل الأعضاء والممثلين في الأقاليم الخروج بكثافة ١٩ مايو ٢٠٢١م في المسيرة السلمية التي نادى بها تجمع (وقت تم) من أجل عودة النظام الدستوري والحوار الشامل، والقول لا للعسكر، وفي السياق نفسه يرفض التدخل الفرنسي لصالح العسكر.

أيضا أصدر نائب رئيس اتحاد نقابات تشاد السيد يونس مهاجر بيانا دعا فيه أعضاء اتحاد النقابات إلى الخروج بكثافة في المسيرة السلمية التي تنظم ١٩ مايو ٢٠٢١م للقول لا للفوضى لا للتدخل الفرنسي في الشأن التشادي، وقال: نظموا أنفسكم في أحيائكم، وكل مسؤولي النقابات المهنية عليهم التجمع في بورصة العمل من الساعة السادسة صباحا، فقط النضال يحررنا.

كما أصدر الوفاق التشادي للدفاع عن حقوق الإنسان بياناً صحفيا أدان فيه «القمع العسكري المخيف» من قبل انقلابيي المجلس العسكري لمنع المسيرة السلمية التي دعت لها منسقية عمل المواطنة المعروفة اختصارا

---

(١٧) «تحالف أحزاب الجبهة الجديدة للتغيير يدعو إلى حوار شامل في أقرب وقت ممكن»، صحيفة الخبر، (٦، مايو، ٢٠٢١م)، https://www.alkhabar-journal.com/2021/05/06/تشاد-سياسة-تحالف-أحزاب-الجبهة-الجديد/.

بِوقِتْ تَمَّ (حان الوقت)، واعتقال ١١ في العاصمة أنجمينا من بينهم رئيس حزب المحولون يس عبد الرحمن ساكن، كما اعتقل ثمانية في بنقور، ومثلهم في مندو، منهم ممثل الوفاق التشادي للدفاع عن حقوق الإنسان ريشار نيربي جيمرابي، وقد صودر هاتفه، وجرح محتج في دوبا حالته حرجة، هكذا تعومل مع المحتجين مما تسبب في جرح العديد منهم في مختلف المناطق.

الخاتمة

إن تركيبة المؤسسة العسكرية، والجوار المضطرب، والمعارضة المسلحة التي تشحذ سلاحها للانقضاض على النظام، وبعض أحزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني التي تحاول تحريك الشارع وحركة بوكو حرام التي تنشط حول بحيرة تشاد- جعلت معظم التشاديين يتكهنون بأن تشاد ربما ستقفز نحو المجهول بعيد الانتخابات التي تلتها وفاة ديبي، الأمر الذي دفع بجمعيات المجتمع المدني، والأحزاب المعروفة بمعارضتها القوية للنظام تتعاون مع المجلس العسكري الانتقالي كي لا تنزلق البلاد في مسار لا تحمد عقباه، في حين تمسكت حركة وقت تم (حان الوقت) بزعامة د. سكسي ماسرا المقرب من الولايات المتحدة بمعارضتها للمجلس العسكري، وقد نتج عن ضغط مؤسسات المجتمع المدني أن سمح العسكر بالمسيرات السلمية، ونتج تغير في مراسيم التعيينات التي فاحت منها رائحة الإقليمية بصورة واضحة.

مستقبل المعارضة التشادية المسلحة ما بعد مقتل الرئيس ديبي: الواقع والمآل

د. آدم يوسف - أكاديمي تشادي - مركز البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة إفريقيا العالمية - الخرطوم.

إن المعارضة المسلحة ليست جديدة على تشاد، ولا على المجتمع التشادي، فهي بدأت بعد الاستقلال بعقد واحد فقط[١]، فطبيعة الأزمات والتركيبة السكانية والإثنية تلعب دوراً كبيراً في تأسيس الحركات المسلحة، وكذلك المخلفات التي ورثها المجتمع أثرت في الكثير من الأزمات[٢]. وقد شهد نظام إدريس ديبي العديد من التنظيمات المسلحة التي دخل بعضها العاصمة، مثل: الجبهة المتحدة للتغيير الديمقراطي FUC في العام ٢٠٠٥م، واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية UFDD في ٢ أبريل ٢٠٠٨م، إذ حاصر القصر الرئاسي بالعاصمة أنجمينا. ولكي نقرأ تاريخ السلاح في تشاد، ليس بالضرورة أن نأخذ الصراعات القبلية المسلحة، التي أدت إلى انتشار الأسلحة والعنف، وإنما هذا يتصل بعوامل اقتصادية وسياسية وثقافية وتاريخية.

بعد إخفاقات المعارضة المسلحة المتمركزة في غرب السودان وشرق تشاد خصوصاً بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في ٢ فبراير ٢٠٠٨م، بدأت المعارضة بالتلاشي والضعف، فعاد بعضها عبر المفاوضات والمصالحات وانتقل بعضها إلى ليبيا، التي وفرت لها بيئة خصبة، ومن أبرز بقايا هذه التنظيمات: اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية UFDD. واتحاد القوى من أجل التغيير UFR. واتحاد القوى من أجل التغيير والديمقراطية UFCD.

وانشغلت هذه التنظيمات وجيوب من المعارضات الصغيرة والمجموعة المسلحة في قضية ليست قضيتها حتى العام ٢٠١٤م بعد تجمع نخبة من الشباب لوحدة صف المعارضة، وكان الأمر صعباً نتيجة للصراعات والأزمات المتراكمة بين هذه التنظيمات والجماعات المسلحة.

(١) **١٩٦٠م استقلال تشاد وفي العام ١٩٦٩م أسس أول تنظيم مسلح: جبهة التحرير الوطنية التشادية (FROLINAT).**

(٢) آدم يوسف، تدخلات الجيش التشادي في إفريقيا، (جمهورية جنوب السودان: دار رفيقي للطباعة والنشر، ٢٠٢٠م)، ٣٥.

وإن تنظيم جبهة الوفاق من أجل التغيير في تشاد FACT ولد ولادة قيصرية، فقد تأسس نتيجة لصراعات داخل المعارضة، وذلك في ليبيا في ديسمبر٢٠١٤م على أثر اختلافات داخل تنظيم اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية UFDD، فأدّى إلى انشقاقه إلى مجموعات، مجموعة عادت إلى أنجمينا عبر مصالحة مع النظام الحاكم وأخرى ظلت في ليبيا.

جبهة الوفاق من أجل التغير في تشاد FACT النشأة والتكوين

بدأت المعارضة المسلحة كمجموعة تنظيمات متعددة، وإن أول نواة للمعارضة التشادية كانت في ليبيا بتاريخ فبراير ٢٠١٥م بعد لقاء بين مجموعات صغيرة كان على رأسها: الشيخ طاهر، وموسى شيشلي، وعبدالرحمن دبي، ومحمد كتنو وتمخض من خلال ذلك الإعلان عن جمع شمل التنظيمات المتفرقة؛ فقد كان الجنود يتفرقون في زنتان ومرزق، وسبها والجفرة، وإن من أوائل القيادات التي التقت مع اللجنة محمد حكيمي، وكلي كليما.

وفي الفترة ما بين ٢٠١٥م و٢٠١٦م وافقت حكومة الوفاق على دعم التنظيمات التشادية، وكان الهدف الأساسي والغرض من ذلك الدعم فصل هذه التنظيمات التشادية عن الشأن الليبي والتخلص من هذه الجماعات المسلحة[٣].

وقد تجمع جنود المعارضة في حدود ثلاثمائة شخص، وكوّنت لجنة أولية لحل المشكلات بهدف إنشاء تنظيم جديد بقيادة، وفكرة، ورؤية جديدة.

وفي شهر يناير ٢٠١٥م وصل محمد علي مهدي إلى ليبيا قادماً من فرنسا، وعلى أثر ذلك تجمع في المعسكر نحو ١٠٠٠ عضو معارض، وجاء الإعلان عن مؤتمر تأسيسي في الجفرة وتمخض عن هذا الاجتماع قرارات مهمة:

أولاً: الهدف من هذا المؤتمر هو التأكيد على تنظيم اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية UFDD، والاعتماد على أنه التنظيم الأساسي للجميع.

ثانياً: رئيس التنظيم الجنرال محمد نوري اللشي، والأمين العام علي مهدي، والقائد العام محمد حكيمي.

ثالثاً: يؤدي الجميع القسم على هذه القرارات وتوصيات المؤتمر.

أدى هذا المؤتمر إلى خلق صراعات وانشقاقات، بسبب الخلافات السابقة لهذا التنظيم في منطقة غرب السودان، وتراكمات لا يمكن تجاوزها بسهولة[٤].

(٣) مقابلات و اتصالات قام بها الباحث مع موسى اسحاق شيشلي، قيادي بالمعارضة وعضو مكتب تنظيم (FACT) بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٤م.

(٤) مقابلات و اتصالات قام بها الباحث مع عيسى عمر جبريل، قيادي بالمعارضة ورئيس تنظيم الاتحاد الوطني من أجل التغيير بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٠م.

الائتلافات والتحالفات

شهدت المنطقة تجمع المعارضين بأعداد كبيرة، وكل معارض جاء بناء على فلسفته، وبرامجه، فقد رفض تيار من المعارضين الانخراط في تنظيم (UFDD) باعتبار أن لهم تجربة سابقة مع هذا التنظيم في دارفور، وتحمس تيار آخر للقتال من أجل التغيير بشرط ألا يكون التنظيم بقيادة محمد نوري؛ لأن لهم تجربة سابقة معه.

وهنا صدر بيان من بعض القيادات التي أعلنت رفضها صراحة لهذا التنظيم، فاعتقلتهم السلطات الليبية. وفي خلال أسابيع قليلة من هذا المؤتمر، اختلفت المجموعات داخل التنظيم (UFDD)، وحدثت انشقاقات في صفوفهم، فانتقل علي مهدي، ومحمد حكيمي إلى معسكر الوشق، وبسبب الصراعات القبلية تحولت هذه التنظيمات إلى صراع ذي طابع عشائري قبلي، أدى إلى اشتباكات دامية بين أنصار محمد نوري، وعلي مهدي راح ضحيتها العشرات من الجنود، وقتها كانت القيادة العليا للتنظيم: محمد نوري، وعلي مهدي في فرنسا، ودفع ذلك علي مهدي للعودة سريعاً، وبناءً على هذه الأحداث والتحول في مسار الحركة تم تأسيس تنظيم جبهة الوفاق من أجل التغيير في تشاد FACT، فأعلن عنه في إذاعة فرنسا الدولية (RFI):

- محمد مهدي على قرعان رئيساً، وأصيل حجراي أميناً عامّاً[٥]، وكمسير حسونة مستشاراً.

وفي الفترة نفسها تأسس تنظيم CCMSR (مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية) بقيادة: حسن بلماي أميناً عامّاً للتنظيم ومحمد حكيمي القائد العام وعبدالرحمن عيسى مستشاراً[٦]. ظلت هذه التنظيمات في تقارب وتباعد، حتى انفصل القيادي محمد حكيمي وعاد إلى أنجمينا عبر مصالحة مع النظام الحاكم.

وبتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٥م أُسِّس تنظيم جبهة الأمة من أجل الديمقراطية والعدالة بتشاد FNDJT ورشّح السيد أبكر تولي رئيساً، والسيد آدم سيدي رئيساً للبرلمان، ونائبه السيد موسى شيشلي. وخلال هذه الفترة من العام ٢٠١٨- ٢٠١٩م انضمت مجموعة (UFDD) بقيادة علي قوكني إلى النظام عبر اتفاقية مصالحة.

وفي العام ٢٠٢٠م أُسّس ائتلاف التحالف الرباعي:

١- مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية CCMSR.

٢- جبهة الأمة من أجل الديمقراطية والعدالة بتشاد FNDJT.

٣- الاتحاد الوطني من أجل التغيير UNC.

٤- اتحاد حركات الديمقراطية والتقدم UMDD.

---

(٥) مات أصيل الأمين العام للتنظيم في معركة كانم مع النظام في أبريل ٢٠٢١م، وأُسِر القيادي كمسير حسونة.

(٦) اعتقل مكتبهم السياسي في النيجر ٢٠١٩م: حسن بلماي وأحمد يعقوب وعبدالرحمن عيسى، وأطلق سراحهم في ٢٠٢٠م ومات الدكتور عبدالرحمن يوسف في ظروف غامضة.

وبرز هذا التحالف بمكونات عسكرية بقيادة اللشي ككلي قائداً عسكريّاً وتُحفّظ على القيادة السياسية. بالإضافة إلى تنظيمات أخرى جديدة مثل تنظيم RDC التجمع الديمقراطي للتغيير بقيادة عبدالرحمن موسى، وعلى هذا النحو تبرمجت التنظيمات المسلحة وراحت تستعد للانطلاق تجاه العاصمة، وفي هذه البيئة تكون تنظيم FACT وجمع صفوفه وقام على ثلاثة مرتكزات أساسية:

- السرية التامة في العمل، والبداية من جديد بالتدريب والتأهيل، وجمع الصف والتفريق بين السياسة والمكون العسكري.

أبرز قيادي تنظيم FACT

إن التنظيم اعتمد في تأسيسه على المكون العسكري، ولديه لجان استشارية، وقيادات سياسية وعسكرية، نذكر منهم: محمد مهدي علي، أصيل حجرا كلي كليما، موسى إسحاق شيشلي، كمسير حسونة، كنقاباي أوقد زيمي، عيسى موسى تمبلاي، محمد شريف جاكو، محمد حامد كروم هارون محمد شته.

المنطلقات الأيديولوجية والعلاقات الخارجية

تتميز الحياة السياسية في تشاد بتاريخ طويل من الصراعات والتنظيمات المسلحة وجميعها تنظيمات علمانية، ليس لديها أيديولوجية واضحة، مثل أن تكون اشتراكية أو إسلامية، عادةً ما يكون أهداف هذه التنظيمات الوصول إلى السلطة بسبب المظالم أو الوصول إلى الموارد والمكاسب. وإن معظم التنظيمات إن لم تكن جميعها بلا أيديولوجية محددة، وأحياناً يتأثر التنظيم بشخصية الرئيس، فزعيم تنظيم الوفاق من أجل التغيير في تشاد FACT له تاريخ في الحزب الاشتراكي اليساري الفرنسي كناشط، وهذه التجربة ساعدته على أن يجعل التنظيم له خصائص تختلف عن التنظيمات الأخرى ومن هذه السمات:

- أي عضو في التنظيم لا بد أن يجد تدريباً عسكريّاً من داخل المعسكر.
- يمنع تجمع أفراد من قبيلة واحدة في مكان واحد، وبناءً على ذلك وزِّعَ جميع أعضاء التنظيم في مجموعات إثنية مختلفة.
- السرية التامة، فلا يحق لأي عضو أن يحمل جهاز موبايل أو وسيلة تواصل إلا بإذن المكتب السياسي.
- لا فرق بين سياسي أو جندي فكلهم سواسية يتمتعون بالامتيازات نفسها.
- الأسلحة بكل أنواعها في يد جميع أعضاء التنظيم من دون تميز، وأي عضو يكلف باستخدام السلاح حسب المهارات والقدرات.
- إلغاء جميع التنظيمات، والاندماج في تنظيم FACT كجنود، ومن رفض ذلك يُبعَد.

قد تكون هذه البنود طبيعية إلا أنها جديدة لدى الجماعات المسلحة التشادية، فقد يجد الشخص امتيازات بحكم أنه من أقرباء رئيس التنظيم خاصة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الثقيلة.

إن هذا التنظيم الجديد كان مفاجأة للعديد من عناصر المعارضات المسلحة بشروطه وطريقة عمله، فقد رفض الائتلاف والاندماج مع بعض العناصر لأسباب تتعلق بالمناصب الإدارية أو الامتيازات، كما أن لإعلام التنظيم متحدثاً رسميّاً يمثله Kingalbe ogouzeimi de tapol، وأي جهة أخرى غير معتمدة.

إن هذه البرامج جعلت من بعض الجهات بأن تصنفهم كتنظيم اشتراكي إلا أن التنظيم لا ينتمي لأي أيديولوجية وعمل ضد الجهادين في ليبيا، وهذه هي حلقة الوصل بين التنظيم واللواء خليفة حفتر وفرنسا[٧].

العلاقات الخارجية لتنظيم FACT

أكد التنظيم بأن لديه دعماً شعبيّاً عالي المستوى، ولجاناً شعبية تدعم التنظيم من دول المهجر. وفي الواقع أن التنظيم حظي بمعاملات من فرنسا لم يحظ بها تنظيم آخر، فقد أُعلن عن تأسيسه وتشكيله في إذاعة فرنسا الدولية، وتناول الإعلام الفرنسي أثر تنظيم فاكت FACT، مؤكداً للمتلقي بأنه تنظيم تشادي متمرد ضد نظام ديبي، وبذلك نُفيت اتهامات النظام التشادي بأنه تنظيم إرهابي، في حين قامت فرنسا بضرب تنظيمات أخرى بطائراتها على بعد مئات الكيلومترات من العاصمة أنجمينا كما أجرت وسائل الإعلام الفرنسي حواراً إعلاميّاً مهمّاً مع علي مهدي[٨].

لم تكشف فرنسا للنظام التشادي حجم الإمكانات والعتاد لدى تنظيم FACT، مما جعل الرئيس التشادي يستهين بقدراته، وفي إطار الإستراتيجية العسكرية دخلت قوات FACT عبر مناطق كانم من خلال طرق تهريب المواشي، وهذا أدى بأن يتفاجأ الرئيس بحجم القوة وطريقة التكتيك، فأسفرت المعارك عن سقوط ثلاث طائرات وقتل عشرات الجنرالات ومئات الجنود والرئيس نفسه في هذه الحرب.

إن وجود التنظيم في ليبيا ساعده على التعاون والتنسيق مع خليفة حفتر، وفتح مجالاً للتعاون مع فغنر الروسية، وقد صرّح رئيس التنظيم في إذاعة فرنسا بأنه لا علاقة له بروسيا، وأن فرنسا قد جمدت حسابه البنكي[٩]. ويرى فريق من الباحثين بأن التنظيم مدعوم من روسيا عبر فغنر في ليبيا وهي من موّلته[١٠].

(7) Eric Topona, "L'interview de Mahamat Mahdi Ali, Le Leader Du FACT ," *DW*, April 20, 2021, https://www.dw.com/fr/linterview-de-mahamat-mahdi-ali-le-leader-du-fact/av-57268058.

(8) Pascal Airault, "Le Jeu Trouble de La Russie Aux Côtés Des Rebelles Tchadiens," *L'Opinion*, April 30, 2021, https://www.lopinion.fr/edition/international/jeu-trouble-russie-aux-cotes-rebelles-tchadiens-243302.

(9) Topona, "L'interview de Mahamat Mahdi Ali, Le Leader Du FACT."

(10) Airault, "Le Jeu Trouble de La Russie Aux Côtés Des Rebelles Tchadiens."

الفرص والإنجازات

نجد أن تنظيم FACT ظهرت أمامه العديد من الفرص والإنجازات، منها:

١- بعد مقتل الرئيس إدريس ديبي التفت من حوله التنظيمات المسلحة، وأفراد من المعارضين، وهذه منحته الريادة، وبدأ بجمع أعضاء كثر من جيوب المعارضات في الخارج، خاصة في ليبيا والسودان وفرنسا.

٢- أصبح لدى التنظيم استعداد للقتال والشعور بالحماس والأمل للاستيلاء على السلطة.

٣- جمع التنظيم فصائل المعارضة في كتلة واحدة، بعد أن أثبت أنه تنظيم غير إثني أو إقليمي من خلال أسرى النظام لدى التنظيم، وكذلك طَرَحَ خطابهم الإعلامي مبدأ الشراكة والمصالحة.

٤- عامَل الأسرى معاملة إنسانية، وأطلق سراح بعضهم بعد أن خيرهم بين الانضمام إليه أو العودة للنظام، وكان لهذه الخطوة صدى للرأي العام التشادي.

٥- وافق التنظيم على مبادرة دول الجوار للمصالحة والسلام الشامل، في الوقت الذي رفض المجلس العسكري الانتقالي أي مصالحة مع FACT.

٦- أكد التنظيم أنه متماسك، وله أهداف ورؤى، فلم يدخل في سجالات ومشادات لفظية؛ فقد ردّد عبر إعلامه بأنه يطالب بالشرعية الدستورية، وهي مطلب جميع أبناء الشعب التشادي.

الإخفاقات والتحديات

يواجه تنظيم FACT فاكت تحديات كبيرة، بعد أن عاد منهكاً من معاركه الأخيرة مع النظام، وبالقدر نفسه الذي فقَد فيه النظام جزءاً من قواته، ومات الرئيس، نجد أن التنظيم أيضاً فقَد عدداً كبيراً من الجنود والعتاد، ومن ضمن التحديات:

١- اتهام التنظيم بأنه مرتزقة.

٢- إعلان للحرب مبدأ غير شرعي، كما أن التنظيم يطالب بالشرعية الدستورية، أيضاً الاستيلاء على السلطة بالقوة يعدّ برنامجاً ضد الشرعية الدستورية.

٣- يشوب تنظيم FACT الغموض فهو غير معروف معرفةً كاملة؛ فالرأي العام يدرك أنه تنظيم تشادي تمرد ضد النظام، ولا يُعرف عنه معلومات أخرى.

٤- ما زالت النخب التشادية تنشد التغيير السلمي وتخاف من فكرة العنف والقوة وأن ذلك لا يكرس إلا العنف والحرب.

٥- تأخر في إعادة ترتيب هيكله وأوضاعه، وهذا ساعد النظام على حشد عناصره وأنصاره.

المجلس العسكري الانتقالي والدعوة للحوار الشامل

إن المجلس الانتقالي العسكري ظل يواصل مهامه على الرغم من التحديات والمواجهات والتجاذبات بين القوى الخارجية بعد أن تلاقت المصالح الدولية التي كان لها تأثيرها على الأوضاع بالداخل والتحالفات الداخلية وجمعيات المجتمع المدني من المظاهرات السلمية والاحتجاجات.

ولقد كان للاتحاد الإفريقي دور كبير في تعزيز الأوضاع بعد أن وفر غطاء للمجلس كما أن التدخلات الفرنسية منذ أول وهلة أعطت كل هذا الثقل والشرعية للمجلس العسكري الجديد، بالإضافة إلى الأوضاع والظروف التي اغتيل فيها الرئيس بعد اشتباكات مع المعارضة التشادية المسلحة جبهة الوفاق للتغيير في تشاد، ويلاحظ المتتبع للأوضاع في تشاد، أن المجلس العسكري الانتقالي حقق ثلاثة مكاسب أساسية في مدة وجيزة:

١- نجح في إقناع المجتمع الإقليمي والدولي بالتعاون وتقبل فكرة المجلس حتى وإن كان انقلاباً على الدستور، وبذلك سلِمت تشاد من العقوبات الخارجية (الإقليمية والدولية).

٢- الدعوة للمصالحة والحوار الشامل، مما دفع لإنشاء وزارة للحوار والمصالحة الوطنية وهي مبادرة ذكية لصناعة السلام.

٣- قيام مؤتمر الحزب الحاكم -الحركة الوطنية لتشاد- وترتيب أوضاعه الداخلية استعداداً للفترة الانتخابية المقبلة.

لقد استطاع المجلس أن يدير كل ذلك بعناية إلا أن الخطوات جاءت تحمل معها تحديات كبيرة، فقد أدى قيام هذه الإنجازات بتداعيات صار لها تأثيرها على المشهد السياسي والأوضاع بالداخل، منها:

١- صحيح أن المجلس استطاع إقناع الأطراف الخارجية إلا أن القوة الداخلية بدأت بمواجهة هذه القوة الخارجية، وباتت فرنسا تخشى أن يقع عليها ما وقع لها في دولة مالي، فالاحتجاجات والمظاهرات في المدن التشادية أصبحت تحرق العلم الفرنسي.

٢- بعد تعيين هارون كبادي خلفاً لزين بدا عباس على رأس الحزب الحاكم، أدى الأمر إلى صراعات داخلية بين القيادات السياسية وطرح أسئلة جديدة فقد رفض هارون كبادي أن يقود البلاد بعد مقتل ديبي بحجة أن حالته الصحية لا تسمح له بذلك، فها هو يعود من جديد وبثوب جديد، فلماذا اعتذر بالأمس ووافق اليوم؟

٣- تكّون رأي عام سالب من المجتمع التشادي تجاه المجلس العسكري بوصفه مجلساً قبليّاً عشائريّاً وعنصريّاً ضيّقاً ولا يمثل المجتمع وهذا لأسباب، منها أن المجلس نفسه يتكون أغلبه من الحاضنة القبلية للزغاوة، وأن أهم الوحدات العسكرية تحت سيطرة قبيلة واحدة وهي أقوى الوحدات في الجيش التشادي المدججة بالعتاد والسلاح والإمكانات:

- وحدة الحرس الجمهوري (DGSSI) يرأسها الجنرال طاهر إردا تيرا.
- القائد العام للجيش التشادي – الجنرال أبكر عبدالكريم داود.
- قوات مكافحة الإرهاب (PSI) يرأسها الجنرال عبدالرحمن يوسف ميري.
- القوات المشتركة السودانية التشادية، يرأسها الجنرال عثمان بحر محمد وهذا يعزز وجود عدم الثقة بين الحاضنة القبلية للقوة الحاكمة وعناصر الجيش من القبائل الأخرى.

٤- ليس للمجلس شخصية بارزة يلتف حولها ولم يعد لديهم شخصية محورية يطرحونها لتعالج قضية السلام.

٥- ترك الرئيس الراحل إدريس ديبي دولة تواجه الكثير من الأزمات، مما جعل المجلس يعتمد اعتماداً أساسيّاً على القوة الخارجية (فرنسا)، وفي ظل تضارب المصالح الدولية بين روسيا وفرنسا والولايات المتحدة ستكون آثارها وخيمة على المجلس العسكري الانتقالي.

٦- رفض المجلس العسكري أن يشمل الحوار تنظيم FACT وبذلك فتح مجالاً واسعاً لعودة التمرد والحروب.

٧- يواجه المجلس العسكري تهم انتهاك حقوق الإنسان من منظمات حقوقية تشادية، كالوفاق التشادي للدفاع عن حقوق الإنسان والرابطة التشادية للدفاع عن حقوق الإنسان ومنظمة العدالة في تشاد برفع أدلة ضد النظام في الجنائية الدولية، إضافة إلى قضايا انتهاكات أخرى[١١].

كشفت الأيام بأن المجلس العسكري الانتقالي استطاع على المستوى الداخلي السيطرة على أوضاع البلاد سيطرةً كاملة، ويعود ذلك إلى ثلاث نقاط رئيسة:

١- رغبة المواطنين في استتباب الأمن والاستقرار، وخوفهم من الانجراف في حروب أهلية كما جرى قبل عقود.

٢- ضعف الأحزاب السياسية بالداخل مما جعل الفرصة أمامه كبيرة والمنافسة ضعيفة.

٣- الدعم الإقليمي من دول الجوار، والدولي عبر المؤسسات المتعددة.

ويتميز المشهد –على الرغم من الاستقرار– بالصراعات الداخلية المختلفة أولها داخل الحاضنة القبلية لأبناء الزغاوة، والاحتجاجات والمظاهرات والاختلافات حتى داخل المؤسسة العسكرية جعل الجيش بين الولاء والانقسام، وضعف التحالفات بين المجلس العسكري والقبائل التشادية، وغياب المشروع الوطني الواضح، وهشاشة الأوضاع وضعف الاقتصاد، وهذه لا تبشر بمستقبل قوي للمجلس العسكري وقد يجر البلاد إلى هاوية.

(11) Fatima Bendhaou, "Le Mouvement Rebelle FACT Accuse le Gouvernement," *Anadolu Agency*, July 6, 2021, http://www.aa.com.tr/fr/afrique/tchad-le-mouvement-rebelle-fact-accuse-le-gouvernement-d-exécutions-extrajudiciaires-de-ses-combattants/2316964.

خاتمة

بيّنت الأحداث أن المعارضة المسلحة لا يمكن الاستهانة بها، وأثبت تنظيم Fact بأنه أقوى تنظيم مسلح ضد النظام التشادي، بدأ يعيد ترتيب أوضاعه بعد الخسائر التي مني بها من قِبل النظام. وقد استضافت العاصمة التوغولية لوميLomé في المدة من ٢١ إلى ٢٨ يونيو ٢٠٢١م اجتماعاً تشاوريّاً لفصائل المعارضة التشادية بحضور ممثلي بعض الحركات المعارضة، مثل:

FACT , FNDJT, CNDR , CNR ,UFDD , FPRN

وترأس الاجتماع وزير خارجية توغو روبرت دوسي، وقدمت المعارضة شروطاً من ضمن بنودها: أن يوافق المجلس العسكري الانتقالي على الشرعية الدستورية بمعنى أن يتنازل عن السلطة. وزار في هذه الفترة رئيس المجلس الانتقالي محمد كاكا باريس بتاريخ ٤ يوليو ٢٠٢١م، واستقبله الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون وركّز الاجتماع على التعاون الثنائي بين البلدين ومكافحة الإرهاب في منطقة الساحل.

في الوقت الذي أعلنت فيه منسقية الأنشطة المدنية (وكت-تما) عن انطلاقة المسيرات السلمية في أنجمينا للتنديد بمصادرة السلطة من قبل المجلس العسكري الانتقالي والانتهاكات لحقوق الإنسان وذلك بمشاركة القوى السياسية.

كل هذه الأحداث توضح مدى حجم التحديات أمام المجلس العسكري الانتقالي (النظام الجديد).

وإن مستقبل المعارضة التشادية المسلحة أمامها ثلاثة سيناريوهات:

١- التدخل الفرنسي للضغط على المجلس العسكري للجلوس على طاولة المفاوضات مع المعارضة المسلحة FACT والتنظيمات المسلحة الأخرى، لتهدئة الأوضاع واستقرار المنطقة.

٢- ترتيب المعارضة لأوضاعها ومعاودة الكرة مرة أخرى، أو أن يستقر وضع المجلس العسكري وينظّم أوضاعه الداخلية ويقوم بضربهم في معسكراتهم.

٣- انقسام المؤسسة العسكرية في ظل الأزمات وعودة الجنرالات القدامى، وضعف الاقتصاد وصعوبة الحياة والقيام بانقلاب داخلي.

والأرجح من بين هذه السيناريوهات معاودة القتال، فالطرفان المجلس العسكري والمعارضة المسلحة يتجهان اتجاهاً متوازياً في عملية سباق لكسب الرهان، وبين المجلس العسكري والمعارضة المسلحة فإن الأيام كفيلة بكشف المعطيات والحقائق.

المعارضة السياسية في تشاد: تغير المرحلة وثبات السلوك

إسماعيل محمد طاهر - كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
-جامعة هيك - أنجمينا.

من الضروري أن نشير قبل الشروع في وضع المعارضة التشادية بعد الوفاة المفاجئة للمرشال إدريس ديبي الذي حكم البلاد لثلاثة عقود، إلى أنها -المعارضة- ومنذ بداية نشأة الدولة التشادية إلى اليوم كان وما زال يعتريها مشكلتان أساسيتان:

الأولى تتمثل في التبعية الإثنية والمناطقية والدينية للتنظيمات السياسية على مر التاريخ المعاصر في هذا البلد الواسع، الذي يحتضن قدرًا كبيرًا من الفروقات الاجتماعية المبنية على تاريخ مليء بصراعات وصلت إلى حد إراقة الدماء أحيانا، مما ترتب عليه حذر جلي في العلاقة بين السكان عامة والتنظيمات السياسية خاصة في البلاد.

الثاني يتمثل في أن هذه التنظيمات تميزت منذ نشأتها بأنها كيانات تقودها سياسة (الأمر الواقع) أكثر مما يقيدها لوائح ونظم ورؤى مخطط لها أو أيديولوجيات توجه مسيراتها، مع العلم أن التبعية للإثنية أو الإقليم أو الدِّين تُملي عليها تحركاتها حتى ولو كان على حساب القاعدة الشعبية للتنظيمات كما ذكرنا سابقا.

أولا: المعارضة التشادية قبيل وفاة الرئيس إدريس ديبي

يمكن تقسيم المعارضة التشادية في فترة ما قبل وفاة الرئيس ديبي إلى قسمين مهمين، الأول يتمثل في المعارضة التي اختارت أن تكون على شكل تحالف مجموعة أحزاب مناهضة للحزب الحاكم، والثاني يتمثل في أحزاب اختارت أن تواجه السلطة بمفردها أو عبر منصات تجمع الأحزاب السياسية والمنظات المدنية معا، وتجدر الإشارة إلى أن كلا الصنفين كانا يناديان بعدم السماح للرئيس ديبي بتولي فترة رئاسية جديدة إلا أن هذا النداء اختلف بعد وفاته إبّان معارك شنها المتمردون القادمون من ليبيا في أبريل ٢٠٢١م.

أ- تحالفات المعارضة: خصم واحد ومهاجمون متفرقون

بعد أن فشلت المعارضة التشادية في الاستجابة لنداء مقاطعة الانتخابات التي نادت إليه بعض القوى الحية، تكونت بعض التحالفات السياسية المعارضة ونشط بعضها الآخر من التي كانت موجودة من قبل، وبرزت على الساحة التشادية في فترة الاستعداد لانتخابات عام ٢٠٢١م كتلتين معارضتين من أجل خوض المعركة الانتخابية، وهما (تحالف التناوب ٢١) الذي يضم ٢٣ حزبا سياسيا والذي ظهر في ١٠ فبراير ٢٠٢١م بزعامة فليكس نايلباي رئيس حزب الاتحاد من أجل التجديد والديمقراطية ورئيس كتلة المعارضة الديمقراطية في البرلمان التشادي، و(تحالف النصر) الذي يضم ١٦ حزبا معارضا[1] بزعامة صالح كبزابو رئيس حزب الاتحاد من أجل التنمية والتجديد، وهو أيضا نشأ في بداية شهر فبراير من العام نفسه لنفس الغرض الذي تأسس من أجله تحالف التناوب٢١؛ وهو التصدي للحركة الوطنية للإنقاذ التي تحكم البلاد منذ ١٩٩٠م وعدم السماح للرئيس ديبي بتولي ولاية سادسة.

بدأت التناقضات تدب في أوساط المعارضة التشادية منذ الشهور الأولى لعام ٢٠٢١م حيث إنها لم تستطع أن تكون كيانا يقوده شخصية واحدة وهو الأمر الذي كان صعبا عليها طيلة ٣٠ عاما، وكانت العلاقة حينها تتسم بأن التحالفات المعارضة تسير وفقا للإملاءات القبلية والمناطقية وربما المصالح الضيقة لقياداتها، فالسيد فليكس نيلباي الذي انتزع زعامة كتلة المعارضة السياسية في البرلمان من صالح كبزابو، استطاع أن يجمع حوله مجموعة من الأحزاب التي ينتمي إليها في الغالب تشاديون ينحدرون من الأقاليم الجنوبية والتي بدورها هي الأخرى كانت لديها تبعية إثنية ومناطقية تعود إلى الأقاليم التي ذكرت أعلاه.

انشغلت المعارضة السياسية بالطعن في مصداقية نوايا السيد فليكس نيلباي أكثر من التركيز على وضع إستراتيجية لمواجهة الحزب الحاكم، حيث إنها اتهمت تحالف التناوب ٢١ بأنه تحالف ممول ومدعوم من الحزب الحاكم وأن زعيم هذا التحالف تواطأ مع الحركة الوطنية للإنقاذ التي تشكل الغالبية في البرلمان من أجل الانقلاب على السيد كبزابو رئيس كتلة المعارضة بالبرلمان، وأنه لا يقدم أي انتقادات جوهرية للحزب الحاكم ولا يتناول القضايا المصيرية للبلاد، وأن كل تطلعاته هو الحصول على مقاعد في الحكومة والجمعية الوطنية والإطار الوطني للحوار السياسي واللجنة المستقلة للانتخابات.

في المقابل لم يكن تحالف النصر الذي يضم اثنين من أبرز المعارضين لنظام ديبي وهما السيد صالح كبزابوا والسيد محمد أحمد الحبو أيضًا سالمًا من نقد المعارضة السياسية، ولكن في حالة تحالف النصر كانت الاتهامات موجهة بصورة مباشرة إلى كل من صالح كبزابو ومحمد أحمد الحبو اللذين اتهما من قبل أعضاء الجبهة الجديدة للتناوب والتغيير التي أنشئت إبان انتخابات ٢٠١٦م بأنهما شقَّا صف الجبهة واختارا

(1) Tchad: L'URD Ne Se Reconnaît Plus Dans L'alliance Politique 'Alternance 21," *Al Wihda*, July 2, 2021, https://www.alwihdainfo.com/Tchad-l-URD-ne-se-reconnait-plus-dans-l-alliance-politique-Alternance-21_a104972.html.

التمرد على اتفاق المعارضة بمقاطعة انتخابات أبريل ٢٠٢١م، وأنهما بتأسيس هذا التحالف يثبتان عدم رغبتهما الصادقة في رفض مخرجات المنتدى الوطني الشامل الذي يفتح المجال للرئيس ديبي ليظل في الكرسي إلى عام ٢٠٣٣م، وتمديد ولاية الرئيس إلى ست سنوات قابلة للتجديد بدلا عما كانت عليه من خمس سنوات[٢]، وأن رئيسي الاتحاد من أجل التنمية والتجديد وحزب الحريات والتنمية بتكوينهما لهذا التحالف مع مجموعة من الأحزاب الصغيرة التي تسعى إلى فرض نفسها في الساحة السياسية يضفيان الشرعية على ترشح المارشال إدريس ديبي وأيضا على البرلمان الذي انتهت فترته ومُدّد له حتى وصل عمره لعشر سنوات.

ب- الفاعلون الجدد

في تلك الأثناء كانت بعض الأحزاب السياسية التي يتزعمها شباب من الجيل الجديد والتي لم تدخل في هذه التحالفات تشق طريقها بكل ثقة وتجمع حولها الكثير من الأنصار، وفي مقدمتهم حزب المحولون بزعامة الدكتور سيكسيه ماسرا الذي جذب إليه الجماهير بخطاباته المنددة بالفساد الإداري والمالي وغياب التناوب على الحكم، والحزب الاشتراكي بلا حدود والذي يمثله السيد يحيى ديلو وهو وزير سابق طرح نفسه في الساحة عبر خطاباته الموجهة إلى الزوج الرئاسي بصورة مباشرة ويعد من أهم الخارجين مؤخرا على الحاضنة القبلية التي ينتمي إليها رئيس الجمهورية.

ج- المحولون

استطاع مؤسس حزب المحولون الدكتور سيكسي ماسرا القادم من البنك الإفريقي للتنمية أن يستغل نقطتين أساسيتين في الساحة التشادية من أجل أن يطرح مشروعه السياسي:

النقطة الأولى تتمثل في غياب زعيم من الجيل الجديد تتوفر فيه كل المزايا المهمة في العرف السياسي التشادي مثل التكوين الأكاديمي الجيد والعلاقات الخارجية القوية والمقدرة على توفير التمويل المالي للتنظيم والطرح الذي يمس واقع المجتمع والكاريزما التي يتطلبها كل ذلك، والثانية أن (المحولون) استطاعوا أن يطرحوا أنفسهم كتنظيم شاب يسد فجوة الثقة التي خلقها السياسيون من الجيل القديم بين الأحزاب المعارضة والشعب، وذلك بواسطة مواقفهم تجاه سياسات الحزب الحاكم.

على الرغم من التماطل الشديد الذي مارسته السلطات التشادية مع حزب المحولون في مسألة منحهم التصريح الذي يجعلهم حزبًا مسجّلًا بصورة رسمية إلا أن الحزب الذي بدأ كتيار جديد استطاع أن يجذب إليه أتباعًا كُثرًا، فلقد نادى الدكتور ماسرا إلى تنظيف القطاع العام من الفساد والإعلان عن أملاك المسؤولين

(٢) محمد كبارو، «تشاد: ملخص مناقشات اليوم الثالث من المنتدى الوطني الشامل بنسخته الثانية»، تشاد إنفو، (٣١، أكتوبر، ٢٠٢٠م)، https://www.tchadinfos.com/sport-sport/تشاد-ملخص-مناقشات-اليوم-الثالث-من-المن/.

والشفافية في مراجعة أداء العاملين في قطاع إدارة المال العام، بالإضافة إلى دعوته لضرورة الإشارة في الدستور إلى عدم تخفيض ميزانية التعليم وضرورة أن يكون هناك نظام تأمين صحي ورعاية اجتماعية، وشدد على عدم التركيز على النفط والسعي لتفعيل موارد الطاقة المستدامة، وصرح كثيرا بأن ما يريده هو «أن نكون قوة تقترح بناء تشاد أفضل وتدرب الناس على نمط جديد من القيادة بشكل تدريجي وتسعى لخلق صناع قرار المستقبل، هذه هي مدرسة التحول التي يجب أن تعمل على جميع المستويات، نعلم أنه لن يحدث ذلك بين عشية وضحاها ولكن نؤمن بأن الشخص المؤهل سيكون قنبلة موقوتة للنظام الحالي»[٣].

إذا كان الدكتور ماسرا قد استطاع أن يجمع حوله من يوافقوه في الطرح وحرك الشارع العام وحشد جماهيره الغفيرة وتعرض قياديوه إلى الضرب والمطاردة واللجوء إلى السفارات الأجنبية وكسب شعبية بين السكان، إلا أنه لم يستطع العمل في قالب واحد مع باقي الأحزاب المعارضة إلا بصورة شكلية لا تتجاوز المجاملات السياسية واختار الحزب الظهور مع المجتمع المدني أكثر من الأحزاب السياسية، مما فتح باب انتقاده بميوله إلى العزوف عن السياسيين المعارضين وذهب البعض إلى أكثر من ذلك باتهام زعيم الحزب بالنزعة الانفصالية وكراهية الشماليين المسلمين بالاستناد إلى كتابات ترجع إلى فترات قديمة تنسب إليه.

اشتركت أغلب أحزاب المعارضة السياسية في الهجوم على (المحولون)، بعد أن التقى زعيمهم الرئيسَ التشادي قبيل انتخابات ٢٠٢١م وسرعان ما اتهم بأنه تنازل عن مبادئه مقابل الحصول على تصريح لحزبه وأنه قدم تصريحا على التلفزيون الوطني بأنه مستعد للتفاكر مع المارشال ديبي لإيجاد حلول لبعض القضايا، ومع أن (المحولون) واصلوا في الدعوة لمقاطعة الانتخابات إلا أنهم لم يستطيعوا تكوين تحالف سياسي لدعم فكرتهم ولم يقتربوا من التحالفات الأخرى لدعمها.

د- الحزب الاشتراكي بلا حدود

لم يكن هذا الحزب معروفا عند الكثير من التشاديين قبل أن يبدأ السيد يحيى ديلو -وهو متمرد ووزير سابق- انتقاد النظام التشادي وطرح نفسه كخصم شاب للرئيس ديبي من داخل الحاضنة القبلية التي ينتمي إليها، الأمر الذي عرضه إلى خسارة منصبه في المنظمة الإفريقية التي كان يمثل بلاده فيها وعودته إلى البلاد وتحريك بعض الملفات القضائية ضده ومحاولة اعتقاله والهجوم على منزله أخيرًا في العاصمة أنجمينا؛ مما أدى إلى وفاة والدته وبعض أقاربه، الأمر الذي أذاع صيته في الكثير من الأوساط الناقمة على الحزب الحاكم خاصة في الوسط القبلي الذي ينتمي إليه.

(3) Mathieu Olivier, Succès Masra, de La BAD à La Politique: "Il Faut Mettre Fin à l'idée Que Le Tchad Est Un Butin de Guerre," *Jeune Afrique*, May 18, 2018, https://www.jeuneafrique.com/560767/politique/succes-masra-de-la-bad-a-la-politique-il-faut-mettre-fin-a-lidee-que-le-tchad-est-un-butin-de-guerre/.

كان ديلو من أبرز رجالات النظام إلا أن خلافاته مع عائلة الرئيس ديبي تدور حول تمكين الكثير من أفراد العائلة والقبيلة في المناصب الحساسة وسوء التصرف بالمال العام وأهمية الدور الذي تقوم به زوجة الرئيس هنده أصيل التي تمارس سلطة فعلية وتمتلك ما يشبه جماعة ضغط داخل أروقة النظام(٤).

على الرغم من الزخم الذي أثاره الرجل إلا أنه لم يستطع أن يتعامل مع الأحزاب السياسية المؤثرة في الساحة التشادية بأكثر من أنه يتفق معها في القضايا العامة التي يجتمع حولها الكل، وقصد أن لا يظهر كثيرا مع القادة المعارضين البارزين إلا في حالة تقديم الدعم المعنوي فيما يخص حملات الاعتقالات أو ضحايا المظاهرات من المتضررين جسديا.

أما الكثير من السياسيين فيعدّ السيد يحيى ديلو شخصية غير واضحة وغير موثوق منها، ويتهمونه بأنه حتى ولو كان قد تمرد على نظام الحركة الوطنية للإنقاذ في بداية الألفية إلا أنه كان وما زال شخصًا لم يصرح ولم يندد ولم يستنكر الوضع المتردي سياسيا واقتصاديا إلا عندما بدأ التململ يظهر داخل الحاضنة القبلية التي ينتمي إليها هو والرئيس ديبي، وبالرغم من تعاطف الكثيرين معه إلا أنه يظل في نظر البعض امتدادا للمنظومة الحاكمة والتي يتهمها الكثير من التشاديين بأنها تمارس سلوكيات تصطف في خانة القبلية خاصة على مستوى الجيش والأمن. وأنه في الوقت الذي كان من المفروض أن يستقوي بالكتل السياسية المعارضة اختار أن يلجأ إلى مسقط رأسه ليوجه رسائل بأنه قوي في منطقته ووسطه الإثني، مما أعطى انطباعا للكثيرين بأنه يطرح نفسه كبديل لإدريس ديبي من منطلق أنه منافس قوي للمارشال ويستطيع التأثير عليه من داخل الأسرة التي توفر له القوة المادية والعسكرية، ومع كل ذلك فالرجل لديه أنصار كثر من خارج محيطه الإثني وله قبول عند الكثير من الأحزاب الجديدة واستطاع فيما بعد أن يكوّن كتلة سياسية معارضة بعد وفاة المارشال.

ثانيا: الفشل في الامتحان الأول

لم تستطع المعارضة التشادية أن تلتزم حتى بالقرارات التي كان من المفروض أن تحترمها على مستوى التحالفات أو الأحزاب التي اختارت السير وحدها، مما نتج عنه تعزيز لفكرتين هما، أن المعارضة التشادية موجودة شكلاً وليس مضمونا، وأن الحزب الحاكم هو الحزب الذي يسيطر على الأمور بالتعاون مع بعض رموز المعارضة.

جاء شهر أبريل ٢٠٢١م كما هو الحال دائما في أوساط المعارضة السياسية والمنظمات المدنية والنقابات العمالية وهم في وضعين نستطيع أن نقول إنهما السائدان في تشاد، فالمعارضة السياسية كانت وما زالت

(٤) محمد السبيطلي، «تشاد بعد إدريس ديبي: أزمة النظام ومأزق الإقليم»، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، (مايو، ٢٠٢١م)، https://kfcris.com/ar/view/post/341.

منقسمة ومشتتة في أكثر من أربع كتل وقائمة أسماء طويلة من القيادات غير المنسجمة، ويسود فيها التمسك بزعامة الأحزاب والنزعات الإقليمية والقبلية والطائفية وتصفية الحسابات وتبادل التهم واختلاف وجهات النظر.

فشل المعارضون الذين دعوا إلى تقديم مرشح واحد لمواجهة الحزب الحاكم والمنادون أيضا بمقاطعة الانتخابات في تنفيذ ما ينادون إليه، وبدأ الفشل بالسيد صالح كبزابو رئيس الاتحاد الوطني من أجل التنمية والتجديد في الالتزام بقرار تحالف النصر الذي قدم السيد بونغورو مرشحا باسم التحالف ليواجه الرئيس ديبي في انتخابات أبريل، فبعد أقل من ٤٨ ساعة من تسمية مرشح تحالف النصر أعلن السيد كبزابو أنه مترشح للانتخابات الرئاسية وبذلك قطع السلسلة الهشة التي كانت تجمع القليل من الأحزاب، إضافة إلى ذلك قدم السيد يحيى ديلو ملفه لينضم إلى قائمة المتنافسين إلا أنه قد رُفض، وأيضا ترشح للانتخابات رئيس الحزب الفدرالي انقارلاجي يورنغار وهو واحد من أبرز المنادين لمقاطعة الانتخابات وكذلك السيد تويفيل بونغورو مرشح تحالف النصر الأول هو الآخر لم يتنازل وقرر الترشح وخاض جميعهم المنافسة الانتخابية وخرجوا منها مهزومين بالرغم مما قدموه طعنًا في نزاهة العملية الانتخابية.

أ- تغير المرحلة وثبات السلوك

بعد وفاة الرئيس التشادي إبان المعارك التي شنها المتمردون القادمون من ليبيا وبالتحديد بعد الإعلان عن تأسيس مجلس عسكري انتقالي يتولى شؤون الحكم في تشاد لمدة ١٨ شهرا عاد المشهد السياسي في أوساط المعارضة التشادية إلى سيرته الأولى، بدايةً اتفقت المعارضة بأن ما حدث هو انقلاب عسكري وخروج على الدستور وأن السلطة لا بد أن تسلم للمدنيين وأن المجلس العسكري غير شرعي، بل وخرجت في مسيرات احتجاجية يومي ٢٧ و ٢٨ أبريل وفي ٨ و ١٩مايو مطالبة بتنحي المجلس العسكري ومنددة بتدخل فرنسا في الشأن الداخلي بتشاد، ودعت إلى عدم الانصياع للقرارات غير الشرعية التي يتخذها المجلس العسكري، ورفض الاستيلاء على السلطة أو مصادرتها بالقوة[٥]، وساد انطباع لدى الفئة المعارضة من مختلف شرائح الشعب بأن وقت التغيير قد حان خاصة بعد أن بدت المعارضة جادة في استنكار بيان المجموعة الاقتصادية لوسط إفريقيا بالتوافق مع الاتحاد الإفريقي والذي صدر في ٤ يونيو في قمة استثنائية عقدت في مدينة برازفيل عاصمة الكونغو والذي يؤيدون فيه وجود المجلس العسكري بمسوّغ استتباب الأمن.

(٥) «المعارضة التشادية تدعو لعصيان ضد إجراءات المجلس العسكري الانتقالي»، سبوتنيك عربي، (٢١، أبريل، ٢٠٢١م)، https://www.arabic.sputniknews.com/world/202104211048762362-المعارضة-التشادية-تدعو-لعصيان-ضد-إجراءات-المجلس-العسكري-الانتقالي/.

ب- الأمر الواقع مقابل الدستور

في محاولة لتهدئة المخاوف الداخلية والخارجية أعلن المجلس العسكري الانتقالي عن تسمية رئيس الوزراء السابق باهيمي باداكي البير رئيسًا للحكومة الانتقالية وكلفته بتشكيل حكومة خلال أسبوعين، وكانت هذه بمنزلة القشة التي قصمت ظهر البعير، فالمعارضة التي كانت قبل أسابيع تندد وتستنكر وجود المجلس العسكري سريعا ما غيّر أغلب زعمائها لهجتهم وبدأت تتحدث عن قبولها لمبرر العكسر والمنظمات الإقليمية التي تفترض صحة وجود سلطة عسكرية في تشاد في الوقت الراهن؛ نظرا للوضع الإقليمي والمحلي الذي تهدده التنظيمات الإرهابية والحركات المسلحة، وأن المرحلة الآن تقتضي وجود حكومة انتقالية تتولى مسؤولية التحضير لحوار وطني شامل لكل التشاديين.

على الرغم من أن المعارضة التشادية تتفق من حيث المبدأ على أهمية توحيد جهودها من أجل العمل المشترك بخصوص القضايا المصيرية، وفي مقدمتها قضية تسليم السلطة للمدنيين ووضع دستور جديد للبلاد وإشراك كل القوى الحية في الحوار الوطني الشامل وتحديد تاريخ الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الجيش والأمن وتطهير القطاع العام من الفساد وتحسين أوضاع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومحاربة البطالة والتدهور البيئي والنزاع على الموارد وغيره، إلا أنها لم تستطع أن تترفع عن بعض السلوكيات التي أفقدتها فرص الوصول إلى السلطة وأفقدتها مصداقيتها أمام مناصريها، بل أصبحت في بعض سلوكياتها أداة لتحطيم آمال التناوب على السلطة ونموذجًا للتخلي عن القوانين في سبيل تحقيق مصالحها الخاصة ومشككة في تحقيق الوحدة الوطنية.

كما هو الحال قبل الفترة الانتقالية فإن المعارضة السياسية في تشاد لم تستطع أن تتكتل في قالب واحد ولا في قالبين ولم تقدر على طرح منافس يتفقون عليه، ولم تستطع أن تجمع أنصارها في مكان واحد ولوحظ أنها تتهرب من العمل المشترك وتحاول تكبير حجمها بالمنصات التي تجمعها بالمجتمع المدني والناشطين الذين هم بدورهم يعتريهم الكثير من المشكلات، ويمكن أن نلاحظ ثلاثة اتجاهات حالية للمعارضة السياسية في تشاد على النحو التالي:

الاتجاه الأول يرى أن المرحلة الراهنة لا بد أن تستغل من أجل ألا يستبعدوا من الساحة فسياسة الأمر الواقع التي يمارسها المجلس العسكري الانتقالي سوف تجد من المعارضين من يتعامل معها ويمرر أجندته عبرها، وعليه اختار هذا التوجه قبول النداء الموجه للمعارضة للمشاركة في الحكومة، ولقد صرح صالح كبزابو بذلك صراحة بعد أن أعلن اعترافه بالمجلس العسكري الانتقالي في برناج ضيف الأسبوع على القناة الوطنية وصرح به ضمنيًا أيضا في مؤتمر صحفي بمناسبة مرور مئة يوم على تشكيل المجلس العسكري بقوله: «إن تعيين حكومة انتقالية جعل من الممكن إزالة شبح مصادرة العملية السياسية من قبل الجيش.»

عليه دخلت أحزاب معارضة بالمنطق نفسه في الحكومة، ومن أبرزها الاتحاد الوطني للتنمية والتجديد الذي يرأسه كبزابو وحزب الحريات والتنمية بزعامة محمد أحمد الحبو وحزب التجديد والديمقراطية الذي يتزعمه فليكس نيلباي.

الاتجاه الثاني يتمثل في الأحزاب المعارضة الناشئة التي ظهرت في العقد الأخير حيث بدا لها الموقف بأنه فرصة لطرح نفسها في الساحة السياسية التشادية وإثبات قدراتها السياسية والإدارية في أروقة الدولة وفرصة للخروج من خانة الحمائم والانضمام إلى الصقور، في مقدمة هذه الفئة حزب الحركة الوطنية للتغيير في تشاد برئاسة محمد لزينا الذي تعرض لمضايقات واعتقالات واعتداء بالضرب عدة مرات.

الاتجاه الثالث يتمثل في المعارضة التي رفضت الاعتراف بالمجلس العسكري الانتقالي والحكومة الانتقالية في الشهرين الأولين من الفترة الانتقالية ثم خضعت للأمر الواقع واعترفت بهما ضمنيا، وفي مقدمتها منسقية الأحزاب للدفاع عن الدستور التي عقدت مؤتمرا صحفيا تحدث فيه مقررها العام عن «مؤتمر الحوار الشامل الذي تدعو إليه الأجهزة الانتقالية الحالية، وضرورة أن يتناول إصلاح الجيش ونظام القضاء، وإعادة تنظيم الإدارة الأهلية، وإنشاء لجنة انتخابية حرة وذات مصداقية، واعتماد دستور جديد للبلاد ووجوب تحديد مدة الانتقال وحل هيئاته بما في ذلك المجلس العسكري .» فضلا عن وجود تنظيمات تسعى الآن للدخول في المجلس الوطني الانتقالي، الذي سوف يحل محل البرلمان الوطني ويضم ٩٣ عضوا مهمتهم وفق الميثاق الانتقالي وضع دستور للبلاد.

خاتمة

المشهد السياسي التشادي يوحي بأنه في الوقت الراهن على الأقل لا يوجد تنظيم سياسي معارض مستعد للعمل بتجرد من المصلحة الحزبية الضيقة وخوض تجربة جادة من أجل نزع الحكم من الحركة الوطنية للإنقاذ كما حدث في السنغال وبوركينافاسو والسودان. وربما يكون مرد ذلك إلى العدد الكبير لهذه الأحزاب، فمع أنهم يتفقون في وجود المشكلات إلا أنهم يختلفون في آليات حلولها، ومع أنهم يواجهون خصما واحدا إلا أنهم يتفرقون في كيفية النيل منه.

اتفاقية السلام الشامل في ليبيريا والجهود الدولية لاستعادة الأمن والاستقرار بعد الحرب الأهلية

د. **مبروك كاهي** - جامعة ورقلة - الجزائر.

تعد دولة ليبيريا نموذجًا للدولة الإفريقية الفاشلة، والتي تواجه عدة تحديات على المستوى السياسي من حيث ضمان الاستقرار والأمن؛ فالبلد عانى سنوات طويلة الحربَ الأهلية، التي مزقت المجتمع وأنهكت الاقتصاد الوطني الضعيف من أساسه.

وعلى الرغم من أن دولة ليبيريا من الدول الإفريقية الأوائل التي أنشئت في القارة الإفريقية وعضو مؤسس لمنظمة الأمم المتحدة، إلا أنها لم تعرف الاستقرار وشهدت عديدًا من الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، وهو ما جعل الوصول إلى اتفاقية سلام شاملة ليس بالأمر السهل، وتطلب الأمر توافر جهود دولية لإعادة الأمن والاستقرار لهذه الدولة الإفريقية الواقعة على ضفاف المحيط الأطلسي.

بناء الدولة ومعضلة الاستقرار السياسي

يرجع تأسيس دولة ليبيريا إلى سنة ١٨٤٧م على يد مجموعة المستوطنين القادمين من الولايات الأمريكية، أو ما يطلق عليهم بالعبيد المحررين، ويمكن القول إن الفترة التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية كانت ليبيريا عبارة عن مستوطنة أمريكية يلجأ إليها الأمريكيون من أصول إفريقية، ولم تشهد البلاد طوال هذا الفترة أي تقدم يذكر أو حتى بناء مؤسسات حقيقية قائمة على أسس دستورية، فقد ساد الصراع بين المستوطنين الأمريكيين من أصول إفريقية الذين بسطوا سيطرتهم على كامل المؤسسات السيادية ومراكز صناعة القرار، وحاولوا جعل ليبيريا نسخة إفريقية لدولة الولايات المتحدة الأمريكية، والطرف الآخر من الصراع هم السكان المحليون أو الأصليون الذين يتمركزون داخل البلاد، وعبّروا عن سخطهم وعدم رضاهم عن الإقصاء في إدارة مؤسسات الدولة وتولي المراكز السيادية في دولة ليبيريا.

إن هذا الصراع المجتمعي بين داخل مكونات المجتمع الليبيري جعل من الدولة تتذيل مختلف مؤشرات التنمية البشرية وحتى الاقتصادية، هذا الفشل أدى بالبلاد للوقوع في فخ المديونية وشروط صندوق

النقد الدولي القاسية حول الإصلاحات الاقتصادية التي لم تعط أية نتيجة أمام غياب الاستقرار السياسي للبلاد[١].

النظام السياسي لدولة ليبيريا بعد الحرب العالمية الثانية

بعد الحرب العالمية الثانية حاولت دولة ليبيريا الاتجاه نحو التصنيع وبناء اقتصاد قوي، مستفيدة من رصيدها التاريخي بصفة أنها من أقدم الدول الإفريقية، وعليه فإن تحقيق التنمية كان أولوية، لتمكين الريادة الإفريقية وحجز مكان في الخريطة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، لكن هذا التوجه اصطدم باستئثار فئة من المجتمع الليبيري على الثروة واستحواذها على السلطة والسيطرة على مراكز صنع القرار الأساسية وإبعاد شبه كلي للسكان المحليين الأصليين، فضلا عن عمليات الفساد السياسي والاقتصادي ووقوعها في فخ المديونية الخارجية.

وقد تجلى هذا التوجه خلال فترة حكم الرئيس الليبيري (ويليام توليبيرت William Richard Tolbert) خلال عشرية كاملة من سنة ١٩٧١-١٩٨٠م، وقبلها تولى منصب نائب الرئيس وكان عضوا فاعلا في الحزب الحاكم (T.W.P) حزب ترو وينغ، أي ما يعني استمرار سياسة سلفه في الحكم توبمان، والتركيز على فترة حكم William Richard Tolbert أنها كانت بمنزلة الفشل الثاني للإقلاع بالدولة رغم قدم التأسيس وفشل الفرصة الأولى لتوافد المستوطنين الأفارقة العائدين من القارة الأمريكية، فالنموذج المعتمد بعد الحرب العالمية الثانية فشل في لمِّ المجتمع الليبيري وخلق الانسجام والتعايش الحقيقي بين المستوطنين والسكان الأصليين المحليين من جهة، وأيضا تقاسم السلطة والالتزام بالعملية الديمقراطية الحقيقية بعيدا عن التزوير والإقصاء والتلاعب بأصوات الناخبين ونسبة المشاركة في العملية الانتخابية وتوجيهها لصالح فئة على حساب فئات أخرى.

ومثلما سبقت الإشارة إليه فإن هذا الإقصاء كان وراء فشل الإقلاع بالدولة بعد الحرب العالمية الثانية، وأدى باتساع الانفصام المجتمع الليبيري والسخط على أداء السلطة والنخب الحاكمة، الأمر الذي كلف (William Richard Tolbert) فقدانه السلطة بانقلاب عسكري دموي أدى إلى تصفيته جسديا وإعدامه، ووصول رئيس جديد للبلاد بدعم من السكان المحليين (صمويل دو Samuel Kanyon Doe) في ١٢/٠٤/١٩٨٠م، وهذا الانقلاب العسكري كان عنيفا فهو يمكن القول أنه جاء كردة فعل على إقصاء السكان المحليين من الحكم لمدة فاقت القرن من الزمن أي منذ تأسيس دولة ليبيريا. واتجهت السلطة إلى الدفة المعاكسة إقصاء النخب السياسية من أصول أمريكا بل أُعدم معظم المشاركين في الحكم السابق، لكن تركيز صمويل دو على

(١) منى حسين عبيد، «التطورات السياسية المعاصرة في ليبيريا»، مجلة مركز الدراسات الدولية، (بغداد: جامعة بغداد، ٢٠٠٥م)، ٣١٥.

عرقية من سكان أصليين وهم عرق الكرهن (Krahn)، نجم عنه عدة توترات وأعمال عدائية مع الجماعات العرقية الأخرى، ولتخفيف الضغط فقد لجأ صمويل دو إلى فتح الأسواق الموانئ الليبيرية أمام الشركات المتعددة الجنسيات العالمية من أمريكا وكندا وأوروبا وحتى الشركات الصينية في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، والتفرغ للوضع الداخلي الذي كان أكثر توترا، والاتجاه نحو تنظيم انتخابات رئاسية لتجاوز أزمة الشرعية وتسهيل العودة للمنتظم الدولي، لكن هذه الانتخابات التي عكف صمويل دو على تنظيمها عرفت عمليات تزوير واسعة وتوجيهها لصالحه للبقاء في الحكم، وهو ما حصل بالفعل سنة ١٩٨٤م.

وفي الفترة التي أعقبت الانقلاب وقبل تنظيم الانتخابات الرئاسية عكف صمويل دو على إنشاء ما يعرف بـمجلس الفداء الشعبي (P.R.C)، تولى رئاسته صمويل دو وكانت مهمته إدارة شؤون البلاد، فعُلّق العمل بالدستور، وأُعلنت القوانين العرفية، كما عمل دو على إقصاء نخب ليبيريا ذات الأصول الأمريكية من الحكم، واتجه أكثر نحو التعاون والتعامل مع الصين الشعبية[٢].

وبعد الانتخابات الرئاسية وفي فترة حكمه الثانية (١٩٨٥-١٩٨٩م)، عمل دو على تأسيس حزب جديد حاكم مناوئ للحزب السابق الذي كانت تسيطر عليه نخب ليبيريا من أصول أمريكية، هذا الحزب الجديد أطلق عليه اسم «الحزب الوطني الديمقراطي الليبيري NDP» لإعادة بعث العملية السياسية والتنموية من جديد، لكن وأمام سياسة الإقصاء المعتمدة، فإن معالم التوتر والسخط لم تتوقف وتعرضت البلاد إلى عديد المحاولات الانقلابية لكنها باءت بالفشل، وفي المقابل فإن الحكومة قامت بعمليات انتقامية وإبادة جماعية في صفوف العرقيات التي كان الانقلابيون ينتمون إليها، مما صعد التوتر أكثر في بعض المناطق ووفرت الأرضية الخصبة لحركات تمرد أكثر تنظيما وقوة، تطيح بحكم صمويل دو، وهو ما حدث بالفعل.

الحرب الأهلية ١٩٨٩-١٩٩٦م

لقد تمكن (تشارلز تايلور Charles Taylor) من الإطاحة بحكم صمويل دو وإعدامه في ٢٤/١٢/١٩٨٩م، مستفيدا من دعم الدول المجاورة وسخط المناطق التي تعرضت للانتقام من قبل سلطة دو (مقاطعة نيمبا)، كل هذه العوامل وضعف السلطة المركزية في العاصمة مونروفيا ساعدت تايلور على الإطاحة بحكم دو وتصفيته جسديا في سيناريو مماثل للرئيس الذي سبق دو، لكن وعلى الرغم من نجاح المتمردين في تحقيق هدفهم إلا أن البلاد دخلت أزمة عنف شديدة انعدم معها الأمن والاستقرار[٣].

(2) Peter Dennis, "A Brief History of Liberia," *The International Center for Transitional Justice*, May 2006, https://ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Liberia-Brief-History-2006-English.pdf.

(3) "Final report of the Truth and Reconsiliation Commision of Liberia (TRC) volume I: Findings and Determinations 'Confronting Our Difficult Past for a Better Future'," Dec 19, 2008, http://trcofliberia.org/resources/reports/final/trc-final-report-volume-1-summary.pdf.

وظهرت معالم الحرب الأهلية بعد الاختلاف الجوهري في تقاسم الحكم بين تايلور، قائد المتمردين ومعاونيه الذين ساعدوه في الإطاحة بحكم دو، ورفض بعضهم المنفى، ومن جهة أخرى تحرك عرقية «الكرهن» التي ينتمي إليها دو ومعها بعض العرقيات الأخرى من السكان المحليين لاستعادة الحكم وعدم قبول إقصائهم مرة أخرى من العملية السياسية[٤]، ومع ذلك تحركت عديد الأطراف الدولية من منظمة الأمم المتحدة التي أوفدت فرق حفظ السلام والحيلولة دون وقوع أعمال تطهير عرقي والحث على الجلوس إلى طاولة الحوار لإيجاد حل للأزمة السياسية، كما عملت أيضا المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على دعم هذا الاتجاه لحل الأزمة السياسية بالبلاد، وجاء هذا التحرك بعد أن شهدت سنة ١٩٩٦م أعمال عنف شديدة ومعارك أكثر دموية راح ضحيتها آلاف المواطنين وتسببت في هجرات ونزوح جماعي من أماكن القتال إلى أماكن أكثر أمنا، فضلا عن أزمات سوء التغذية وانتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة.

وهو ما وقع بالفعل إذ أثمرت الجهود الدولية والإقليمية للوصول إلى حل سُمّي باتفاق أبوجا (نيجيريا) على تنظيم انتخابات رئاسية فاز بها تايلور بنسبة ٧٥٪ من أصوات الناخبين، الذي عدّه الكثيرون أن تايلور هو السبيل الوحيد للخروج من دائرة الحرب الأهلية واستعادة الأمن والاستقرار وعودة الطابع الدستوري والمؤسساتي للبلاد[٥].

الحرب الأهلية الثانية ١٩٩٧-٢٠٠٣م

وعلى الرغم من نجاح العملية السياسية، إلا أن تايلور وجه جهوده لدعم الجبهة الثورية المتحدة في السيراليون المجاورة (RUF) ومدها بالسلاح، واستغلال السلطة لتهميش العرقيات الأخرى والاستفادة الاحتكارية لمناجم الماس (الماس الدموي)، مما جعل الأمم المتحدة تسلط عقوبات على ليبيريا، منها[٦]:

- حظر بيع وتوريد السلاح إلى ليبيريا.
- منع السفرات الخارجية للسلطة الحاكمة ومقربيهم.
- حظر استيراد الماس الدموي من ليبيريا.

ولم تدم أشهر قليلة على انتخاب تايلور لتعود الحرب الأهلية الثانية من جديد وأكثر حدة من الأولى، وتنامت بدرجة رئيسة حول الأرياف، وبتدخل الدول المجاورة التي كانت قاعدة انطلاق ودعم لقادة التمرد الجدد في

(4) Johanna Speyer and Christina Stobwasser, "Liberia (NFPL) 1989-1996," Sep 14, 2016, https://www.hsfk.de/fileadmin/HSFK/hsfk_publikationen/Liberia-NPFL-1989-1996.pdf.

(5) George Klay Kieh, "Religious Leaders, Peacemaking, and the First Liberian Civil War," *Journal of Religion, Conflict and Peace* 5, no. 1 2012, https://www.manchester.edu/docs/default-source/academics/by-major/philosophy-and-religious-studies/journal/volume-5-issue-1-2-fall-2011-spring-2012/religious-leaders-peacemaking-and-the-first-liberian-civil-war.pdf?sfvrsn=70668962_2.

(6) Dennis, "A Brief History of Liberia."

ليبيريا، وظهرت عدة فصائل جديدة في الحرب الأهلية منها الجبهة الثورية المتحدة، وحركة الديمقراطيين الليبيريين، أيضا تحالف القوات المسلحة، وجبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، إلى جانب السلطة المركزية التي حافظت على السيطرة في العاصمة مونروفيا، وفي ظل هذه الحرب الأهلية فقد وجهت الأمم المتحدة عدة اتهامات للأطراف المتنازعة حول تهم تتعلق بالاتجار بالبشر، تجنيد الأطفال، وارتكاب جرائم ضد حقوق الإنسان وانتهاكات عرقية، أجبر تايلور على قبول وساطة مجموعة دول غرب إفريقيا الاقتصادية ومباشرة مفاوضات السلام، في العاصمة الغانية أكرا، لكنها فشلت رغم حضور تايلور إشغال المفاوضات وعودته إلى مونروفيا عاصمة ليبيريا(٧).

وفي شهر أغسطس ٢٠٠٣م قبل تايلور خطة اتفاق السلام التي رعتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وتنازل عن السلطة لنائبه موسى بلاه الذي أكمل الفترة الانتقالية، في حين أن تايلور اختار منفاه الاختياري بدولة نيجيريا، وتولت منظمة الأمم المتحدة عملية حفظ السلام في المنطقة والإشراف على عملية نزع السلاح، وإعادة المدنيين النازحين إلى قراهم ومدنهم وتأمين المرافقة الغذائية والصحية وحتى الأمنية، لتدخل البلاد مرحلة جديدة، مخالفة تماما للمراحل السابقة التي عرفتها.

السلام الشامل وبناء السلم والاستقرار في ليبيريا

لقد شكلت مرحلة ما بعد تشارلز تايلور مرحلة حاسمة في تاريخ ليبيريا المعاصر، وإيمان الجميع بأهمية الحوار للخروج من الأزمة السياسية وإنهاء الحرب الأهلية، والانتقال إلى دعم السلام الشامل بين مختلف مكونات المجتمع الليبيري، وبناء عملية سياسية حقيقية تتساوى فيها فرص جميع المرشحين، وهو الأمر الذي عكف على تحضيره مجلس إدارة المرحلة الانتقالية برئاسة نائب الرئيس تايلور، على مدى عامين كاملين وبدعم من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة(٨).

أ- الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٥م

بخلاف المراحل السابقة لتسلم السلطة التي كانت عن طريق الانقلابات الدموية والتصفيات الجسدية، للطرف الخاسر، فإن تنظيم الانتخابات عرفت جوًّا من الهدوء والمنافسة المتكافئة، بين جميع المترشحين

(7) Felix Gerdes, *Civil War and State Formation: The Political Economy of War and Peace in Liberia(Hemsbach: Campus Verlag GmbH, 2013)*, https://www.wiso.uni-hamburg.de/fachbereich-sowi/professuren/jakobeit/forschung/akuf/archiv/arbeitspapiere/gerdes-2013-civil-war.pdf

(٨) إسماعيل كرازدي، نصيرة صالحي، «إدارة النزاع وحوكمة بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع في ليبيريا وسيراليون»، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (الجزائر: جامعة باتنة، ٢٠١٥م)، ٢٦٨.

لمنصب الرئاسة، وقد وصل للدور الثاني من هذه الانتخابات كل من المترشحة «إلين جونسون»، ومرشح بشخصية كروية رياضية ممثلة في شخص «جورج ويا»، والتي حسمت في شهر نوفمبر لصالح المرأة «جونسون» التي كرست جهودها لإحلال السلام بين مختلف مكونات العرقية للمجتمع الليبيري ونبذ الكراهية والعنف، وبعث العملية التنموية، ولتأكيد توجهها لإحلال السلام الشامل فقد قدمت جونسون طلبا إلى دولة نيجيريا بضرورة تسليم الرئيس السابق تايلور إلى محكمة الجنائية الدولية لمحاكمته على جرائم الحرب والإبادة والتطهير العرقي التي مسّت المدنيين في أثناء فترة حكمه، وهو ما كان بالفعل في شهر أبريل من سنة ٢٠٠٧م حين سلمت نيجيريا الرئيس الليبيري السابق تايلور للعدالة الدولية[٩].

والشيء الملاحظ أنه وبعد الانتخابات الرئاسية التي فازت بها جونسون، واستكمال البناء المؤسساتي للدولة من انتخابات برلمانية، تعالي أصوات الانتقادات في الوسط الداخلي والخارجي، من تمكن شخصيات متهمة بجرائم إبادة حصولها على مقاعد برلمانية وتصدرها للمشهد السياسي في البلاد، منها من كان يترأس ميليشيا قامت بأعمال إبادة، وبعضهم كان من أتباع تايلور ومعاونيه، بما فيهم زوجة تايلور التي تمكنت من الحصول على مقعد في البرلمان، ورغم هذه الانتقادات إلا أن الجميع لم يشكك في نزاهة الانتخابات البرلمانية.

ب- إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC) أكتوبر ٢٠٠٥م

لقد كان الهدف الأساسي من إنشاء هذه اللجنة هو مواجهة الماضي السيئ لدولة ليبيريا، وإقرار الحقيقة والمصالحة والعدالة، حضَّر لها الحكومة الانتقالية التي أعقبت فترة حكم تايلور، وفُتح الترشح لهذه اللجنة أمام جميع مكونات المجتمع الليبيري مع مراجعة ملفات هؤلاء المترشحين والأخذ بعين الاهتمام عدم التورط في أعمال عنف أو تحريضية في الفترات السابقة للحكم، وكان من بين أعضاء لجنة الاختيار لهذه الشخصيات ممثل عن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وممثل عن منظمة الأمم المتحدة وقُدّم قرابة ١٨٠ ترشيحا من أجل اختيار الأعضاء التسعة للجنة الحقيقة والمصالحة، وهو ما وقع بالفعل بعد صادقت الرئيسة جونسون على القائمة التي تضم تسع الشخصيات، مع مراعاة سيرهم وماضيهم الخالي من التورط في الانتهاكات الحقوقية والأعمال الإجرامية، أيضا الأخذ بعين الاهتمام عامل المناطق والعرقيات الإثنية للمجتمع الليبيري[١٠].

(9) David Harris, "Liberia 2005: An Unusual African Post-Conflict Election," *The Journal of Modern African Studies 44*, no.3 2006, https://www.cambridge.org/core/journals/journal-of-modern-african-studies/article/abs/liberia-2005-an-unusual-african-postconflict-election/D7C5F95B30F9BC66B648362804F2389D.

(10) "Final Report of the Truth and Reconciliation Commision of Liberia (TRC) Volume I: Findings and Determinations 'Confronting Our Difficult Past for a Better Future'," *ReliefWeb*, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/3B6FC3916E4E18C6492575EF00259DB6-Full_Report_1.pdf

ومنذ تعيين هذه اللجنة فقد قامت بعديد من جلسات الاستماع للضحايا خلال الحرب الأهلية السابقة والانفلات الأمني الذي أعقب سقوط نظام دو وإعدامه رفقة معظم فريق عمل حكومته في تلك الفترة، والانتهاكات الحقوقية وجرائم الإنسانية التي واكبت فترة حكم الرئيس تايلور، وهذه الجلسات وثِّقت بالكاميرا، ويذكر أن هذه الجلسات قامت بجمع الجلادين والضحايا في طاولة واحدة والاستماع بعضهم لبعض بغرض الوصول إلى الحقيقة، والعمل على إقامة المصالحة، كما نُشرت في وسائل الإعلام لاطلاع الجميع عليها.

لكن وفي الوقت ذاته فإن لجنة الحقيقة والمصالحة قسّمت الجرائم وصنّفتها، منها ما يرقى إلى مستوى جرائم حرب لا تسقط بالتقادم، والتي تورط فيها أكثر قادة الميليشيات الحربية وقُدّم أفرادها للمحاكمة، والآخر أحيلت ملفاتهم إلى الجنائية الدولية في لاهاي، لا سيما من تمكن من الفرار أو اللجوء خارج ليبيريا مثل حالة الرئيس السابق تايلور، وبعض الجرائم الأخرى التي كانت ترتكب من قبل أعوان قادة ميليشيات الحرب الأهلية؛ فكانت تدرس بدقة ويراعى فيها عامل الضغوط والإكراهات التي كانوا يتعرضون لها من قبل قادتهم، أما من تثبت مسؤوليته فكان يحال إلى المحاكمة، وما يتعلق بالأعمال الإجرامية المرتكبة من قبل أفراد الميليشيات الحربية في حق المدنيين، فقد بذلت لجنة الحقيقة والمصالحة جهودها لجمع الطرفين وجعل كل طرف يستمع للطرف الآخر، ومن ثم البحث عن طرق للمصالحة الحقيقية.

ومع أن هدف اللجنة كان هدفا نبيلا إلا أنها واجهت العديد من الصعوبات والعراقيل، سيما ما يتعلق بإدانة قادة الميليشيات والمتورطين في الحرب الأهلية، حيث تمكن بعضٌ منهم الإفلات من العقاب وحتى المحاسبة، بل وتمكن من الحصول على مقعد برلماني وتصدر المشهد السياسي كما أشير إليه سابقا، ومن بين الصعوبات الجمع بين الجلاد والضحية، خصوصا الجلوس أمام الكاميرا، فالجميع عدَّ نفسه ضحية، وعدم إقرار بعضٍ بالانتهاكات التي ارتكبها وتحميله المسؤولية، على اعتبار أن البلاد كانت في حرب أهلية مدمرة غاب فيها القانون تماما، ولأن المصالحة لا يمكن أن تتم إلا من خلال إجراءات قانونية وتعويضات مالية، لا سيما للضحايا ومساعدتهم على بناء حياتهم من جديد، فقد واجهت اللجنة عدة إشكالات بهذا الخصوص، وتأخر المساعدات المالية التي وعدت بها الدول المانحة سواء كانت من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، أو من هيئة الأمم المتحدة والدول الغربية المانحة، ومع ذلك يمكن تثمين الجهد الكبير الذي قامت به لجنة الحقيقة والمصالحة في مواجهة الماضي السيئ وإقرار المصالحة والعدالة بين جميع أصناف ومكونات المجتمع الليبيري[11].

(11) Nicolas Cook, "Liberia's Post-War Development: Key Issues and U.S. Assistance," *CRS*, May 19, 2010, https://sgp.fas.org/crs/row/RL33185.pdf

تكلفة الحرب الأهلية والجهود الدولية لدعم الأمن والاستقرار في ليبيريا

من خلال التجربة المريرة التي مرت بها دولة ليبيريا خلال الحرب الأهلية التي عرفتها، والتطهير العرقي منذ وصول صمويل دو إلى السلطة، كرد فعل على سياسات سلفه تولبيرت، التي أقصت السكان الأصليين واستئثار المستوطنين من العائدين من أمريكا، لقد كان حجم آثار مرحلة الانفلات الأمني جدًّا وخيمة ومداها استمر وسيستمر سنوات أخرى للتعافي منها وهي كثيرة، لكن يمكن ذكر أبرزها:

- مأساة اللاجئين: ومثل هذا أبرز مخلفات المرحلة السابقة، إذ أجبر المدنيين على ترك مساكنهم وقراهم بفعل أعمال العنف، والانتقال إلى أماكن أكثر أمنا، في موجات نزوح جماعية، وما رافقها من مأساة إنسانية، فالعديد لقى حتفه في أثناء عمليات النزوح سيما في صفوف المرضى وكبار السن، والأطفال، كما ظهر تمايز في صفوف اللاجئين، حيث إن مخيمات اللاجئين خارج البلاد تمتعت برعاية أفضل ومساعدات إنسانية، والأمن، أما المخيمات داخل ليبيريا، فكان تسودها الفوضى ومبعثرة، وقلة الرعاية وانعدام الأمن، إذ تعرضت لتطهير عرقي[١٢].
- تجنيد الأطفال: وهي ظاهرة عرفت انتشارا رهيبا في صفوف الميليشيات المتقاتلة في الحرب الأهلية، حيث جُنّد أطفال تقل أعمارهم حتى أقل من ١٢ سنة، ودفعوا في الصفوف الأمامية للقتال، وما خلفه من آثار نفسية صعب تداركها فيما بعد.
- الانتهاكات الحقوقية: وتمثلت أساسا في أعمال النهب والسرقة إلى جانب التصفيات الجسدية، أيضا الاغتصابات الجماعية في صفوف النساء، وجرائم الاتجار بالبشر.
- الجرائم الاقتصادية: وما عاناه من نزيف حاد للموارد الطبيعية وتفشي الفساد وتدخل الدول الأجنبية بما فيها المجاورة في رهن الاقتصاد وتحويله لصالحها وما يخدم مصالحها.

نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة يمكن التوصل إلى العديد من النتائج المتعلقة بتجربة دولة ليبيريا، التي على الرغم من أنها من أوائل الدول الحديثة التي ظهرت في العالم من خارج الدائرة الغربية وأمريكا اللاتينية، إلا أنها لا تزال تعد من أفقر دول العالم واقتصادها يعاني الهشاشة، لكن ومن ناحية أخرى فإن ظهور دولة ليبيريا واستقلالها في القرن الثامن عشر زاد من الزخم التاريخي السياسي لقارة إفريقيا، بوجود دولة على النمط الحديث في الوقت الذي كانت لا تزال عديد المناطق في العالم والقارة الأوروبية تعاني تسلط ورجعيات الإمبراطوريات القديمة، لكن المؤسف أن هذا الزخم والامتداد التاريخي، لم يُستغل بالوجه المطلوب من قبل مختلف مكونات شعب ليبيريا.

(12) Cook, "Liberia's Post-War Development."

فشل نموذج استنساخ الدولة، حيث إن المستوطنين من أصول إفريقيا والذين عادوا من أمريكا وأغلبهم حُرِّر من العبودية، لما حطّوا بشواطئ ليبيريا أرادوا إنشاء دولة أمريكا المصغرة بإفريقيا، واتبعوا التقسيم الفدرالي نفسه المعتمد في أمريكا، لكن الملاحظ هو فشل التجربة من بدايتها، فالمستوطنون هم في الأصل من أصول إفريقية أي أنهم عادوا لموطنهم الأصلي، بخلاف المستوطنين الأمريكيين الذين هاجروا من أوروبا إلى العالم الجديد، هذه المفارقة للمستوطنين الليبيريين وهم ذوو تعليم جدًّا محدود كما أنهم معظمهم قادم من الجنوب الأمريكي حيث مزارع القطن، دخلوا في صراعات مع السكان الأصليين سيما بعد استئثارهم بالسلطة، وسيطرتهم على مراكز صنع القرار وإقصاء السكان الأصليين من العملية السياسية جعل البلاد في وضع متوتر على مدار المراحل التي مرت بها.

وعقب الحرب العالمية الثانية والتي كانت فرصة للإقلاع الحقيقي والنهوض التنموي لكن الممارسات السالفة الذكر بقيت سائدة، وهو أدى إلى فشل الانسجام المجتمعي قبل الانسجام الاقتصادي، وهو ما تسبب بعدة انقلابات وتمردات عسكرية حتى نهاية القرن الماضي وشكلت ليبيريا نموذجا لانتقال السلطة عن طريق العنف في أبشع صورها، ألا وهي التصفية الجسدية، حيث أُعدم رئيسان تولبيرت ودو ومعهما معظم طاقمهما الحكومي، في حين واجه الثالث تايلور مصيره أمام الجنائية الدولية.

لقد كانت أزمة ليبيريا في الانسجام المجتمعي بين السكان الأصليين والمستوطنين، ورغم التاريخ القديم لإنشاء دولة ليبيريا الحديثة إلا أنها أهدرت فرصا عديدة في إقامة حوار حقيقي بين مختلف الأعراق والإثنيات، وإرساء قواعد عملية ديمقراطية حقيقية لا يكون فيها أي إقصاء، قد يجنب البلاد المخاطر التي وقعت فيها ولا تزال تعاني تبعاتها.

تجربة الحقيقة والمصالحة والتي كانت تهدف لمواجهة الماضي السيئ لدولة ليبيريا كانت تجربة ناجحة، فقد شجعت الحوار والبحث في أسباب الأزمة، ومعالجة المشكلات وإقامة مصالحة حقيقية بين الجلاد والضحية، كانت تجربة ناجحة، ومستمدة من حالة إفريقية في دولة جنوب إفريقيا، ومن هنا يمكن أن نستنتج أن الأفارقة يملكون القدرة على حل مشكلاتهم بأنفسهم، دون إغفال الدور الأساسي الذي لعبته المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في إرساء قواعد السلم في ليبيريا والوصول إلى حل دائم للأزمة ومعه إرساء السلام الشامل، وهذا بمرافقة منظمة الأمم المتحدة.

من بين العناصر الخفية خلال الحرب الأهلية لدولة ليبيريا والتي تجلت بوجه واضح، منذ فترة حكم دو وإلى غاية تنحي تايلور عن السلطة، هو نهب الثروات النفيسة سيما الألماس والذهب من قبل سماسرة غربيين في أغلبهم الذين استغلوا ظروف الحرب الأهلية والفوضى التي عمت البلاد لنهب هذه الثروات وتهريبها للخارج، بل وإجبار المدنيين على العمل في ظروف قاسية لاستخراج الماس الثمين، بمساعدة الميليشيات

الحربية، ومعظم هؤلاء السماسرة تمكنوا من الإفلات من العقاب والمساءلة، مما يطرح إشكالية حماية الثروة في زمن الحرب، وإلى جانب هذا عمل السماسرة يلاحظ أيضا تدخل الدول المجاورة في الشأن الليبيري من خلال فتح أراضيها كقواعد انطلاق للمتمردين ودعمهم، وفي حالات أخرى دعم الإثنيات والعرقيات التي هي امتداد لها.

الخاتمة

لقد شكلت تجربة ليبيريا إحدى التجارب المريرة لانتقال السلطة وتداولها السلمي، رغم أن البلاد لم تعانِ كثيرا من ويلات الاستعمار الغربي الذي تعرضت له معظم دول القارة، لكن في الوقت ذاته أكدت التجربة أنه لا استقرار للسلطة دون انسجام مجتمعي، ولا يمكن الحديث عن سلام شامل دون إحلال العدالة الاجتماعية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين مختلف العرقيات التي يتشكل منها شعب ليبيريا، والسلام الشامل لا يمكن أن يتحقق من دون الجرأة والشجاعة لمواجهة الماضي السيئ، وتفاهم وإقرار الجميع على ضرورة تجاوز المرحلة ونبذ العنف والكراهية، وبهذا تمكنت ليبيريا أن تكون نموذجا للتعايش المجتمعي في غرب إفريقيا.

الصراعات الإثنية في جنوب السودان: دراسة حالة ولاية جونقلي (نوير لو - دينكا بور - مورلي)

تيكواج فيتر - باحث في العلوم السياسية - جوبا.

تتميز معظم الدول الإفريقية بوجود تعددية إثنية، هذا الأمر شكّل تحديًا كبيرًا أمام تلك الدول، خاصة في تأثيره وعرقلته لمشروع بناء دول وطنية تنعم مستقرة، بل ساهمت هذه السمة بوجه أو بآخر في انتشار الصراعات بين الجماعات المكونة للدولة، كما أن في بعض تلك الصراعات كان للدولة -أي الحكومة في إطار بعض مؤسسات الدولة- دور مؤثر في تأجيج الصراعات، لأسباب ترتبط بضمان بقائها في السلطة، حيث مارست الحكومات الإفريقية أدوارًا انتقائية، وفق مصالح النخب السياسية الحاكمة أو الجماعات المنسوبة إليها.

وتعد دولة جمهورية جنوب السودان جزءًا من تلك الدول، فمن ناحية التعددية تتكون من ٦٤ جماعة إثنية، ومن ناحية أخرى قبل وبعد استقلال إقليم جنوب السودان، ظلت تشهد الكثير من الصراعات على مستوى جميع الولايات العشر على أسس إثنية.

لذا تهدف هذه الدراسة إلى فهم طبيعة الصراعات الإثنية في جنوب السودان، وفي ولاية جونقلي بصفة خاصة، من خلال التركيز على الصراعات الإثنية في منطقة محددة، وهي ولاية جونقلي وبين جماعات إثنية محددة داخل هذه المنطقة، وهم؛ دينكا بور ونوير لو ومورلي، كتمهيد لدراسة وفهم طبيعة هذه المنطقة والصراعات الإثنية بين الجماعات التي تقطن فيها، ومنها يُنتقل إلى المناطق أو الولايات الأخرى مستقبلاً.

وبناء على هذا، ستُناقش العوامل والأسباب المحفزة لهذه الصراعات الإثنية فيها، وستُتناول التداعيات التي ترتبت نتيجة لها في جونقلي، وذلك بعد عرض ديناميات الصراعات الإثنية في ولاية جونقلي بين الجماعات الإثنية الثلاث، دون إغفال وجود إثنيات أخرى داخل هذه الولاية، كما سيُحلّل مدى فاعلية المبادرات الداخلية والخارجية، التي أطلقت من أجل تسوية الصراعات الإثنية ووقف العنف في ولاية جونقلي بين الإثنيات الثلاث، إضافة إلى وضع تصور لآفاق ومستقبل مبادرات الحد من المشكلات والتحديات التي تواجه إشكالية فشل المبادرات الداخلية والخارجية في تسوية مثل هذه الصراعات.

أولاً: العوامل التي تحفز على الصراعات الإثنية في جنوب السودان

يوجد عدد من العوامل التي حفزت من استمرار وانتشار ظاهرة العنف الإثني على خلفية الصراعات الإثنية في جنوب السودان، يمكن تقسيمها على سبيل فيما يلي:

أ- العوامل التاريخية

إن الصراعات الإثنية لها جذور تاريخية في إقليم الجنوب في ظل السودان الموحد، فقبل أن ينال الجنوب استقلاله انتشرت ظاهرة العنف والصراعات وسط الجماعات الإثنية الجنوبية، ويرجع تاريخها إلى الفترة قبل استقلال السودان، إلا أنه منذ عام ١٩٥٦م حتى توقيع اتفاقية سلام أديس أبابا في عام ١٩٧٢م بين حكومة جعفر النميري الرئيس السوداني الأسبق وجوزيف لاقو زعيم حركة أنيانا الأولى (Anya-nya one)، ساهمت الحكومة السودانية في انتشار الأسلحة وسط الجماعات الإثنية من خلال مد بعضها في الجنوب بالأسلحة، فقد ساعدت هذه السياسية في خلق حالة من انعدام الأمن والاستقرار وانتشرت الاضطرابات والفوضى في إقليم الجنوب، مما دفع معظم الجماعات الإثنية أن تلجأ إلى التعاون مع الحكومة السودانية من أجل الحصول على الأسلحة، حتى تدافع بها عن أفرادها وممتلكاتها من هجمات الجماعات الإثنية الأخرى من جانب، ومن سلوك أفراد قوات أنيانا الأولى والثانية، ولاحقاً من سلوك أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد عام ١٩٨٣م، ومعظم التنظيمات السياسية المسلحة التي ظهرت في جنوب السودان من جانب آخر[١].

ب - العوامل السياسية

إن معظم الصراعات في جنوب السودان تؤثر عليها العوامل السياسية بالسلب، فقد غلب عليها تورط السلطات الرسمية بتدخلات غير محايدة ذات طابع إثني في تسوية هذه الصراعات، وانحازت لدعم الإثنية التي تهيمن على السلطة في جنوب السودان، أو لدعم الإثنية المتحالفة مع السلطة الحاكمة في جوبا، لذا ظلت النخبة السياسية تمارس دورًا سلبيًّا في كل النزاعات التي تنشب بين المجتمعات المحلية في جنوب السودان على أسس إثنية، بل هي التي تحرك الميليشيات والجماعات من أجل تحقيق مصالحها[٢].

كذلك أظهرت انتخابات عام ٢٠١٠م في ظل السودان الواحد، مدى تأثير العوامل السياسية على الصراعات الإثنية في جنوب السودان، فعلى مستوى ولاية جونقلي قادت الخلافات إلى حدوث اضطرابات سياسية

---

(١) كلير مك إيفين و إميل ليبرن «مستقبل غامض: العنف المسلح في جنوب السودان»، ورقة عمل في: التقييم الأساسي للأمن البشري التابع لمسح الأسلحة الصغيرة، (جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، ٢٠١٠م)، ٢٦-٢٧.

(2) United Nations, *Armed Violence Involving Community Based Militias in Greater Jonglei*, (2021), 11-12, https://reliefweb.int/report/south-sudan/armed-violence-involving-community-based-militias-greater-jonglei-january-august.

وأمنية، في تمرد القيادات السياسية وكذلك التحالف الإثني وفق مصالح النخبة، الذي ترتب عليه إقصاء ديفيد ياو ياو، الذي ينتمي إلى إثنية مورلي من الترشح، ورفض جورجي أطور الاعتراف بنتائج الانتخابات في إعلان فوز كوال منيانق وهو قيادي في الحركة الشعبية، بمنصب حاكم ولاية جونقلي بحجة حدوث تزوير في نتائج الانتخابات، دفع هذا الأمر الرجلين (ديفيد ياو ياو وجورج أطور) إلى إعلان التمرد ضد حكومة إقليم الجنوب في إطار السودان الواحد[٣].

وامتد تأثير تلك الخلافات السياسية لتأخذ الطابع الإثني، لأن المجموعات التي التفت حول الذين أعلنوا عن تمردهم، كان أغلبهم من الإثنيات نفسها التي تنتمي لها قيادات التمرد، كذلك كشفت تلك الأحداث عن مستوى التحالفات الإثنية والعشائرية، والذي ظهر بوضوح في تحالف بين نوير لو ودينكا بور ضد مورلي[٤].

ج - العوامل الطبيعية[٥]

ظل معظم الغارات المسلحة بين الجماعات الإثنية في جنوب السودان، ترتبط ارتباطًا جليًّا بنهب المواشي والأرض من حيث أهميتهما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وسعي الأطراف من أجل الحصول على المزيد من المواشي أو الحفاظ عليها، ولذا فإن الأخير -أي طرق المحافظة على المواشي في علاقاتها والأرض- تتأثر بالعوامل الطبيعية والتغيرات المناخية، هذا الأمر مثّل واحدًا من أبرز العوامل الموسمية التي تسبب في حدوث صراعات بين الجماعات الإثنية في معظم ولايات جنوب السودان، ففي فترات الجفاف حينما تتجه بعض الجماعات للبحث عن الموارد المائية إلى مناطق جماعات أخرى، غالباً ما يؤدي إلى حدوث اشتباكات فيما بينهم.

د - العوامل الثقافية

كذلك تشكل العوامل الثقافية عنصرًا مهمًّا، في دراسة الصراعات الإثنية والأسباب الدافعة لها في جنوب السودان، وخاصة وسط المجتمعات الرعوية التي تنتشر في معظم ولايات جنوب السودان، فإن الاحتفاظ وامتلاك الفرد أعدادًا كبيرة من المواشي له أهمية ثقافية في تحديد مكانة الفرد الاجتماعية، وفق العادات والتقاليد الموروثة من الأسلاف، لذلك كان شن الحملات والغارات المسلحة بدافع بعض العوامل الثقافية، والموروثات التي تمثل جزءًا من ثقافة بعض الجماعات الإثنية في جنوب السودان[٦].

---

(٣) كليتو لوي، جنوب السودان واقع القبلية في الحياة السياسية، (جوبا: رفيقي للطباعة والنشر، ٢٠٢٠م)، ٤٥-٤٦.

(٤) كليتو لوي، جنوب السودان واقع القبلية في الحياة السياسية، ٤٥-٤٦.

(5) Yuki Yoshida, "Interethnic conflict in Jonglei state, South Sudan: Emerging ethnic hatred between Lou Nuer and Murle," *African journal on conflict resolution*, 46-47.

(6) Ahmed Osman, "The Murle tribe: An analysis of its conflicts with the Nuer, Dinka and Government of South Sudan," *FMSO*, 10,14,16, https://community.apan.org/wg/tradoc-g2/fmso/m/fmso-monographs/200032?pi296680=37

هـ - العوامل الاقتصادية

تتمثل العوامل الاقتصادية في ارتفاع معدلات الفقر والمجاعة وانتشارها في مختلف أجزائها، ففي الغارة التي شنها شباب من إثنية مورلي على مناطق لو نوير في أغسطس ٢٠١١م، أكد كوال منيانق الذي كان حاكم ولاية جونقلي حينها، أن العوامل الاقتصادية، هي التي تحفز تلك الصراعات الإثنية في قوله: «يحتاج الناس إلى الماشية من أجل بقائهم على قيد الحياة ومن أجل تأمين الغذاء ومن أجل الزواج، ولذلك هناك تنافس على موارد (الأرض والمياه) بسبب التخلف الاقتصادي»[٧].

إن التخلف الاقتصادي الذي تعانيه معظم ولايات جنوب السودان، يمثل عنصرًا رئيسًا في تحفيز الصراعات بين الجماعات الإثنية، ويرجع إلى سوء إدارة الموارد وتهميش بعض الجماعات الإثنية. ولقد ساهم الفقر وعدم توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة وغيرهما، وانعدام البنية التحتية في تعزيز وتشجيع الغارات الانتقامية المتبادلة من أجل الحصول على مصادر العيش وتأمين الغذاء، باعتبار الغارات الانتقامية هي الوسيلة الاقتصادية المناسبة، لعدم وجود مصادر أخرى لحصول الشباب على دخل لمواجهة ضروريات العيش، بالإضافة إلى غياب العدالة في توزيع الثروة[٨].

و - العوامل القانونية:

إن عدم سيادة القانون وانفلات المعتدين من العقاب، يحفزان الجماعات الإثنية على انتهاك حقوق الإنسان، سيما القوانين المحلية والوطنية والدولية، إذ تكشف الأوضاع في جنوب السودان عن عدم تتبع الوسائل السليمة والقانونية، بسبب عدم فاعلية وضعف الآليات القانونية في مكافحة الصراعات الإثنية، وما يترتب عليها من انتهاكات جسيمة للقوانين وحقوق الإنسان[٩].

ومن المفارقات أن الدراسات تشير إلى أن قطعان المواشي الكبيرة، والتي تتعرض للسرقة والنهب مملوكة من النخبة والأثرياء في جنوب السودان، وعلى الرغم من ذلك فإنها تتعرض للسرقة والنهب في أثناء الغارات الإثنية، لذا، فإن ظاهرة النهب والسرقة باستخدام العنف ترجع إلى ضعف الآليات والأدوات القانونية في الحد من تلك الظاهرة[١٠]. ولعجز بل إحجام الجهات الرسمية عن التدخل وفق السلطات القانونية الممنوحة؛ لأن النخب والأثرياء جزء منها والرغبة في استخدام الأسلوب نفسه في استرداد الممتلكات بالطريقة نفسها، التي حُصِل عليها لعدم سيادة القانون في جنوب السودان[١١].

(7) "South Sudan Attacks 'leave 600 Dead'," *BBC News*, August 23, 2011, https://www.bbc.com/news/world-africa-14595368.

(8) Racel Gordon, "In the Eye of the Storm: An Analysis of Internal Conflict in South Sudan's Jonglei State," *Overseas Development Institute,* March 2014, 22.

(9) "UN Report Details Ethnic Violence in South Sudan ," *Africa Times*, February 20, 2021, https://africatimes.com/2021/02/20/un-report-details-ethnic-violence-in-south-sudan/.

(10) "Sudan Human Security Baseline Assessment," Small Arms Survey, No 21, 2021, 6.

(11) "Sudan human security baseline assessment."

ثانياً: ديناميات الصراعات الإثنية في ولاية جونقلي (دينكا بور ونوير لو ومورلي)

في نهاية عام ٢٠١١م أي بعد حصول جنوب السودان على استقلاله، شنّت مجموعة مسلحة من لو نوير غارة ضد جماعة المورلي، كسلسلة من الهجمات والغارات التي تشنها الجماعات الإثنية في ولاية جونقلي ضد بعضها، دون توقف رغم مبادرات السلام والجهود المحلية والدولية عبر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وكانت هذه الغارة رد فعل من جماعة لو نوير لغارة شنتها جماعة المورلي في مناطق الأولى، ترتب على هذه الهجمة التي امتدت لنحو ١٢ يومًا، سقوط العديد من القتلى والجرحى من الجانبين، بجانب خطف النساء والأطفال. ويقدر عدد الذين قادوا هذه الغارة من جماعة لو نوير بنحو ٦-٨ آلاف شاب مسلح، فإن انتشار الأسلحة يعد من ضمن أبرز الأسباب التي ساهمت في رفع مستوى العنف بين الجماعات الإثنية في جنوب السودان.

أما في فبراير ٢٠١٢م فقد شنّت مجموعة مسلحة من شباب دينكا بور يقدر عددهم بنحو ٢٠٠٠ فرد، غارة انتقامية على إثنية مورلي في منيبول (Monybol) الواقعة في منطقة جومروك (Gumruk) داخل مقاطعة بيبور، خلال هذا الهجوم الانتقامي تعرض ٩ أشخاص للقتل وأصيب وجرح أحد عشر شخصًا من جانب المورلي.(١٢) وفي ذات سياق الغارات الانتقامية المتبادلة، هاجم مسلحون من إثنية مورلي مناطق دينكا بور في دوك بايل (Duk Payel)، حيث قتل في هذه الغارة ثلاثة وأربعون شخصًا؛ من بينهم عشرون رجلًا واثنتان وعشرون امرأة وطفل واحد، بالإضافة إلى إصابة وجرح ما يقدر بثمانية عشر شخصًا، كذلك كان من بين القتلى ستة أشخاص من موظفي المنظمات المحلية[١٣].

كما يقدر أعداد القتلى في الهجمة التي وجهتها جماعة مورلي ضد جماعة لو نوير، والتي بسببها وجهت لو نوير هذه الغارة الانتقامية في أواخر ديسمبر ٢٠١١م، بأكثر من ألف قتيل من جماعة النوير بالإضافة إلى الخسائر الأخرى في تدمير وتخريب الممتلكات ونهب المواشي وخطف النساء والأطفال في هذه العملية، كان هناك محاولة من د. ريك مشار، الذي كان نائب رئيس الجمهورية حينها، لوقف شباب لو نوير من مواصلة السير نحو شن هجمة انتقامية ضد جماعة مورلي، إلا أنه فشل في إقناعهم وإثنائهم عن هذه الخطوة.(١٤) وفي الأسبوع الثاني من شهر يونيو عام ٢٠٢٠م تمكنت السلطات الرسمية في ولاية جونقلي، وبالتعاون مع السلطات الرسمية المركزية في جوبا من رصد تحرك نحو مناطق مورلي في بيبور من قبل تحالف بين شباب

(12) "Dinka Bor Attack on Murle Community Leaves Dozens Dead, Says Pibor Commissioner ," *Reliefweb*, February 9, 2012, https://reliefweb.int/report/south-sudan-republic/dinka-bor-attack-murle-community-leaves-dozens-dead-says-pibor.

(13) Denis Dumo, "Tribal militia kill 43 in South Sudan's Jonglei state, abduct women, children", *Reuters*, November 29, 2017, https://www.reuters.com/article/us-southsudan-security-idUSKBN1DT15B

(14) Jana Krause, "Stabilization and Local Conflicts: Communal and Civil War in South Sudan", *Ethnopolitics*, vol. 18, no. 5, 2019, 488, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/17449057.2019.1640505.

دينكا بور ونوير لو، ورأت السلطات الرسمية أن هذا التحرك غالبًا ما يكون بهدف قتل المواطنين ونهب المواشي وخطف النساء والأطفال من أطراف الصراع في ولاية جونقلي[١٥].

ثالثاً: تداعيات الصراعات الإثنية في ولاية جونقلي

لقد ترتب على خلفية الصراعات الإثنية في ولاية جونقلي بين الإثنيات الثلاث العديد من التداعيات، وتتمثل بعض هذه التداعيات فيما يلي:

أ - التداعيات السياسية والأمنية

طرأت عن الصراعات الإثنية عدد من التداعيات سياسية، تَمثل في عدم الاستقرار السياسي وتعزيز الوعي الإثني، بدلاً من أن يكون وعيًّا وطنيًّا، في شكل مطالب لإنشاء ولايات منفصلة عن الجماعات الأخرى على أسس إثنية، بسبب الإقصاء السياسي والتهميش الاقتصادي من قبل الجماعات التي تشكل أغلبية في معظم الولايات. وعززت الصراعات الإثنية في ولاية جونقلي من انتشار الأسلحة، وتكوين ميليشيات إثنية شكلت مصدر زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، كما ساهمت السياسة التي انتهجت في نزع السلاح في ولاية جونقلي، إلى تشجيع وتحفيز شباب على دعم التنظيمات المسلحة والانضمام إليها، كرد فعل على رفض ما تعرضت له خلال عملية نزع السلاح من انتهاكات جسيمة؛ مثل استخدام مختلف أصناف العنف من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان[١٦].

ب - التداعيات الاقتصادية

أما فيما يتعلق بالتداعيات الاقتصادية للصراعات الإثنية في ولاية جونقلي، فمن المتوقع أن تؤدي إلى تفاقم الأوضاع سوءاً، نتيجة للآثار المترتبة على الغارات الانتقامية المتبادلة من تدهور الأوضاع الاقتصادية لدى المجتمعات، نتيجة خراب وتدمير الممتلكات والموارد البشرية والطبيعية.

ت - التداعيات الإنسانية

تمثلت التداعيات الإنسانية في ارتكاب مذابح جماعية وقتل أعداد كبيرة من المواطنين، والخطف القسري للنساء والأطفال، بجانب تعرض العديد من ضحايا تلك الصراعات لانتهاكات جسيمة، في ظل غياب دور

(15) "Armed Youth Moving from Jonglei to Attack Pibor: Officials," *Radio Tamazuj*, January 11, 2020, https://radiotamazuj.org/en/news/article/armed-youth-moving-from-jonglei-to-attack-pibor-officials.

(16) Gordon, "In the Eye of the Storm: An Analysis of Internal Conflict in South Sudan".

السلطات والأجهزة الأمنية والقانونية، وعجزها عن احتواء وردع العنف المتبادل. ففي الفترة بين يناير ٢٠١١م وسبتمبر ٢٠١٢م قُتل أكثر من ٢,٧٠٠ شخص وتشريد أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ نتيجة للغارات الانتقامية المتبادلة[١٧].

رابعاً: تسوية الصراعات الإثنية في ولاية جونقلي

في ظل الصراعات التي شهدتها ولاية جونقلي قبل وبعد استقلال جنوب السودان في عام ٢٠١١م حتى ٢٠٢١م، طُرح العديد من المبادرات للسلام والمصالحة من جهات داخلية وخارجية، من أجل تسوية الخلافات بين الجماعات الإثنية في ولاية جونقلي، وتتمثل بعض تلك المبادرات فيما يلي:

أ- المبادرات الداخلية:

١- وتتمثل فيما يلي:

- **مبادرات كنسية**

لقد طرح مجلس كنائس جنوب السودان في عام ٢٠١١م مبادرة، من أجل السلام والمصالحة وتسوية الخلافات بين الجماعات الإثنية في ولاية جونقلي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، إلا أنها فشلت بسبب عدم مشاركة الحكومة بفاعلية في نشر قواتها لإنشاء منطقة عازلة بين الجماعات الإثنية، بالإضافة إلى عدم ثقة بعض الأطراف في نوايا هذه المبادرة[١٨].

كذلك قبل أحداث ديسمبر ٢٠١٣م وقّع الزعماء التقليديون للجماعات الإثنية الثلاث، على اتفاق للسلام والمصالحة في عام ٢٠١٢م في إطار مبادرة من قيادات الكنيسة وبدعم كبير من الأمم المتحدة، إلا أن ضعف دور الحكومة كان له الأثر في فشل هذه المبادرة، إضافة إلى عجزها عن نزع السلاح؛ نظرًا لمستوى تسليح الميليشيات التابعة لأطراف الصراع في الولاية[١٩].

- **مبادرات حكومية**

من ضمن الوسائل التي حاولت الحكومة الانتقالية بعد استقلال جنوب السودان، انتهاجها في هذا الصدد هو نزع السلاح للمرة الرابعة من المجتمعات في يناير ٢٠١٢م، وفي فبراير ٢٠١٢م أصدرت الحكومة قرارًا جمهوريًّا بتكوين لجنة السلام والمصالحة والمسامحة بين الجماعات الإثنية، لكن العملية فشلت وأدت إلى زيادة حدة انعدام الأمن والاستقرار بسبب الانتهاكات التي رافقت نزع السلاح[٢٠].

(17) Judith McCallum and Alfred Okech, "Drivers of Conflict in Jonglei State", The Humanitarian Practice Network, No 57, 2013, 16.
(18) McCallum and Okech, "Drivers of conflict."
(19) Krause, "Stabilization and Local."
(20) Gordon, "In the Eye of the Storm: An Analysis of Internal Conflict in South Sudan's Jonglei State."

وفي السياق ذاته بادرت الحكومة لتوقيع اتفاق لاحتواء الخلافات بين الجماعات الإثنية من دينكا بور ومورلي، فعلى الرغم من وضع إثنية مورلي في ولاية منفصلة (ولاية بوما)، إلا أن هذا الإجراء لم يكن حلًّا حاسمًا للصراعات التاريخية بين الجماعتين، ففي يوم ٢٣ مايو ٢٠١٧م وقِّع اتفاق بين الجماعتين برعاية النائب الأول لرئيس الجمهورية حينها تعبان دينق قاي، حيث اتّفِق على عدد من البنود حددت مجموعة من الأهداف: وقف العدائيات بين الطرفين، وإجراء مؤتمر للحوار، وإعادة كل ما نُهب خلال الغارات السابقة على توقيع هذا الاتفاق، بالإضافة إلى فتح الطرق بين مناطق الجماعتين وجوبا، وذلك بحضور ممثلين عن الحكومة المركزية والولائية، وممثلين عن المجتمع الدولي والمجتمع المدني (زعماء الإثنية وقادة الكنائس وغيرهم)[٢١].

- **المبادرات الخارجية**

هناك العديد من المبادرات الخارجية التي نفِّذت لاحتواء وحل أسباب الصراعات بين الجماعات الإثنية في ولاية جونقلي، وقد بدأت هذه المبادرات قبل استقلال إقليم جنوب السودان، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠٠٩م، ونتيجة للصراعات الطويلة في تلك الولاية، أنشئت قاعدتان لبعثة الأمم المتحدة في مقاطعتي أكوبو وبيبور، إلا أن قدرات البعثة الأممية لم تكن كافية، حيث بعد استقلال جنوب السودان واعتماد بعثة الأمم المتحدة اعتمادًا رسميًّا في جنوب السودان بستة أسابيع فقط، هاجمت جماعة المورلي مناطق النوير وترتب على ذلك سقوط العديد من القتلى والجرحى وتدمير الممتلكات، بجانب نهب المواشي وخطف النساء والأطفال[٢٢].

ويعد برنامج CARE الذي يعرف بـARC أو"Addressing Root Causes"، والذي هدف إلى معالجة جذور أسباب المشكلات والتحديات التي تواجه جنوب السودان، من ضمن الآليات الدولية التي طبقت في عام ٢٠١٩م في ولاية جونقلي، من أجل الحد من استخدام العنف والصراعات الإثنية فيها، من خلال استهداف عقول الشباب وتدريبهم على تجنب العنف، واللجوء إلى الوسائل السلمية في مواجهة المشكلات والتحديات اليومية والمستقبلية[٢٣].

خاتمة: تحديات ومستقبل الصراعات الإثنية في ولاية جونقلي

مما سبق، يتضح أن الصراعات الإثنية في ولاية جونقلي تمثّل تحديًا كبيرًا، وهي من ضمن جملة من التحديات التي تواجه مستقبل الدولة في جنوب السودان، كمحصلة ونتيجة لعديد من عوامل أشير إليها، فعلى الرغم من محاولات مكافحة هذا التحدي عبر طرح مبادرات داخلية وخارجية، إلا أنه ما يلبث

(21) "Agreement on Cessation of Hostilities Between the Youth of Dinka Bore and Murle Communities," (Juba: May 23, 2017).
(22) Krause, "Stabilization and Local."
(23) "Working Paper on Peacebuilding in South Sudan," *CARE*, February 2020, 5

ويحدث انفلات وغارات متبادلة بين الجماعات الإثنية، وعلى هذا لا يمكن وضع حلول ناجعة دون التعامل مع العوامل المؤثرة.

وذلك من خلال الحد من الأدوار السلبية للنخب السياسية، وهو ما يرتبط بغياب الوعي لافتقار الولاية للخدمات التعليمية، بجانب التهميش الاقتصادي الذي يعزز الفقر في ظل غياب العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، وبذلك استمرار ثقافة النهب والسرقة التي تحقق أرباحًا كبيرة، حيث يقدر ما نهب خلال الفترة من يناير إلى اغسطس ٢٠٢٠م بـ٨٣ ألفًا من المواشي بما تقدر قيمتها بـ٣٠ مليون دولار أمريكي[٢٤].

ويرجع ضعف الآليات القانونية وفشل مبادرات السلام، إلى قوة تأثير العوامل السياسية، في وجود دور للنخب بصفتها جزءًا من تلك الصراعات، وأغلبها تكون بتحريض من قيادات سياسية يمثلون مصدر دعم الميليشيات، من أجل تحقيق أهداف ومصالح فئوية، لذلك تفشل كل محاولات التسوية، لذا ينبغي مراعاة تمثيل المواطن المتضرر في مبادرات السلام وتلبية احتياجاته، بدلاً من تمثيل أطراف ترتبط مصالحها باستمرار معاناة المواطن من أجل استغلالها.

(24) United Nations, *Armed Violence Involving Community Based Militias in Greater Jongle*, 14.

أولويات الحكومة الإيفوارية في المرحلة المقبلة: قراءة في المصالحة الوطنية

د. **حسان سيسي** - جامعة الفرقان الإسلامية - أبيدجان.

أُجريت انتخابات الرئاسة الجمهورية في كوت ديفوار ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠م في ظل انقسام سياسي عميق، واضطرابات اجتماعية مخيفة، وقلاقل أمنية مثيرة، خاصة في قواعد المعارضة، فاز فيها الرئيس حسن وترا، وفي يوم الاثنين ١٤ ديسمبر ٢٠٢٠م، نُصِّب وترا رسميًّا رئيسًا شرعيًّا منتخبًا وأدّى اليمين الدستورية، وخلال خطابه في حفلة التنصيب تحدث الرئيس وترا عن جملة من الإصلاحات والأولويات، منها المصالحة الوطنية؛ وهو أمر ليس بجديد على المراقبين ونشطاء السلام، غير أن سياق إطلاق هذه الأولويات وظروفها -»وزارة المصالحة الوطنية»- أعطى مزيدًا من الثقة والاهتمام لشؤون المصالحة الوطنية في هذه المرة، ومن ثم أضحى مطلبًا وطنيًّا مُلِحًّا تتصدر قائمة الأولويات. ومن هنا يأتي السؤال: ما الخلفيات التاريخية لشؤون المصالحة الوطنية، وما تحدياتها وفرص نجاحها في المرحلة المقبلة؟ في هذا المقال نحاول تناول هذه الأسئلة بقدر من الاختصار نظرًا لطبيعة المقال.

خلفيات ومسارات تاريخية للمصالحة الوطنية

١- الملتقى الوطني للمصالحة ٢٠٠١م

فكرة المصالحة الوطنية في كوت ديفوار فكرة حديثة عهد في أدبيات السياسة الإيفوارية، فقد ولدت الفكرة في ظل الأحداث السياسية الاجتماعية التي أعقبت الانقلاب العسكري ٢٤ ديسمبر ١٩٩٩م، وذلك في اجتماع قيادات الأحزاب والتجمعات السياسية مع الجنرال غاي في ياموسوكورو، في ذلك الاجتماع اقترحت الفكرة مذ ١٠ أغسطس ٢٠٠٠م، بل كانت هنالك جلسات بين السلطة والقيادات الاجتماعية والدينية أخذت طابع الحوار والمصالحة[١]، غير أن الفكرة لم تجد مباركةً ولا تأييدًا يومئذ إلا بعد انتخابات البلدية سنة

(١) حسان سيسي، «الأزمة السياسية في كوت ديفوار وأثرها على مستقبل الدولة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م»، (السودان: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠١١م) ٤٢-٤٩.

٢٠٠١م، فأضحت مطلبًا وطنيًّا يشغل بال المراقبين والفاعلين السياسيين، وفي يوم الثلاثاء ٩ أكتوبر انطلقت بداية الملتقى الوطني للمصالحة واستمرت إلى ١٨ ديسمبر٢٠٠١م[٢]. هذا الملتقى نظّمه الرئيس غباغبو وكُلفت لجنة بذلك تولى قيادتها السيد سيدو(سعد) ديارا رئيس الوزراء الأسبق، الذي توفي في ١٩ يوليو ٢٠٢٠م[٣]، وكان الملتقى يصبو إلى إنجاز أهداف، منها: جمع كلمة الفرقاء السياسيين الكبار يومئذ (بيديه PDCI-RDA، غباغبو FPI، الجنرال غاي UDPCI حسن وترا RDR)، خلق أجواء هدوء واستقرار ترتيبًا لانتخابات الرئاسة الجمهورية ٢٠٠٥م، إيجاد صيغة توافقية حول المسائل السياسية العالقة، حيث قضى نحبه في أحداث الاستحقاقات الانتخابية (الرئاسية، والتشريعية، والبلدية) ما يصل ٣٠٣ أنفس،(٤) في بلد عرف أنه بلد الأخوّة وحسن الضيافة[٥].

٢- **برامج الملتقى:** مثّل الملتقى منبرًا تتعاقب عليه الأفراد إعرابًا عن آرائهم ومقترحاتهم وشهود عيان على الأحداث، وممثلو الأحزاب والتجمعات السياسية والجمعيات الدينية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني، وكان شبه مؤتمر في جاذبيته وجلساته وبرامجه، ويبث على الهواء مباشرة.

٣- **توصيات الملتقى:** رُفع تقرير الملتقى إلى الرئيس لوران غباغبو، وقد توصلت اللجنة إلى ١٤ توصية، أهمها: الاعتراف بإيفوارية حسن وترا وإعطاءه الجنسية[٦]، الاعتراف بجميع الاستحقاقات السياسية (الرئاسية، والتشريعية، والبلدية)، التي جرت في ٢٠٠٠-٢٠٠١م، كشف الغطاء عن الاعتداءات على حقوق الإنسان، إصدار العفو، وضع نهاية للانقسام السياسي، مراجعة الدستور وقانون الجنسية[٧].

(2) Kouamé N'Guessan, "Le Forum Pour La Réconciliation Nationale. 9 Octobre-18 Décembre 2001," *Côte d'Ivoire*, 2003, 351, https://doi.org/10.3917/KART.LEPA.2003.01.0325.

(3) Andre Silver Konan, "Côte d'Ivoire : Décès de Seydou Diarra, Le Premier Ministre Des Missions Impossibles," *Jeune Afrique*, July 21, 2020, https://www.jeuneafrique.com/1017614/politique/cote-divoire-deces-de-seydou-elimane-diarra-le-premier-ministre-des-missions-impossibles/.

(4) Theophile Kouamouo, "Début Du Forum Pour La Réconciliation Nationale En Côte d'Ivoire," *Le Monde*, October 11, 2001, https://www.lemonde.fr/archives/article/2001/10/11/debut-du-forum-pour-la-reconciliation-nationale-en-cote-d-ivoire_4188633_1819218.html.

(٥) حسان سيسي، «التحول الديمقراطي مشكلة الاندماج والوحدة الوطنية في كوت ديفوار في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨م»، (السودان: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية) ٦٩-٧٧.

(6) "Fin Du Forum de Réconciliation Nationale," *The New Humanitarian*, December 18, 2001, https://www.thenewhumanitarian.org/fr/actualit%C3%A9s/2001/12/18/fin-du-forum-de-r%C3%A9conciliation-nationale.

(7) Christophe Champin, "Les Conclusions Du Forum de Réconciliation," *RFI*, December 13, 2001, http://www1.rfi.fr/actufr/articles/024/article_11862.asp.

المصالحة الوطنية ٢٠١١م

كوّنت لجنة خاصة للمصالحة الوطنية بقرار من اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠١١م، وسميت بـــ«لجنة الحوار والحق والمصالحة La Commission Dialogue Vérité et Réconciliation» وتتكون كالآتي: رئيس، وثلاثة نواب للرئيس، وسبعة مبعوثين أساسيين كل واحد منهم يمثّل إقليمًا في البلد (الشمال، الجنوب، الغرب، الشرق، الوسط) والإيفواريين المقيمين في الخارج، والأجانب المقيمين في كوت ديفوار[٨]، وممثلي الولايات والقيادات الدينية[٩].

أهداف اللجنة: كان الهدف الأساسي للجنة هو العمل بكل استقلالية من أجل إنجاز المصالحة وتعزيز التماسك الاجتماعي بين جميع سكان كوت ديفوار[١٠]، ونظّمت اللجنة مجموعة من اللقاءات والحوارات وورش أعمال، جمعًا للمعلومات ومعرفة آراء الجهات المعنية حول شأن المصالحة، وقد توصلت إلى مجموعة من التوصيات، منها:

- **اتخاذ يوم للذكرى والتسامح، اتخاذ يوم للحوار، تعزيز استقلالية القضاء، زرع ثقافة السلام في مؤسسات التعليم وفي جميع المستويات[١١].**

غير أن المصالحة في هذه المرة واجهتها صعوبات عميقة، منها: غياب غباغبو ومثوله في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي مع وزير الشباب في حكومته شارل بليغودي، حتى في ذلك الوقت كانت زوجته محبوسة في السجن، وجود عدد مقدر من أنصار غباغبو في الخارج كلاجئين سياسيين... هذه العوامل وغيرها عُدَّت معوقات أجّلت عجلة خطوات المصالحة[١٢].

المصالحة الوطنية ٢٠٢٠م

في يوم الثلاثاء ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠م عُيِّن السيد كواديو كونان بيرتين (KOUADIO KONAN BERTIN) الشهير بـــ (KKB) وزيرًا للمصالحة الوطنية، وكان الهدف من إنشاء هذه الوزارة هو «تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة بين أبناء وبنات كوت ديفوار»[١٣]. ومنذ تعيين الرجل أخذ في اللقاءات والاستشارات

(8) "Reconciliation: Charles Konan Banny Reçoit Les Femmes," *Abidjan News*, September 17, 2013, https://news.abidjan.net/videos/13519/reconciliation-charles-konan-banny-recoit-les-femmes.

(9) "Côte d'Ivoire, La Difficile Réconciliation," *Slate Afrique*, July 13, 2012, http://www.slateafrique.com/74085/la-cote-divoire-sur-la-voie-difficile-de-la-reconciliation.

(10) "Reconciliation: Charles Konan Banny Reçoit Les Femmes."

(11) "République de Côte d'Ivoire RAPPORT FINAL," Commission Dialogue, Vérité et Réconciliation, December 2014.

(١٢) سيسي، «الأزمة السياسية في كوت ديفوار وأثرها على مستقبل الدولة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م».

(13) Vincent Duhem, "Côte d'Ivoire: KKB, Un Dissident Du PDCI En Charge de La Réconciliation Nationale," *Jeune Afrique*, December 15, 2020, https://www.jeuneafrique.com/1091588/politique/cote-divoire-kkb-un-dissident-du-pdci-en-charge-de-la-reconciliation-nationale/.

مع مختلف الجهات المعنية، والشخصيات البارزة[١٤]، ولعل تلك المساعي ساعدت وعجّلت إجراءات عودة الرئيس الأسبق لوران غباغبو في يوم الخميس ١٧ يونيو ٢٠٢١م، والذي برّأته محكمة الجنايات الدولية في لاهاي منذ شهر مارس ٢٠٢١م، وما زالت خطوات المصالحة في هذه المرحلة على قدم وساق[١٥].

ويلاحظ في شأن المصالحة الوطنية أنها مرت بثلاث مصالحات، وكانت لكل واحدة مميزاتها وتحدياتها.

المصالحة الأولى كانت في ٢٠٠١م، وتميزت بالآتي

١- أتت بعد أزمات سياسية اجتماعية بين سنوات ١٩٩٤ و٢٠٠٠م.

٢- كوِّنت لجنة خاصة يرأسها شخصية محايدة لمهمة المصالحة.

٣- اختتمت حلقاتها بلقاء الأربعة الكبار يومئذ وهم بيديه، حسن وترا، غباغبو، والجنرال غاي في قمة ياموسوكورو ٢٠٠٢م.

٤- أن الخريطة السياسية كانت مكتملة ذلك بوجود الفاعلين السياسيين، وهذا ما ألقى بظلاله على صعوبة المصالحة وتعقيد الوضع السياسي الاجتماعي[١٦].

المصالحة الثانية كانت ٢٠١١م وتميزت بالآتي

١- أتت بعد الأزمة الانتخابية ٢٠١٠-٢٠١١م.

٢- كوِّنت لجنة خاصة يرأسها شخصية عضو في التحالف الحاكم لمهمة المصالحة يومئذ.

٣- تميزت بغياب لوران غباغبو ومحاكمته في محكمة الجنايات الدولية.

٤- كانت في ظل التحالف بين وترا RDR وبيديه PDCI؛ وهذا ما يفسر سهولة المصالحة والاستقرار السياسي الاجتماعي، التي تميّزت به الفترة الرئاسية الأولى للرئيس وترا، وخصوصًا أن حزب غباغبو FPI انقسم على نفسه فأدى إلى مزيد من ضعف المعارضة[١٧].

(14) "Côte d'Ivoire: KKB Chez Jeannot Ahoussou-Kouadio, Le Président Du Sénat Propose Au Ministre de La Réconciliation "d'organiser Dans Un Cadre Strictement Républicain, l'arrivée Du Président Gbagbo"," *KOACI*, June 8, 2021, https://www.koaci.com/article/2021/06/08/cote-divoire/politique/cote-divoire-kkb-chez-jeannot-ahoussou-kouadio-le-president-du-senat-propose-au-ministre-de-la-reconciliation-dorganiser-dans-un-cadre-strictement-republicain-larrivee-du-president-gbagbo_151576.html.

(15) "Exclusif : Les Coulisses Du Retour de Laurent Gbagbo En Côte d'Ivoire ," *France24*, June 26, 2021, https://www.france24.com/fr/%C3%A9missions/reporters/20210626-exclusif-les-coulisses-du-retour-de-laurent-gbagbo-en-c%C3%B4te-d-ivoire.

(16) "Les 'Quatre Grands' Se Rencontreront La Semaine Prochaine," *The New Humanitarian*, January 15, 2002, https://www.thenewhumanitarian.org/fr/actualit%C3%A9s/2002/01/15/les-quatre-grands-se-rencontreront-la-semaine-prochaine.

(١٧) سيسي، «الأزمة السياسية في كوت ديفوار وأثرها على مستقبل الدولة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م».

المصالحة الثالثة كانت ٢٠٢٠م وتميزت بالآتي:

أنشئت وزارة خاصة سميت بـــ«وزارة المصالحة الوطنية» إسوةً بحكومة المصالحة الوطنية ٢٠٠٣م[١٨].

تميزت بعودة غباغبو في إطار الجهود الحثيثة إنجازًا للمصالحة والعفو.

على علم أنه حتى يوم (٠٦ يوليو ٢٠٢١م) لَمَّا تكتمل حلقاتها بعد، ولكن من منظور التفاؤل أنها ستتميز بوجود الفاعلين السياسيين، وهذا يعني أن فرص نجاح المصالحة متاحة مع شيء من التعقيدات والصعوبات[١٩].

تحديات المصالحة الوطنية

١- التحديات السياسية والاجتماعية

سوف تواجه عمليات المصالحة الوطنية مستقبلًا –إن لم تكن قد بدأت– مجموعة من التحديات السياسية الاجتماعية، بخصوص النظام الحاكم، منها: كيف سيكون موقف محور النسور وأولياء ضحايا الأزمات الانتخابية ٢٠١٠-٢٠١١م داخل حزب RHDP إضافة إلى أزمات ٢٠٠٠-٢٠٠٣م؟ وأنه إذا كان العفو والمصالحة مع غباغبو فماذا يمنع العفو والمصالحة مع سورو غيوم؟ وما دلالات إدانة سورو غيوم بالسجن المؤبد وأنصاره بالسجن لسنوات متفاوتة في وقت يعفى عن غباغبو؟! ألا يستحق سورو العفو والمصالحة أيضًا؟ خاصة وأنه ابن للرئيس وترا وقد كانت له مواقف إيجابية في نصرة وترا[٢٠]، هذه الهمسات في أذن القيادة، من شأنها تراجعٌ عن المصالحة أو تشدّد وتصلّب في جلسات الحوار السياسي والتفاهم، أو إحداث تشظٍ وانقسام داخلي، قد ينسف جهود المصالحة ومن ثم التأثير على الأداء السياسي للحزب، خصوصًا وأن البلد على موعد من انتخابات مجلس الشيوخ، فهل من مساعٍ حميدة من أجل التقارب بين وترا وسورو لتكتمل لبنة بناء المصالحة الوطنية؟[٢١]

وبخصوص المعارضة FPI: كذلك فإن موقف محور النسور الذي كان يرى أنه لا مصالحة من دون غباغبو، والذين عرفوا بـــ«غُور GOR» قد يرون أنه الآن حصص الحق وبطل ما كان النظام يحيكه

(18) "Côte d'Ivoire: Présentation Du Gouvernement de Réconciliation Nationale - Côte d'Ivoire ," *ReliefWeb*, March 20, 2003, https://reliefweb.int/report/c%C3%B4te-divoire/c%C3%B4te-divoire-pr%C3%A9sentation-du-gouvernement-de-r%C3%A9conciliation-nationale.

(19) Jean Claude Djéréké, "Le Retour de Laurent Gbagbo Chez Les Catholiques Ne Doit Pas Nous Détourner Des Vraies Batailles," *Cameroonvoice*, July 3, 2021, https://cameroonvoice.com/opinion/2021/07/03/le-retour-de-laurent-gbagbo-chez-les-catholiques-ne-doit-pas-nous-detourner-des-vraies-batailles/.

(20) "Les Avocats de Guillaume Soro Promettent de Nouvelles Actions Contre l'État Ivoirien," *Abidjan News*, June 26, 2021, https://news.abidjan.net/articles/694124/les-avocats-de-guillaume-soro-promettent-de-nouvelles-actions-contre-letat-ivoirien.

(٢١) من ملاحظات الكاتب.

ضد قائدهم غباغبو، الذي رجع إلى قومه بطلًا منتصرًا، وأن ما يقال عن قوة وترا وضعف المعارضة ما كان ليُسمح بذلك لو كان رجلهم حاضرًا حرًا، وإضفاء المظلومية على غباغبو وأنصاره. هذا التوجه من شأنه أن يجعل غباغبو في وضع قوي، يدلي بتصريحات جريئة ويتصرف بتصرفات تضع علامة استفهام على خطوات المصالحة، وهذا يعني أننا سنشهد سلسلة من التوترات الاجتماعية وثارات أليمة وقلاقل أمنية قد تفتح ملفات الملاحقات القضائية. هذا السيناريو بمنظور التفاؤل والرغبة في المصالحة ضعيف، غير أنه محتمل نظرًا لتعقيدات الأزمة، ووجود ضحايا لدى كلا الطرفين يدعي المظلومية، خصوصًا إذا علمنا أنه نقل عن غباغبو مقولات تقرب هذا المعنى ولو من طرف خفي: يقول غباغبو: «أريد أن أوحّد هذا البلد وأرسي فيها مبادئ الديمقراطية واحترامها...، وعليه قد يكون من فقد الرشد أن أخرج من التاريخ من بابه الضيق بعد عقود من النضال.» ويقول في مكان آخر: «أَجَل يا لَلْعَجب؟ لماذا التنازل عن السلطة؟ لماذا نذهب؟ لكي يعطوني جائزة نُوبِل للخضوع قانونيًّا؟ لكي يذكروني كأمثلة أمام التلاميذ...؟ كَلاّ... فكوت ديفوار في طور تعلّم الديمقراطية فدور المعلم منوط بي أنا لوران غباغبو، ويجب عَلَيَّ توجيهها إلى فهم الدرس واستيعابه... لستُ إلا إفريقيًّا. لكن سأقاوم. لي جِلْد جَلَد. فبيديه استكان وانحنى [عند انقلاب ١٩٩٩م]. أنا لن أترك حسن وترا أبدًا يحكم كوت ديفوار. وإن كان يريد كرسيّي فلا بدّ أن يمشيَ أولًا على جثّتي»[٢٢]. والملاحظ أن بعض هذه المقاطع سجلت عن غباغبو إبّان الأزمة الانتخابية ٢٠١٠-٢٠١١م، وبعضها إبان الأزمة السياسية العسكرية ٢٠٠٢-٢٠٠٧م، إلا أن فحوى هذه المقاطع لها دلالات وإيحاءات تشير أن غباغبو ليس رجل الخضوع والاستسلام وأنه بإمكانه أن ينتفض ويقول: «لا»، كلما سنحت الفرصة لذلك، إذن فاعتراف غباغبو برئاسة حسن وترا ومن ثم قبوله المصالحة وإقناع أنصاره بذلك، هل يمكن تفسيره بأنه خروج من التاريخ من «بابه الضيق بعد عقود من النضال»؟ كما سبق وقال. أو أنه أُعطي «جائزة نُوبِل للخضوع»؟ أم أنه هو رجل السلام والمصالحة، وأن التاريخ سيحفظ له أنه موقّع ومنجز السلام مرتين (٢٠٠٧،٢٠٢١م) حفاظًا على الوحدة الوطنية؟ هذا ما سوف تكشف عنه الأيام.

أما بخصوص المعارضة PDCI: فلعلهم يستقون ويستغلون شعبية غباغبو لتمرير بعض المآرب السياسية والاجتماعية في تحريك الشارع من أجل إسقاط الحكومة، وهو أمر من شأنه أن يجعل الوضع السياسي الاجتماعي معقدًا وفي حالة غليان متقطع، والوضع الأمني العسكري مخيفًا، محصلته تعنت أطراف المصالحة على مواقفهم في الحوارات، ومن ثم تأجيل خطوات المصالحة.

(٢٢) سيسي، «الأزمة السياسية في كوت ديفوار وأثرها على مستقبل الدولة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م».

٢- التحديات الاقتصادية والتنموية

هناك جهود مستمرة ومشروعات ضخمة من أجل النمو الاقتصادي وتفعيل عجلة التنمية، على علم أنه عمل مشروع لكن لا يجرمنّ لهث الحكومة وراء المصالحة الوطنية على أن تنسى أن عملية التنمية يجب أن تكون شاملة وعادلة، وخاصة في المناطق التي تأخرت عنها مشروعات التنمية، كذلك عن طريق التنمية يمكن إرضاء بعض المناطق ومن ثم كسبهم سياسيًّا، فنسيان أو تأخير التنمية في بعض المناطق قد يؤخر خطوات المصالحة الوطنية[٢٣].

تحديات أمنية وعسكرية

خطوات المصالحة الوطنية السارية المفعول اليوم (يوليو٢٠٢١م)، المتمثلة في تعيين وزارة خاصة، تنظيم اللقاءات مع مختلف الجهات الخارجية والداخلية المعنية، والشخصيات البارزة، وعودة غباغبو، وعودة اللاجئين السياسيين من أنصار غباغبو، العفو عن بعض السجناء وإطلاق سراحهم، تفعيل دور القيادات الدينية... يرجّح بمنظور تفاؤلي والحرص على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والاجتماعي أن تذلِّل عددًا من العقبات أمام المصالحة، ولعلها تقرّب وجهات النظر وتحدد المسارات في هذه المرحلة؛ وهو المسار السلمي والتفاوضي والذي باركته المؤسسات الدولية والإقليمية بل والمجتمع المدني، والتمثيليات الدبلوماسية، لكن في لحظة من لحظات التاريخ، أو تعثر المفاوضات قد تحاول مجموعة من الجيش اقتراف انقلاب عسكري ولو بتحريض من جهات داخلية أو خارجية، وسواء نجحت المحاولة أو أخفقت، غير أنها قد تنسف جهود المصالحة السلمية والوساطات الحميدة، خصوصًا إذا رُبطت بالمعارضة أو ببعض الجماعات السياسية تصفيةً للحسابات[٢٤]، وهو أمر عرفه التاريخ السياسي الإيفواري المعاصر، فمحاولات الانقلاب كانت تُربط بحزب وترا RDR من ١٩٩٩-٢٠٠٢م[٢٥]، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تنامي وتصاعد عمليات الهجوم، التي تقوم بها الجماعات المسلحة والتي أمست كوت ديفوار هدفًا لها في الأشهر القليلة الماضية تسوّغ هذه المخاوف[٢٦]، فتكرار هذه العمليات المسلحة يجعل الوضع الأمني والعسكري معقّدًا يعمّق

(٢٣) كوليبالي أبوبكر، «مساهمات كوت ديفوار في سياسات التعاون والتكامل بين دول غرب إفريقيا»، (أطروحة دكتوراه، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٣م)، ٩٩-١٠٠.

(24) Matthieu Kairouz, "Ce Jour-Là : Le 19 Septembre 2002, Une Tentative de Coup d'État Ébranle Profondément La Côte d'Ivoire," *Jeune Afrique*, September 19, 2016, https://www.jeuneafrique.com/356203/politique/jour-19-septembre-2002-tentative-de-coup-detat-ebranle-profondement-cote-divoire/.

(25) "Coup d'Etat Avorté En Côte d'Ivoire," *L'OBS*, January 8, 2001, https://www.nouvelobs.com/monde/20010108.OBS0857/coup-d-etat-avorte-en-cote-d-ivoire.html.

(26) Nazaire Kadi, "Attaque Du Camp Militaire d'Anyama : Des Interrogations, Quand Doutent Les pro-Gbagbo et Les pro-Soro," *YECLO*, April 23, 2021, https://www.ivoiresoir.net/attaque-du-camp-militaire-danyama-des-interrogations/.

التحديات، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار السياسي الاجتماعي، ومن ثم تقليل فرص التفاهم وتضييق دائرة التسامح والعفو[٢٧].

فرص نجاح المصالحة

١- الحكم الرشيد وعدالة القضاء

لضمان الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي، وتوسيع فرص التسامح والعفو، يجب على الحكومة تبني واعتماد قواعد الحكم الرشيد وتوفير قضاء عادل للجميع.

٢- مراجعة القوانين والتشريعات

أولى هذه المراجعات تبدأ بدستور الجمهورية الثالثة ٢٠١٦م، مع أنه أتى بإصلاحات عديدة، غير أنه يجب إعادة النظر في بعض المواد، خاصة الشروط الشرعية للرئاسة الجمهورية، والتي جاءت بصياغات مفتوحة، تُحدث خلافًا فقهيًّا، فحرصًا على حسم الخلافات وتعدد التأويلات، وتوسيعًا لدائرة التفاهم، من الأفضل الرجوع إلى الصياغة الأولى كما ورد في دستور الجمهورية الثانية ٢٠٠٠م.

٣- توفير الشغل للمواطنين

على الدولة توفير الشغل للمواطنين، خاصة الشباب على أن تكون بطريقة مضبوطة، لأن العاطل قد ينساق وراء دعوات غير مناسبة بحثًا عن لقمة العيش.

٤- العفو العام والتسامح

لا بد من التخلي عن مشاعر الثأر والانتقام، والتحول نحو رؤية إصلاحية جديدة تمهّد لعفو عام، وتؤسس للتسامح والمصالحة والديمقراطية[٢٨].

٥- التربية والتعليم

في المرحلة المقبلة لا بد من إصلاح منظومة التربية والتعليم وإدراج محتويات تزرع ثقافة السلام والأخوّة وتعزز الوحدة الوطنية[٢٩].

(27) "Côte d'Ivoire : Une Nouvelle Attaque à La Frontière Avec Le Burkina Faso," *France24*, August 6, 2021, https://www.france24.com/fr/afrique/20210608-c%C3%B4te-d-ivoire-une-nouvelle-attaque-%C3%A0-la-fronti%C3%A8re-avec-le-burkina-faso.

(٢٨) أبوبكر، «مساهمات كوت ديفوار في سياسات التعاون والتكامل بين دول غرب إفريقيا».

(29) " Fin Du Forum de Réconciliation Nationale."

قضايا الاندماج

يبدو من خلال الملاحظة والمعايشة أنه في السنوات الأخيرة وجد الإيفواريون في أنفسهم شيئًا ما يكدّر صفو العلاقة بينهم وبين إخوانهم من دول الجوار، ذلك أن مجموعة من التجاوزات في المواقف والسلوكيات المثيرة غالبًا ما تصدر من أفراد ينتمون إلى دول الجوار، وهذا يعني أن سياسة الاندماج التي تنتهجها الحكومة لَمَّا ترتقِ بعدُ إلى مستوى يرضي معظم الإيفواريين، إذن حرصًا على تفادي الأزمات الدبلوماسية مع دول الجوار، وتشويه صورة الدولة الجاذبة، وسلامةً لصدور الإيفواريين، وبما يضمن ويعزز حسن الضيافة والسلام والأخوة، يجب على الحكومة إعادة النظر في منظومة الحقوق والواجبات التي تكفلها الدولة للمواطنين والمقيمين، كما يجب على التمثيليات الدبلوماسية لدول الجوار أن تقوم بمسؤولياتها تجاه رعاياها حفاظًا على أجواء الأخوة والسلام[٣٠].

خاتمة

إن المصالحة الوطنية اليوم أضحت مطلبًا وطنيًّا يهم كل من له مصلحة في كوت ديفوار سواء أكان إيفواريًّا أو غير إيفواري، وهي من المسائل السياسية الاجتماعية التي إذا تمّ التقارب إليها عدّت مدخلًا ومؤشرًا للاستقرار السياسي والنماء الاقتصادي، ومن ثم بناء المشروع القومي القائم على تعزيز الوحدة الوطنية وتعميق روح الاندماج والتماسك الاجتماعي، والتي تفضي إلى حكم رشيد وبسط الأمن وإرساء السلام.

تأسيسًا على تجارب المصالحات الوطنية، والسوابق التاريخية، فإن ما مثّل صعوبات وعقبات ظلت ولا تزال عالقة، هو ضعف التنمية السياسية، وضعف المجتمع المدني، وتسييس العرقية والدينية، وغياب نزاهة القضاء، وغياب الثقة المتبادلة بين الجماعات...، لذلك على تفاؤل بنجاح المصالحة في هذه المرة، غير أن هناك تحديات يجب التغلب عليها من خلال التركيز والبحث عن فرص النجاح، ومشاركة جميع الأطراف، وتفعيل دور غرفة الملوك وشيوخ القبائل، وتفعيل دور القيادات الدينية، وأن تتولى مهمة شؤون المصالحة شخصيات ليس لها انتماء سياسي.

(30) Casimir Vodjo, "Attaque Contre Des Nigériens En Côte d'ivoire: Niamey Convoque Le Consul Honoraire Ivoirien ," *Bénin Web TV*, May 23, 2021, https://beninwebtv.bj/2021/05/attaque-contre-des-nigeriens-en-cote-divoire-niamey-convoque-le-consul-honoraire-ivoirien/.

الأزمة السياسية في مملكة إسواتيني

محمد الجزار - باحث متخصص في الشؤون الإفريقية - القاهرة.

تقع مملكة إسواتيني في إقليم جنوب إفريقيا وهي واحدة من ثلاث ممالك في القارة الإفريقية، بعد كل من المغرب وليسوتو، وتحيط بها جنوب إفريقيا من الشمال والجنوب والغرب، وموزمبيق من الشرق، وكانت تسمى سابقًا سوازيلاند حتى غيَّر ملك البلاد اسمها في إبريل ٢٠١٨م إلى إسواتيني بحجة أن اسمها يتشابه مع اسم سويسرا، كما أن اسم إسواتيني هو الاسم الأصيل القديم للبلاد قبل خضوعها للاستعمار. ومنذ منتصف يونيو الماضي اندلعت موجة من العنف والاحتجاجات في إسواتيني مطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي في البلاد، وقد أسفرت تلك الاحتجاجات عن سقوط عدد من القتلى والجرحى والمعتقلين نتيجة لمواجهة الشرطة للمحتجين، وهو ما أسفر عن أزمة سياسية مستمرة داخل البلاد حتى الآن. ومن خلال هذه المقالة سوف نلقي الضوء على أسباب وتداعيات هذه الأزمة والمواقف المختلفة منها، وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: أسباب الأزمة السياسية في مملكة إسواتيني

ترجع الأزمة السياسية إلى مجموعة من الأسباب التي يمكن عرضها فيما يلي:

١- **هيمنة الملك مسواتي الثالث على النظام السياسي في البلاد:** تعد مملكة إسواتيني الدولة الوحيدة في إفريقيا التي يطبق فيها نظام الملكية المطلقة، حيث تتركز كل السلطات في يد الملك بموجب الدستور، فالملك يسيطر على السلطة التنفيذية فهو الذي يعين رئيس الحكومة والذي يعد منصبه فخريًّا، كما أنه يسيطر على البرلمان حيث يعيّن ٢٠ عضوًا في مجلس الشيوخ و١٠ أعضاء في مجلس النواب، كما أن أخ الملك هو الذي يتولى رئاسة مجلس النواب، كما أن الملك له حق الاعتراض على أي تشريع يصدر من البرلمان، إضافة إلى سيطرة الملك على السلطة القضائية فهو الذي يعين رؤساء القضاة ويعزلهم؛ إذن كل السلطات يستحوذ عليها الملك طبقًا لنظام الملكية المطلقة. وقد تولى الملك مسواتي الثالث حكم البلاد في ٢٥ إبريل ١٩٨٦م خلفًا لوالده وهو في سن ١٨ عامًا، ونظرًا لغلقه

المجال السياسي، فقد تنامى الشعور لدى أبناء الشعب بضرورة تغيير النظام، وهو ما أدى إلى حالة من الاحتجاجات ضد النظام من حين إلى آخر، غير أن الاحتجاجات التي اندلعت هذه المرة كانت أقوى تلك الاحتجاجات على الإطلاق[١].

٢- **اتهام جهاز الشرطة في إسواتيني بقتل الطالب ثاباني نكوموني:** تعد الشرارة الأولى التي أشعلت الاحتجاجات التي سببت الأزمة الحالية مقتل الطالب ثاباني نكوموني البالغ من العمر ٢٥ عامًا, واتهام الشرطة بأنها التي قتلته، حيث إنه في يوم ٧ مايو ٢٠٢١م لم يرجع الطالب ثاباني نكوموني إلى منزله وهو طالب يدرس القانون في جامعة إسواتيني في السنة الأخيرة، وبعد تغيبه وعدم معرفة أسرته لمكانه قدّمت بلاغًا للشرطة عن كونه مفقودًا، وبعد تصريح الشرطة بمجموعة من الأقوال المتناقضة أُخبر أهله بأن سيارته تعرضت لحادث، وذُهب إلى مكان الحادث فعُثِر على جثته ملقاة في حقل، وقد وجدت بلا أسنان، وهو ما أدى إلى اتهام جهاز الشرطة بقتله والتستر على ذلك، وقد أدت تلك الحادثة إلى تضامن طلاب الجامعات مع أسرته؛ إذ قام اتحاد طلاب إسواتيني بمجموعة من المظاهرات والاحتجاجات بسبب مقتله، حيث أصبحت هذه القضية رمزًا على قسوة تعامل الشرطة، كما أنه في أثناء مراسم تأبينه يوم ٢١ مايو ٢٠٢١م وصلت الشرطة في سيارات مصفحة إلى مكان التأبين، وألقت الغاز المسيّل للدموع على المحتجين، كما لُوحِق المعزون الذين هربوا من المكان بعد تعرضهم لإطلاق الرصاص المطاطي[٢].

٣- **دعوة ثلاثة من نواب البرلمان إلى تغيير نظام الحكم إلى ملكي دستوري:** فتحت قضية مقتل الطالب السابق البابَ للحديث عن قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي في البلاد، وافتقار البلاد إلى حكومة منتخبة شعبيًّا وغياب الديمقراطية في ظل نظام الملكية المطلقة، حيث طرح ثلاثة نواب في البرلمان وهم كل من مدودوزي باسيدي مابوزا، مثانديني دوبي، مدودوزي جاوزيلا سيميلاني، مسألةَ انتخاب رئيس الوزراء من قبل الشعب بدلا من اختياره من قبل الملك، كما اقترحوا تأسيس نظام ملكية دستورية لا يكون للملك فيها إلا دور شرفي، وقد قدمت تلك الدعوة في التماسات إلى

(1) Philipp Sandner, "Swaziland: Africa's Last Absolute Monarchy," *Deutsche Welle*, July 14, 2014, https://www.dw.com/en/swaziland-africas-last-absolute-monarchy/a-17784664.

(2) Iliassou Kpoumie, "En ESwatini, La Mort Mystérieuse d'un Étudiant Suscite Une Vague de Manifestations," *Voa Afrique*, June 15, 2021, https://www.voaafrique.com/a/swaziland-en-eswatini-la-mort-mystérieuse-d-un-étudiant-suscite-une-vague-de-manifestations/5928402.html.

البرلمان، وقد بدأ المواطنون في الدوائر الانتخابية الأخرى بتقديم التماسات إلى نوابهم في البرلمان لدعم هذه الدعوة، وحثوا النواب الآخرين على مناقشة هذه القضايا، وبعد تزايد عدد الالتماسات، أُصدِر مرسوم يحظر تسليم الالتماسات إلى البرلمان، وهو ما أسفر عن تصاعد الحركة الاحتجاجية في البلاد، وطالب المحتجون الملك بالتنحي حيث أعلنوا أن سبب مشكلاتهم الملك وحكومته[٣].

٤- **ارتفاع معدلات الفقر في البلاد وهيمنة الملك وأسرته على مقدرات الدولة:** يعد سوء الأوضاع الاقتصادية من الأسباب الرئيسة لمطالبة الشعب بإصلاح وتغيير النظام، حيث إن ما يقرب من ثلثي السكان البالغ عددهم ١,١٦ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر في الوقت الذي تعيش فيه فئة أخرى في بذخ مفرط. بالإضافة إلى سيطرتها على جزء كبير من الاقتصاد الوطني، كما أن الملك هو الوصي الوحيد على صندوق الثروة السيادية، وهو صندوق أُنشأه في عام ١٩٦٨م والده بهدف توفير الثروة، وهذا الصندوق له أسهم واسعة في عدد من الشركات والصناعات والمرافق السياحية وقطاع العقارات في البلاد، لكن المعارضة تقول إن الصندوق لا يخدم الشعب حقيقة، حيث إنه لا يخضع للضرائب ولا يخضع للتدقيق البرلماني، ولا يظهر في الميزانية الوطنية ولا حسابات الحكومة، حيث إن استثمارات هذا الصندوق تسيطر على أكثر من ٥٠٪ من اقتصاد البلاد[٤].

٥- **سوء الأوضاع الصحية والاجتماعية في البلاد:** يشهد القطاع الصحي أزمات مستمرة، وخاصة في ظل تداعيات جائحة فيروس كورونا، حيث توفي نحو ٧٠٠ شخص في البلاد بسبب إصابتهم بالفيروس بما فيهم رئيس الوزراء السابق أمبروز دلاميني، كما أن معدل الإصابة بالإيدز مرتفعٌ بين السكان في إسواتيني. واجتماعيًّا فإن البلاد تعاني المشكلات المتعددة في المرافق والخدمات والتعليم، بل عجزت الحكومة عن دفع رواتب المعلمين من قبل، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، والتضخم، كما أن أكثر من ثلث السكان يعيشون في فقر مدقع، ويعتمدون على برنامج الغذاء العالمي للحصول على الغذاء[٥].

(3) Palesa Dlamini, "Eswatini Pro-Democracy Protests: 'Most of Our People Have Been Suffering in Silence for Years'," *City Press*, July 7, 2021, https://www.news24.com/citypress/news/eswatini-pro-democracy-protests-most-of-our-people-have-been-suffering-in-silence-for-years-20210707.

(4) "Armed Forces Open Fire in Crackdown on Anti-Monarchy Protests in Eswatini," *The Guardian*, June 29, 2021, https://www.theguardian.com/world/2021/jun/29/soldiers-deployed-eswatini-crackdown-protests.

(5) Tendai Marima, "Pro-Democracy Protests Continue In Eswatini, Africa' s Last Absolute Monarchy," *NPR*, July 16, 2021, https://www.npr.org/2021/07/16/1016031822/pro-democracy-protests-continue-in-eswatini-africas-last-absolute-monarchy.

من جهة أخرى وفي مقابل ذلك حُظرت الأحزاب السياسية في البلاد منذ عام ١٩٧٣م، وقُمعت الأصوات المعارضة، وارتكب النظام عمليات القتل خارج نطاق القانون، وقمع الحريات المختلفة[٦].

المحور الثاني: تداعيات الأزمة السياسية في مملكة إسواتيني

أسفرت الأزمة السياسية في إسواتيني عن مجموعة من التداعيات المختلفة على مستوى المعارضة وعلى مستوى الحكومة يمكن عرضها فيما يلي:

أ- التداعيات على مستوى المعارضة

لقد قاد الاحتجاجاتِ بصفة رئيسة الشباب، وعدد من الحركات السياسية وعلى رأسها الجبهة الديمقراطية المتحدة في سوازيلاند (SUDF)، والحركة الديمقراطية الشعبية المتحدة (PUDEMO)، والحزب الشيوعي في سوازيلاند (CPS)، والحزب الديمقراطي بسوازيلاند (SWADEPA)، والحزب الديمقراطي الإفريقي المتحد (AUDP)، إضافة إلى اتحادات الطلاب، والنقابات، وآلاف المستقلين الساخطين على النظام، وقد صاحب هذه الموجة عددٌ من التداعيات تتمثل في الآتي:

١- **تحول الاحتجاجات من السلمية إلى العنف:** حيث سادت عمليات نهب وحرق وتخريب لعشرات الممتلكات والشركات وذلك بدءًا من ٢٥ يونيو، وتصاعدت تلك الأعمال في ٢٩ يونيو، حيث شهدت مدينة ماتسافا -المدينة الصناعية الرئيسة في البلاد- عمليات حرق للمتاجر والشاحنات، كما قُطعت الطرق وأشعلت إطارات على الطريق السريع، واستمرت الاحتجاجات على مدار ثلاثة أسابيع وما زالت تشهد البلاد دعوات للاحتجاج رغم الهدوء النسبي الحذر مؤخرًا [٧].

٢- **مقتل عشرات المحتجين وإصابة واعتقال المئات:** حيث قُتِل عشرات الأشخاص المحتجين على أيدي قوات الجيش والشرطة، ووصلت أعداد القتلى نحو ٧٠ قتيلًا، كما أصيب نحو ٢٥٠ شخصًا، واعتقل ما يقارب من ٦٧٩ شخصًا.

٣- **اختباء قادة المعارضة خشية تصفيتهم والقبض عليهم:** حيث صرح عدد من قيادات المعارضة بأن الحكومة أرسلت جنودًا لقتلهم، وهو ما جعلهم يهربون من بيوتهم خوفًا على أرواحهم، ومن بين الهاربين زعيم حركة المعارضة (PUDEMO) ملونجيسي ماخانيا، ورئيس الاتحاد الوطني للطلاب (SNUS)[٨].

(6) Chrispin Mwakideu, "Rayner: "Doubts on Swaziland's Commitments to the UN Human Rights Council"," *Deutsche Welle*, March 19, 2014, https://www.dw.com/en/rayner-doubts-on-swazilands-commitments-to-the-un-human-rights-council/a-17507567.

(7) Lunga Masuku, "Anti-Monarchy Protests in African Kingdom ESwatini Turn Violent," *Reuters*, June 29, 2021, https://www.reuters.com/world/africa/anti-monarchy-protests-african-kingdom-eswatini-turn-violent-2021-06-29/.

(8) Gertrude Kitongo, "ESwatini Opposition Leaders Go into Hiding as Africa's Last Absolute Monarchy Cracks Down," *CNN*, July 6, 2021, https://edition.cnn.com/2021/07/06/africa/eswatini-africa-last-monarchy-protests-intl/index.html.

٤- **طلب المعارضة من المجتمع الدولي الضغط على الملك ونظامه:** حيث دعا بعض قيادات المعارضة المجتمع الدولي، وجنوب إفريقيا بالأخص إلى قطع علاقاتهم التجارية مع حكومة إسواتيني، وفرض عقوبات على جميع منتجات البلاد، وخاصة الشركات التي يوجد للملك مسواتي الثالث أسهمٌ فيها [٩].

٥- **لقاء عدد من ممثلي المعارضة وفدَ السادك وإعلان مطالبهم:** التقى ٢٠ شخصًا من المعارضة، وفدَ مجموعة السادك الوزاري المبعوث للوساطة في تسوية الأزمة، وقد أصدر ممثلو المعارضة بيانًا عبروا فيه عن مطالبهم التي تتمثل في الأمور التالية:

- عقد حوار سياسي شامل لكل الأطراف، وأن يحضر الجميع على قدم المساواة دون تمتع أي طرف بوضع أعلى من غيره، وتكون عملية الحوار السياسي من خلال وساطة السادك، بتأييد الأمم المتحدة، والكومنولث، والاتحاد الإفريقي.
- رفع الحظر المفروض على الأحزاب السياسية بصورة كاملة كشرط مسبق لخلق بيئة مواتية لعملية الحوار السياسي، وإزالة الحظر المفروض على بعض الكيانات السياسية، والإفراج عن السجناء السياسيين، والعودة للمنفيين.
- وضع سلطة انتقالية للإشراف على إصلاح المؤسسات والقوانين، والإعداد لإجراء أول انتخابات ديمقراطية متعددة الأحزاب، ويُشكِّل هذه السلطةَ الانتقالية جميعُ الأطراف دون إقصاء.
- وضع دستور جديد للبلاد يقوم على ركائز الديمقراطية، والفصل بين السلطات، والمساواة أمام القانون.
- وضع إطار جديد للحكم قائم على نظام سياسي متعدد الأحزاب، بحيث تستطيع الأحزاب التنافس على السلطة في انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية تفي بالمعايير الدولية[١٠].

ب- التداعيات على مستوى الحكومة

أسفرت الأزمة الحالية إلى مجموعة من التداعيات على مستوى الحكومة يمكن عرضها فيما يلي:

١- استخدام الحكومة كل الوسائل المتاحة لديها للقضاء على الاحتجاجات: تعامل النظام مع المظاهرات بقوة، حيث تصدت لها قوات الشرطة، وعناصر أمن الدولة، ثم استعانت الحكومة بقوات الجيش،

(9) Gertrude Kitongo, "Turning a Blind Eye to ESwatini - ISS Africa," *Institute for Security Studies*, July 2, 2021, https://issafrica.org/iss-today/turning-a-blind-eye-to-eswatini.

(10) Juergen Steinmetz, "20 Eswatini Stakeholders Present a Wishlist to SADC Ministers for a Peaceful Solution," *E Turbo News*, July 7, 2021, https://eturbonews.com/2997874/20-eswatini-stakeholders-present-a-wishlist-to-sadc-ministers-for-a-peaceful-solution/.

واستخدمت الرصاص الحي، وأعلنت حظر التجوال ليلا، وقطعت الإنترنت. كما وصفت المظاهرات بأنها أعمال إجرامية متفشية، كما نفى رئيس الوزراء بالنيابة إشاعة هروب الملك من البلاد إلى جنوب إفريقيا أو موزمبيق، حيث انتشرت هذه الإشاعة يوم ٢٨ يونيو بصورة كبيرة[١١].

٢- عقد الملك اجتماعا تقليديا عاما يسمى «سيبايا» ودعا الجميع إلى حضوره: يعرف اجتماع سيبايا بكونه اجتماعًا تقليديًّا يعقد مرة واحدة في السنة، ويُدعى المواطنون من أنحاء البلاد لحضوره، وهو يمثل طريقة عريقة للشعب للتعبير عن مظالمهم أمام الملك، وقد أُضفي الطابع الرسمي على اجتماع سيبايا في دستور ٢٠٠٥م كشكل من أشكال المشاركة العامة. وقد وجِّهت دعوة باسم الملك مسواتي إلى الشعب للمشاركة في اجتماع سيبايا، وقد أعلنت الحكومة أن موعد الاجتماع يوم الجمعة ١٦ يوليو في مقر إقامة لودزيدزيني الملكي، وقد عقد الاجتماع، حيث كانت هذه هي المرة الأولى التي يخاطب فيها الملك الشعب بعد الاحتجاجات، وقد نفى الملك اتهامات منتقديه بالحكم الاستبدادي، وسوء استخدام المال العام. ومن جانبها قاطعت قيادات المعارضة المشاركة في الاجتماع[١٢].

٣- تعيين الملك رئيسا جديدا للوزراء: حيث أعلن الملك عن تعيين كليوباس دلاميني رئيسًا جديدًا للوزراء خلفًا لرئيس الوزراء السابق أمبروز ماندفولو دلاميني الذي توفي في ١٣ ديسمبر ٢٠٢٠م.

٤- إعلان الملك عن إنشاء صندوق لإصلاح الأضرار التي حدثت في البلاد: حيث أعلن الملك عن تأسيس صندوق بقيمة ٥٠٠ مليون ليلنجيني سوازي، للمساعدة في إصلاح الأضرار الناجمة عن الاحتجاجات.

٥- اعتقال الحكومة اثنين من نواب البرلمان المطالبين بالإصلاح: حيث إنه في يوم ٢٥ يوليو قُبِض على النائب مدودوزي باسيدي مابوزا، والنائب مثانديني دوبي، حيث إنهما من قيادات الإصلاح الديمقراطي في البلاد، وقد اعتقلا بتهمة ارتكاب جرائم تندرج تحت قانون قمع الإرهاب ٢٠١١م، وما زال النائبان في السجن حيث أجَّل القاضي قرار إطلاق سراحهما بكفالة في جلسة ٢٩ يوليو ٢٠٢١م، ولم يُعلن عن موعد جديد للحكم. وقد أعلنت المعارضة عن دعوات لتنظيم مسيرة إلى المحكمة العليا في البلاد احتجاجًا على اعتقال النواب المؤيدين لمطالب الشعب، حيث أعلنوا أنه قُبض عليهم بسبب آرائهم السياسية، كما دعا المتحدث باسم منظمة العفو الدولية إلى ضرورة إطلاق سراح النواب المعتقلين على الفور[١٣].

(11) "Manifestations En ESwatini: Couvre-Feu et Déploiement de l' armée," *Voaafrique*, June 30, 2021, https://www.voaafrique.com/a/manifestations-en-eswatini-couvre-feu-et-déploiement-de-l-armée/5947783.html.

(12) Susan Marx, "Historic Protest March and King's Sibaya Are Both Hap...," *Daily Maverick*, July 16, 2021, https://www.dailymaverick.co.za/article/2021-07-16-historic-protest-march-and-kings-sibaya-are-both-happening-today-which-call-will-eswatini-heed/.

(13) Peter Fabricius, "US Condemns Arrest of Two Swazi Dissident MPs," *Daily Maverick*, July 26, 2021, https://www.dailymaverick.co.za/article/2021-07-26-us-condemns-arrest-of-two-swazi-dissident-mps/.

المحور الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة

أ- المواقف الإقليمية

١- **موقف دول الجوار:** في ظل ذروة الموجة الثورية في إسواتيني، كانت جنوب إفريقيا منشغلة بأعمال العنف المرتبطة بمحاكمة الرئيس السابق جاكوب زوما، بينما موزمبيق منشغلة بمكافحة تمرد كابو ديلجادو، وهو ما انعكس على عدم قيامهما بدور قوي في أزمة إسواتيني، حيث اقتصر موقف حكومة جنوب إفريقيا على إصدار بيان يدعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس.

٢- **موقف مجموعة التنمية للجنوب الإفريقي (سادك):** بوصفها المنظمة الإقليمية التي تقع الأزمة في نطاقها فقد كان دورها هو الملحوظ في الأزمة، حيث أرسل رئيس بوتسوانا وفدًا من وزراء خارجية بوتسوانا، وجنوب إفريقيا، وزيمبابوي، للقاء حكومة إسواتيني يوم ٤ يوليو، ثم وفدًا ثانيًا من كبار المسؤولين للقاء المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، حيث دعا الوفد الذي استمر يومًا واحدًا جميع الأطراف إلى الهدوء والحوار الوطني. كما أعربت المعارضة عن خيبة أملها من موقف السادك، إذ لم تُرسل بعثة لتقصي الحقائق في البلاد، كما أن المجموعات التي التقتها البعثة منتقاة ولا تعبر عن كل طوائف المعارضة[١٤].

ب- المواقف الدولية

١- **موقف الدول الكبرى:** أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في بيان مشترك عن دعوتهم للهدوء والحوار البناء بين جميع الأطراف. وعلى صعيد منفرد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في بيان لها عن قلقها للغاية من الاعتقالات في إسواتيني وقمع حق الأفراد في التعبير عن آرائهم بحرية[١٥].

٢- **موقف المنظمات الدولية:**

- **موقف الأمم المتحدة:** أعربت عن انزعاجها من أعمال العنف المميتة خلال الاحتجاجات، ودعت إلى إجراء تحقيق مستقل في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة الجانبين إلى تسوية الخلافات من خلال الحوار الشامل[١٦].

(14) Seasona Mahlahla, "Eswatini's Pudemo Disappointed by SADC Visit," *SABC NEWS*, July 5, 2021, https://www.sabcnews.com/sabcnews/eswatinis-pudemo-disappointed-by-sadc-visit/.

(15) Juergen Steinmetz, "Latest US, UK, EU Advice to the Kingdom of Eswatini Echoed by African Tourism Board," *E Turbo News*, accessed August 14, 2021, https://eturbonews.com/2998478/latest-us-uk-eu-advice-to-the-kingdom-of-eswatini-echoed-by-african-tourism-board/.

(16) "ESwatini: L'ONU 'Profondément Préoccupée', Le Gouvernement Sur La Défensive," *Voaafrique*, July 6, 2021, https://www.voaafrique.com/a/eswatini-l-onu-profondément-préoccupée-le-gouvernement-sur-la-défensive/5954889.html.

- **موقف الاتحاد الأوروبي:** أعلن عن شعوره بقلق عميق لما يحدث في إسواتيني وخاصة بعد اعتقال اثنين من أعضاء البرلمان في البلاد، كما دعا أطراف الأزمة بالمشاركة في حوار شامل وجامع، ورحب بدور السادك في محاولة تسوية الأزمة.
- **موقف المنظمات الحقوقية:** تعددت مواقف المنظمات الحقوقية الدولية، حيث أدانت منظمة العفو الدولية انتهاكات حقوق الإنسان المتعددة في إسواتيني، ودعت لإجراء تحقيقات سريعة وشفافة، كما أن منظمة هيومن رايتس ووتش أصدرت بيانًا أشارت فيه لغياب الحقوق والحريات الأساسية. كما صنفت مؤسسة فريدوم هاوس المؤيدة للديمقراطية دولة إسواتيني بأنها «ليست حرة»، كما صنفت منظمة مراسلون بلا حدود دولة إسواتيني في المرتبة ١٤١ في حرية الإعلام[١٧].

خاتمة

في ختام هذه المقالة يمكن الحديث عن الرؤية المستقبلية للأزمة، فمن المتوقع أن يقدم الملك عددًا من الإصلاحات السياسية الجزئية خلال الفترة المقبلة، والتي من أهمها السماح بعودة التعدد الحزبي في البلاد ورفع الحظر عنه، مع قيامه في الوقت نفسه بتأسيس حزب سياسي يهيمن على الحياة السياسية في البلاد، ليكون مشابهًا للتجربة الحزبية في كثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء، ولذا، لن يكون هناك تغيير جذري وشامل يعود على الطبقة الفقيرة والمعدمة، وكل ما يمكن حدوثه تلبية بعض مطالب النخب المعارضة ببعض المناصب السياسية في المجالس التشريعية والتنفيذية المختلفة، ومحاولة تقديم بعض المرافق والخدمات للشعب لامتصاص الموجة الثورية، واستعادة هيبة الدولة.

(17) Eswatini: Authorities Must Drop Trumped-up Charges Against MP's and Release Them Immediately and Unconditionally", *Amnesty International*, July 29, 2021, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/07/eswatini-authorities-must-drop-trumpedup-charges-against-mps-and-release-them-immediately-and-unconditionally

الميليشيات الإيرانية في الخارج... المنظمة الإسلامية النيجيرية «دراسة حالة»

آلاء عبد النبي - باحثة في الشؤون الإفريقية - القاهرة.

تسعى إيران في السنوات الأخيرة نحو تعزيز مكانتها الدولية كواحدة من القوى الإقليمية عبر سياسة توسع في المنطقة وخارجها؛ لذلك عملت على إخراج المواجهات بينها وبين القوى الغربية إلى مناطق وأقاليم بعيدة، معتمدة في ذلك على تنويع أدواتها وتكثيفها في الوقت ذاته وإيجاد مجالات نفوذ جديدة.

واعتمدت طهران في تلك السياسة على الميليشيات التي شكلتها في عدد من الدول العربية والإسلامية، ولقد وضعت معايير محددة في اختيار الدول التي اصطنعت فيها خلاياها النائمة، مثل الاستثمار في توترات سياسية بين النخب الحاكمة، ونزاعات عرقية مستمرة بين جماعات الدولة الواحدة، وحجم الانخراط الدولي في الشؤون الداخلية للدول للمساهمة في تحديد مسار العملية السياسية، وكان جيش المهدي التابع للمنظمة الإسلامية واحدًا من تلك الميليشيات التي ظهرت على الساحة النيجيرية منذ عام ٢٠١٥م، والذي تمكن خلال وقت قصير من توسيع دائرة انتشاره بالداخل النيجيري، بجانب الحفاظ على علاقات ترابطية مع الميليشيات الأخرى الموالية لإيران.

أولاً: دوافع طهران من نشر أيديولوجية ولاية الفقيه:

تسعى إيران من وراء نشر أيديولوجية ولاية الفقيه، نحو تحقيق غايات عدة:

أ- الخروج من العزلة السياسية الدولية

لا تزال القارة الإفريقية محط أنظار الدول التي تواجه حصارًا سياسيًّا في محيطها الإقليمي أو الدولي، حيث يتوجهون نحو التأثير سياسيًّا واقتصاديًّا على الساحة الإفريقية، وقد كان لإيران تحركات كثيرة مدفوعة بهذا الغرض خاصة بعد العزلة التي فرضها النظام الدولي عليها بسبب العديد من الملفات المثارة، كالملف النووي ودعم الإرهاب.

ومنحت طهران منطقة غرب إفريقيا اهتمامًا خاصًّا، بصفتها تمثل كتلة إسلامية كثيفة العدد، وقد يعطي

إيران ذلك ثقلًا دبلوماسيًّا في المحافل الدولية بسيطرتها على تلك الدول، ومن الناحية الاقتصادية للمنطقة مكانة إستراتيجية، لغناها بالمنتجات النفطية والمعدنية عالية الجودة، كما أن سهولة العبور وانتقال الأفراد من دولة إلى أخرى، مكَّنها من عمل مؤسسات اقتصادية، مثل مصنع إيران خودرو للسيارات في السنغال(١). وعلى الرغم من أن إيران تمكّنت في فترة قياسية من توسيع دائرة نفوذها بالقارة، إلا أن علاقتها بالدول الإفريقية، مرت بمنحنيات صعود وهبوط، وفقًا لنشاط النظام الإيراني، الذي لم يعتمد على القنوات الرسمية للتواصل فقط؛ لأنه ركز تركيزًا أكبر على خلق خلايا عسكرية سرية لاستخدامها كأداة حرب ضد خصومه، وهو ما ألقى بظلاله على خريطة تحالفاتها بالقارة بصورة شبه دورية، واتضح ذلك في تحولها إزاء دول الغرب الإفريقي رغم مكاسبها المحدودة لطهران، مقارنة بدول شرق القارة.

ب- تشكيل مركز رسمي لتجنيد الأفراد في صفوف الميليشيات الإيرانية

تعد نيجيريا موقعًا مثاليًّا لإيران لتشكيل مركز تدريبي لتجهيز الأفراد عسكريًّا للزج بهم في الصراعات المسلحة التي تخوضها إيران في الشرق الأوسط؛ فنيجيريا تمثل بؤرة التشيع الرئيسة في الغرب الإفريقي، وينطلق عبرها مصدِّرو الأيديولوجية للبلدان المجاورة، وسهولة انتقال الموالين لإيران من اللبنانيين إلى نيجيريا في صورة أصحاب مشروعات استثمارية، وهو ما خلق حافزًا لدى إيران لتشكيل معسكر بأبوجا، واتضح ذلك حينما كشف داوود عمران الأمين العام للجماعة الإسلامية، أن السفارة الإيرانية بأبوجا أشرفت على تدريب نحو ٣ آلاف نيجيري، خضعوا للتأهيل اللازم للانخراط في العمل المسلح، قبيل إرسالهم إلى سوريا والعراق(٢). كما أن تقارب نيجيريا مع النيجر وإفريقيا الوسطى -مناطق العمليات العسكرية الغربية لمكافحة الإرهاب- يعد حافزًا مثاليًّا لطهران؛ لأنه يعني وجود أهداف كثيرة يمكن استهدافها سواء مقارّ القوات العسكرية أو شخصيات دبلوماسية، دون إلقاء اللوم عليها، بصفتها مناطق نفوذ تنظيمي داعش والقاعدة.

ت- تجهيز الأرضية اللازمة لتشكيل شبكات تمويل للكيانات التابعة لها

تراقب الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار شبكات التمويل الخاصة بالكيانات التابعة لإيران، ووضعت شخصيات منها تقود مؤسسات اقتصادية في بلدانهم الأصيلة على قائمة لائحتها السوداء، وأبرزهم علي شرارة وأدهم طباجة(٣). وأجبر ذلك طهران على فتح قنوات تمويل جديدة في مناطق بعيدة جغرافيًّا عن

(1) Abdulmalik Hamedi, "Iranian Incursion in African," *International Institute for Iranian Studies*, August 11, 2016, https://rasanah-iiis.org/english/centre-for-researches-and-studies/iranian-incursion-in-african/.

(٢) «إيران تدرب ٣ آلاف نيجيري للالتحاق بميليشياتها في سوريا»، الشرق الأوسط، ١، أكتوبر، ٢٠١٥م، https://www.aawsat.com/home/article/464526/إيران-تدرب3--آلاف-نيجيري-للالتحاق-بميليشياتها-في-سوريا.

(٣) «مليارات رصدت مقابل أسرارهم.. تعرف على ممولي حزب الله»، العربية نت، ٢٣، أبريل ،٢٠١٩م، https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2019/04/23/مليارات-رصدت-مقابل-أسرارهم-تعرف-على-ممولي-حزب-الله.

مناطق نفوذها الأصيلة، ولكن يوجد داعمون لها بتلك الدول المستقبلة؛ فكانت نيجيريا هي الوجهة المثلى، كونهم استتبعوا أوساطًا طائفية لها ثقل اقتصادي بالدولة.

وتعد شركة منتدى التجارة الكيان الاقتصادي الرسمي للمنظمة الإسلامية، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات التابعة لها من الباطن، يتولى إدارتها رجال أعمال غير معروف انتمائهم الفكري للسلطات ويتبعون طهران، والقيام بمشروعات استثمارية باسمهم. وكشفت وزارة الخزانة الأمريكية عن وجود شبكة لتمويل حزب الله في نيجيريا يقودها شخصيات لبنانية من بينهم مصطفى فواز، وعبدالله تاحينه، وكانوا يعملون في التجارة، كغطاء لغسيل الأموال وجمع التبرعات وتجنيد مسؤولين محليين لاستغلالهم في جمع معلومات استخباراتية.

ث- تشكيل حزب سياسي موال لإيران

في إطار سعي طهران الدائم نحو تقوية أوصال وجودها في نيجيريا، فإنها سعت نحو إدخال أتباعها في نيجيريا للحياة السياسية عبر تشكيل حزب سياسي، يخضع سراً لطهران، ومساندته للوصول لسدة الحكم أو على الأقل يصبح أكبر الكيانات المعارضة؛ لتقوية جبهة طهران وتنفيذ إستراتيجيتها بالغرب الإفريقي، وكان قد أعلن بعض قيادات الشيعة المنشقين عن الزكزاكي رغبتهم في الانخراط بالعمل السياسي(٤)، إلا أن تصاعد حدة الإرث العدائي بين المنظمة والسلطات، جعل الأخيرة تتخوف من تحول كيان ديني له أداة عسكرية لحزب سياسي -على غرار حزب الله اللبناني وبعض الفصائل العراقية الموالية لإيران- خاصة في ظل كثافة الدعم المالي المقدم إليهم من طهران، ويُنفق على منابع نفوذهم والتدريبات العسكرية لأعضائها.

ثانيًا: آليات طهران لنشر أيديولوجية ولاية الفقيه في نيجيريا

هناك مجموعة من العوامل التي اعتمدت عليها طهران في نشر أيديولوجية ولاية الفقيه في نيجيريا، ويأتي في مقدمتها الدور النشط والفعال للمنظمة الإسلامية، وهو ما يمكن توضيحه على النحو الآتي:

أ- المنظمة الإسلامية النيجيرية وتأسيس ميليشيا جيش المهدي

تعد المنظمة الإسلامية الموالية لإيران من أقدم المؤسسات الدينية المسؤولة عن نشر أيديولوجية ولاية الفقيه في نيجيريا والغرب الإفريقي منذ أكثر من ٣٠ عاما، وتأثر زعيمها إبراهيم الزكزاكي بالخطاب السياسي

(٤) محمد الداويلي، «قراءة في التغلغل الإيراني في غرب إفريقيا»، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، ٥، يناير، ٢٠٢٠م، https://pharostudies.com/?p=3326

للثورة الإيرانية، وعمل بقوة على نشر الأيديولوجية ونجح ببداياته في استقطاب نحو مليون شخص يتبعونه شخصيًّا[٥]، وبالدعم الإيراني غير المحدود، تمكنت المنظمة من توسيع ونشر إطارها الأيديولوجي عبر الكيانات التعليمية والاقتصادية، كمؤسسة الزهراء، ومنتدى التجارة، وجامعة المصطفى وصحيفة الميزان اليومية باللغة الإنجليزية واللغات المحلية، لتكون المؤسسة الإعلامية الشيعية -الموالية لإيران- الرسمية في منطقة الغرب الإفريقي، وينشر فيها مقالات للمفكرين الشيعة، لتكون قادرة على مخاطبة المجتمع النيجيري وخارجه وكسر الحواجز اللغوية التي يُمكن أن تحول بينه وبين مجتمع غرب إفريقيا. إلا أن المنظمة شهدت انشقاقًا في التسعينيات حينما اعترض البعض على سب الزكزاكي للصحابة، وأسس المنشقون (جماعة التجديد الإسلامي) برئاسة أبي بكر مجاهد الذي كان من المقربين للزكزاكي[٦].

ومرت العلاقة بين المنظمة والدولة، بالعديد من المنعطفات بالأخص في ظل دعوات الزكزاكي المستمرة بقيام دولة إسلامية شبيه بالجمهورية الإيرانية، ونتج عنها مواجهات مسلحة بين الطرفين، وكان بدايته في سبتمبر ٢٠٠٩م[٧]، حينها أدرك الزكزاكي أن هناك حاجة لتشكيل كيان مسلح للمنظمة يمنحها السلطة والنفوذ اللذين يُمكّنانه من الوقوف في وجه الدولة وفرض هيبته ونفوذه وأيديولوجيته في المجتمع، وظهرت ملامحه في أواخر عام ٢٠١١م، وعرف باسم جيش المهدي، وقادت عناصره المواجهات المسلحة مع قوات الأمن بعد اعتقال الزكزاكي في ٢٠١٥م، ومع تكرار المواجهات، تخوفت السلطات من تدهور الحالة الأمنية والسياسية بالبلاد، فتقدموا بطلب إلى المحكمة العليا الفيدرالية بوصف المنظمة (كيانًا إرهابيًّا)، وفي ٢٧ يونيو ٢٠١٩م، أعلن النائب العام النيجيري دايو أباتا، أن (المنظمة الإسلامية) تنظيم إرهابي وحظر جميع أنشطتها، ووجه لأعضائها بعض التهم، كتدمير ممتلكات الدولة ووضع خطة لإنشاء دولة شيعية في نيجيريا[٨].

ب- السيطرة التعليمية الشيعية في نيجيريا

منحت طهران الأداة التعليمية دعمًا أكبر من غيرها مقارنة بأدوات الاختراق الأخرى، لنشر أيديولوجية ولاية الفقيه، فأنشأت المراكز الثقافية والدينية التابعة لسفاراتها، كمؤسسة حيدر، التي تعد من المؤسسات

---

(٥) «المنظمة الإسلامية في نيجيريا.. بؤرة التشيع بإفريقيا»، موقع الجزيرة، ١٦، ديسمبر، ٢٠١٥م، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2015/12/16/المنظمة-الإسلامية-في-نيجيريا-بؤرة.

(٦) محمد العربي، «حزب الله في غرب إفريقيا: خريطة التمدد والنفوذ الإستراتيجي»، متابعات إفريقية، (فبراير ٢٠٢١م)، https://kfcris.com/pdf/21b27bd9728644da5892094fa645e32d602ba4435680f.pdf.

(٧) محمد العربي، «حزب الله في غرب إفريقيا: خريطة التمدد والنفوذ الإستراتيجي».

(٨) «من هي «الحركة الإسلامية» في نيجيريا؟»، مونت كارلو الدولية، ٢٩، يوليو، ٢٠١٩م، https://www.mc-doualiya.com/articles/20190729-من-هي-الحركة-الإسلامية-في-نيجيريا.

الرئيسة لنشر الأيديولوجية بنيجيريا، وأسست العديد من المدارس التي تعلم اللغة الفارسية، وهناك أكثر من ٢٥ مدرسة إعدادية منتشرة في٤ ولايات نيجيرية، وتستقبل نحو ١٠ آلاف طالب كل عام[٩].

كما لم تكن الجامعات بمعزل عن المخططات الإيرانية لنشر أيديولوجية ولاية الفقيه؛ حيث اهتمت طهران بالتأثير على الطلبة الجامعيين، فأنشأت جامعات شيعية مثل جامعة المصطفى، واستغلت أقسام الدراسات الإيرانية في الجامعات الإفريقية، لاستقطاب الشباب وتشييعهم، وإرسال المتفوقين منهم لطهران لتلقى علوم المذهب، ثم توزيعهم على المدارس الإيرانية ببلادهم، لاستخدامهم في نشر الأيديولوجية بمناطق مختلفة خاصة النائية، لتوسيع دائرة نفوذها وانتشارها في المجتمع النيجيري[١٠].

ت- كثافة الجالية اللبنانية الشيعية في نيجيريا

تعد الجالية اللبنانية من أهم الأوراق التي استندت إليها طهران في نشر الأيديولوجية، عبر بوابة المساهمة في تعزيز البيئة الاستثمارية، مما يخلق فرص عمل جديدة، إلى جانب تطوير قطاع الخدمات النيجيرية في ظل ما يعانيه الاقتصاد النيجيري من تحديات؛ حيث منحت الشركات الاستثمارية اللبنانية أفضلية للعمالة النيجيرية، مقارنة بنظيرتها الأجنبية[١١]، فمثلًا توظف مجموعة شركات شاغوري للتجارة نحو ١٠٠,٠٠٠ من النيجيريين مقابل ٢٠٠ من الأجانب[١٢].

ولم يكن هدف طهران توظيف الجالية والاستفادة من وجودها السابق عن الثورة الإيرانية، في نشر العقيدة ومنح المنظمة الإسلامية رعاية مالية وإعلامية فقط، بل كانت ترغب في فتح باب دعم مالي بعيد عن الأنظار الأوروبية، وخاصة أن بعضهم على علاقة مباشرة بإيران وحزب الله، فشكلوا شبكة تبرعات ضخمة لصالح عمليات الحزب، وهو ما يستدل عليه عام ٢٠٠٤م، حينما تحطمت طائرة تابعة للنقل الإفريقي عند إقلاعها من مطار كوتونو، وكان بداخلها مسؤول في حزب الله واثنان من مساعديه، وفي حوزتهم مبلغ مليوني دولار[١٣].

---

(٩) «إيران تدرب ٣ آلاف نيجيري للالتحاق بميليشياتها في سوريا».

(١٠) بدر شافعي، «الدور الإيراني في إفريقيا: المحددات والتحديات»، المعهد المصري للدراسات، (١٤، فبراير، ٢٠٢٠م)، https://www.academia.edu/٤١٩٨٥٧٤٤/الدور_الإيراني_في_أفريقيا_المحددات_التحديات.

(١١) عبير زكي، «ما بين التصوف والنفوذ الإيراني: معضلة غرب إفريقيا الجديدة»، متابعات إفريقية، (يوليو ٢٠٢١م)، https://kfcris.com/pdf/aedcd9f375f0c6c1dec9463b5de8e22c60e1688129e1b.pdf.

(12) David Doukhan, "Winds of War in Nigeria and the 'Tropical Shi'ism Zone,'" *International Institute for Counter Terrorism,* December 1, 2016, https://www.ict.org.il/Article/1582/Winds-of-war-in-Nigeria-and-the-Tropical-Shiism-Zone#gsc.tab=0.

(13) Kabiru Haruna Isa and Sani Yakubu Adam, "A history of Shia and its Development in Nigeria: The Case-Study of Kano," *Journal for Islamic Studies*, 2017. https://www.ajol.info/index.php/jis/article/view/176698.

ثالثًا: تداعيات تنامي دور المنظمة الإسلامية النيجيرية

يمكن القول بأن تنامي دور المنظمة الإسلامية الموالية لإيران في نيجيريا، نتج عنه العديد من التداعيات:

أ- حظر المنظمة الإسلامية الشيعية في نيجيريا

توالت الصدامات بين المنظمة والسلطات النيجيرية، منذ تأسيسها في ١٩٨٠م، حتى إعلان حظرها بيونيو ٢٠١٩م، حيث نشبت العديد من المواجهات المسلحة بين الطرفين، أبرزها في ٢٠١٤م حينما نظم الشيعة مظاهرة بمناسبة يوم القدس العالمي، وحدث خلالها مواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين أدت إلى مقتل ٣٣ شخصًا بينهم ٣ من أبناء الزكزاكي، والتي أظهرت مدى قوة القدرات العسكرية لأتباع المنظمة المذكورة، وأثبتت ما أشارت إليه التقارير الاستخباراتية إلى تجهيز الزكزاكي لجيش ميليشياوي، والسيطرة على مناطق لتصنيع الأسلحة في نيجيريا(١٤).

وبلغت الخلافات ذروتها منذ ٢٠١٥م، حينما اعتقل الزكزاكي، بعد الهجوم الذي شنه الجيش النيجيري على مقار الحركة في مدينة زاريا، والتي كتبت سطورًا جديدة في الصراع بين السلطة والمنظمة، بالأخص بعد موجة التعاطف من قبل المنظمات الدولية التي وصفت الهجوم بأنه مجزرة، ودعت السلطات لتخفيف حدة الضغط عليهم، وانضم بسببها أيضًا آلاف المسلمين للمنظمة، ومنذ اعتقال الزكزاكي، ينظم أنصاره تظاهرات للمطالبة بالإفراج عنه هو وزوجته، وآخرها في يونيو ٢٠١٩م، حينما نظموا مسيرة للضغط على الحكومة للإفراج عن زعيم الحركة، خاصة بعد انتشار أنباء عن تدهور حالته الصحية في السجن، والتي أسفرت عن وقوع إصابات ووفيات من الجانبين(١٥).

ب- العلاقة بين المنظمة الإسلامية والميليشيات الشيعية

نجحت طهران في تشكيل شبكة من الميليشيات المسلحة في دول إسلامية مختلفة، بقيادة حزب الله المسؤول عن منحهم مساعدات مالية وتدريبًا عسكريًّا، ومن بينها جيش المهدي، ويبلغ تعداه آلاف النيجيريين، ويعد القوة العسكرية الأولى لطهران في إفريقيا، كونه المسؤول عن تدريب أتباع إيران من دول أخرى، ونقل خبراتهم للخلايا المسلحة السرية بدول الجوار؛ رغبة من طهران في اقتطاع منطقة كاملة في القارة لتشكيل خط عسكري لتتمكن من تحقيق إستراتيجيتها وضرب أعدائها في الوقت الذي تقرره.

---

(١٤) نهال أحمد، «التمدد الشيعي ...، حركة الزكزاكي، واستنساخ، حزب الله، جديد في نيجيريا»، المركز العربي للدراسات والبحوث، (ديسمبر ٢٠١٨م)، http://www.acrseg.org/41043

(١٥) محمد الجزار، «أسباب وتداعيات حظر الحركة الإسلامية الشيعية في نيجيريا»، قراءات إفريقية، (٢٥، أغسطس، ٢٠١٩م)، https://www.qiraatafrican.com/home/new/أسباب-وتداعيات-حظر-الحركة-الإسلامية-الشيعية-في-نيجيريا.

ولكن مهمتهم الأساسية هي استخدامهم كمرتزقة حرب، للتدخل في النزاعات الدائرة في الدول الإسلامية لصالح طهران، وقد ينتج عن ذلك العديد من الأزمات لأبوجا كونهم يحملون الجنسية النيجيرية، مثل فرض غرامات مالية واقتصادية على الدولة، أو إدراج اسمها ضمن قوائم الدول الراعية للإرهاب. وتعد العلاقة بين حزب الله والمنظمة هي الأهم من نوعها لطهران؛ لأنها ترغب في استنساخ نموذج الحزب اللبناني في نيجيريا، وفتح مناطق سرية لصناعة وتهريب السلاح سواء للميليشيات الشيعية أو للتنظيمات الجهادية المتحالفة معها، واتضح ذلك في ٢٠١٣م حينما أعلن الجيش النيجيري، عن وجود مستودع أسلحة هربها حزب الله إلى أبوجا[١٦].

ت- إثارة صراع طائفي بين السنة والشيعة

قد يكون من الأسباب الرئيسة لقرار حظر المنظمة الإسلامية، هو تخوف السلطات من نشوب صراع طائفي مسلح بين السنة والشيعة، خاصة في ظل سعي الأخيرة نحو التمدد والتوسع في البلاد، ورغبة السنة في استرجاع مدنها السابقة التي حولتها المنظمة لمناطق نفوذ رئيسة لها، مثل مدينة كادونا المقسمة بين الطائفتين.

وفي ظل لعب المنظمة على جميع الأوتار للإفراج عن الزكزاكي، فقد تستند إلى ذلك كورقة أخيرة للضغط على السلطات النيجيرية، خاصة أن الأخيرة لديها هاجس من تكرار الحرب الأهلية والتي ما زالت تلقي بظلالها على مشكلة الاندماج الوطني، ولتحقيق ذلك ستقوم المنظمة بأعمال استفزازية تجاه السنة في مناطق النفوذ المشتركة، عن طريق تبني خطاب عدائي ضد الصحابة والطعن في مقدسات السنة، وقد يتطور الأمر للقيام بأعمال إرهابية ضد شيوخ حركات السنة بالأخص «تنظيم إزالة» النيجيرية؛ لأنهم يتبنون خطابًا عدائيًّا أيضًا ضد الشيعة، ورحبوا بالعمليات العسكرية التي قام بها الجيش النيجيري ضدهم في ٢٠١٥م.

وقد يمنح نشوب صراع مسلح بين السنة والشيعة، بوكو حرام وتنظيم داعش فرصة لاستعادة وجودها بقوة في نيجيريا، ومن ثم قد تنفذ عمليات عسكرية ضد الشيعة كونها تعد نفسها الجهة المخولة بتطبيق تعاليم الدين الإسلامي، وبالتحديد في ولاية أداماوا، كون الحركة متمركزة فيها بالإضافة إلى وجود نسبة كبيرة من الشيعة بها.

(١٦) محمد الجزار، «أسباب وتداعيات حظر الحركة الإسلامية الشيعية في نيجيريا».

خاتمة ورؤية مستقبلية

حاليًا لا يمكن التنبؤ بمستقبل المنظمة الإسلامية النيجيرية، لكن استنادًا إلى المعطيات السياسية والأمنية بالداخل النيجيري ومنطقة الغرب الإفريقي، يُمكن تقديم رؤية للمسارات المحتملة:

أ- تحول المنظمة الموالية لإيران إلى «بوكوحرام شيعية»

قد تكون الخطوة المستقبلية للمنظمة الإسلامية عقب حظرها، هو التحول إلى العمل السري والقيام بتمرد مسلح عنيف، شبيه ببوكو حرام المتطرفة، خاصة أنها تمتلك جميع المقومات لذلك، حيث لديها قاعدة بشرية راسخة في نيجيريا يمكنها التحكم بها وحشدها في أي وقت، وكثافة الدعم المالي المقدم إليهم من إيران، وهو الأمر الذي سوف ينتج عنه دخول البلاد في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، حيث إن عملياتهم العسكرية سوف تركز على المناطق الحيوية، ومن المتوقع تنفيذ عمليات اغتيالات تستهدف قيادات الجيش ووزراء الحكومة(١٧).

وعلى الرغم من أن سيناريو تحولهم إلى العنف المسلح وارد، لكنّ هناك مؤشرين قد يحولان دون تحققه، أولهما؛ أن المتشيعين الموالين لإيران يعتبرون قوة اقتصادية بنيجيريا، آخرهما؛ استقطاب طهران لبعض القيادات العالمية في مختلف أجهزة الدولة، لذا، لن ترغب طهران في خسارة جميع مقاوماتها بالداخل النيجيري، خاصة أن السلطات ستتخذ موقفًا رادعًا ضد تحركاتها بالدولة.

ولكن من الممكن أن تلعب المنظمة على محورين للصعود على الساحة مرة أخرى، أولًا؛ قد تستند إلى أنصارها في الخارج للضغط على الرأي العام الدولي، عن طريق المطالبة بإعادة فتح تحقيقات في انتهاكات السلطات ضد الشيعة طوال السنوات الماضية، مستغلين مطالب منظمة العفو الدولية المستمرة بمنع قمع الشيعة، وأنه من حقهم التعبير عن مطالبهم، ثانيًا؛ اتباع سياسة ناعمة بمعنى إجراء عملية صلح سياسي مع الدولة، وتجميد جميع أنشطة المنظمة المسلحة تجميدًا مؤقتًا، حتى يتسنى لهم إلغاء قرار الحظر والعودة للعمل المعلن، وقد تعتمد المنظمة على القيادات المنشقة في تلك المهمة، خاصة أنهم أعلنوا رغبتهم بأسلوب مباشر في الدخول للمعترك السياسي.

ب- تشكيل كيان مسلح شيعي في دول الجوار

يتوارد ذلك السيناريو في الأذهان توارداً كبيرًا، خاصة في ظل الحظر الذي تواجهه المنظمة الإسلامية، فقد تتجه طهران نحو دول الجوار، وقد تكون السنغال هي محور الاهتمام، للعديد من العوامل؛ أولاً: سهولة اختراق

(17) Jacob Zenn, "A Shia 'Boko Haram' Insurgency or Iranian Proxy in Nigeria? Not So Fast ," *The Jamestown Foundation*, July 26, 2019, https://jamestown.org/program/a-shia-boko-haram-insurgency-or-iranian-proxy-in-nigeria-not-so-fast/.

الحدود بمنطقة غرب إفريقيا وسيسهل ذلك انتقال قيادات جيش المهدي لتدريب أفراد الخلية على العمل المسلح، ثانيًا: وجود خلية عسكرية موالية لطهران وهي حركة كاسامانس الانفصالية، وعقب تشكيل الكيان ستستند إليها في تنفيذ عمليات مختلفة بمعنى أنها لن تقصرها فقط على مناطق القوى الغربية، بل قد تقوم بعمليات مسلحة ضد السفارات النيجيرية بمختلف دول منطقة غرب إفريقيا كرد فعل على حظر المنظمة.

ولم تكن تلك المحاولة هي الأولى من نوعها، حيث إن الحزب اللبناني حاول سابقًا تشكيل خلية بالسنغال، واتضح ذلك في ديسمبر ٢٠١٠م، حينما ضبطت السلطات النيجيرية، شحنة أسلحة إيرانية في ميناء أبابا بلاجوس، تضمنت بداخلها أسلحة ومدافع أرسلها الحرس الثوري الإيراني، وكانت وجهتها السنغال بالتحديد جنوب جامبيا حيث تنشط حركة كاسامانس، ويشير ذلك الأمر إلى الاهتمام الإيراني بإقامة علاقات مع الميليشيات المسلحة كأداة عسكرية أولية لها، لحين تشكيل جبهة مسلحة شيعية مثلما حدث في نيجيريا[١٨].

ومع أن السنغال هي الوجهة المثلى للكيان المسلح الجديد، إلا أن تشكيله بالدولة سيواجه العديد من العقبات خاصة في ظل حالة التضييق التي تطبقها السلطات على أنصار الشيعة منذ ٢٠٠٩م، حينما دعا الشيعي إبراهيم باجان خلال مقابلة تلفزيونية، الشباب إلى التشيع عبر الترويج لزواج المتعة بين الشباب، كما أنه يوجد حزب سياسي شيعي بالدولة يعرف باسم (حزب الله السنغالي)، يستمد أيدولوجيته من الثورة الإيرانية، وعلى الرغم من تغييره الدائم لسياسته وفقًا للحكومات، إلا أن وصوله أو تأثيره على الحكم أو تقلده مناصب في الحكومة، سيطرح سيناريوهات مختلفة ومهمة حول مستقبل الوجود الإيراني بالقارة، ومن بينهم إعلان جمهورية إسلامية شيعية سنغالية وذلك في حالة وصولهم لسدة الحكم وهو أمر مستبعد بوصف أن السنغال دولة علمانية[١٩].

ت- تصاعد حدة حرب الوكالة في نيجيريا

قد يترتب على قرار حظر المنظمة الإسلامية في نيجيريا، دخول الأخيرة في مستوى جديد من حرب الوكالة، حيث إن بقية القوى الخارجية سوف تتجه نحو دعم الدولة واستخدامهم في تقويض أي تحرك شيعي، وبما أن واشنطن هي المنافس الأكبر لطهران، فقد تجد وكلاء محليين أو إقليميين لها للقيام بهذا الدور؛ لكن هذا قد يتسبب في إخلالات كبيرة للدولة، إضافة إلى ما تشكو منه بطبيعة تكوينها وتاريخها والانقسامات الإثنية والدينية والطائفية التي تشق مجتمعها.

(١٨) محمد العربي، «حزب الله في غرب إفريقيا: خريطة التمدد والنفوذ الإستراتيجي».

(١٩) «قنوات إيران لنشر 'التشيع' في غرب إفريقيا.. السنغال نموذجا»، مركز المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة، (١١، أكتوبر، ٢٠١٤م)، https://www.futureuae.com/ar-AE/Activity/Item/62/السنغال-نموذجاً-قنوات-إيران-لنشر-التشيع-في-غرب-أفريقيا.